



الدفاع الوطني الليباني

LIBANESE
NATIONAL
DEFENSE

- الحرب على غزة:
إفراط في العنف وفشل في السياسة
- "الدولة اليهودية":
إشكاليات الهوية الجغرافيا السياسية، الديمغرافيا
- جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية
الاقتصادية



العدد الخامس والسبعون - كانون الثاني / يناير 2011

الأمن والاقتصاد

ما من عاقل يظن أنّ لا علاقة للأمن بالاقتصاد، نفعاً أو ضرراً، كما أن ما من عاقل قد يدخل إلى روعه أن الاقتصاد لا يتأثر بالأمن، ويرتبط به وينتمي إليه، ويستشرف صفحات الغد من خلال الحالة التي يكون فيها.

لكن الكثير من المجتمعات يشكو غلبة الإنفاق العسكري، الذي هو أحد الشروط الرئيسة في عملية إنجاز الأمن وتحقيقه، على غيره من الإنفاقات الحيوية في التنمية والتقدم ورخاء المجتمع، أو على الأقل، تأمين حاجاته الضرورية، ودعم الحق الطبيعي لأبنائه في الحياة الكريمة.

ومن المتفق عليه، أن الأمن هو إجراء عام واسع المعنى، ويشمل الكثير من الفروع: فهناك الجانب السياسي، والجانب الاجتماعي، والجانب الثقافي، والجانب البيئي، والجانب الاقتصادي أيضاً، من دون أن ننسى الجانب العسكري في أي حال، وهو لا يطبق كاملاً إلا بتطبيقها كاملة، كما أن تلك الفروع لا تكون صالحة ومفيدة إلا إذا تم الحرص على تطبيقها ناجزة متوازنة، لا نقص فيها ولا عيب على جوانبها. نقول ذلك ونحن نفترق بشكل واضح وجلي بين تحقيق الأمن من قبل القوى الأمنية الوطنية، بمعنى تلك التي تنتمي إلى أبناء البلاد، وبين تحقيقه من قبل قوى أجنبية غريبة. والحالة الأخيرة تعرفها مجتمعات غير قليلة، سواء بطلب من حكوماتها، أو بشكل مفروض عليها وعلى الرغم من إراداتها.

في لبنان، القوى الأمنية المكوّنة من أبناء البلاد، بجميع مناطقها وفئاتها، هي التي تحافظ على الأمن وترعاه، كما يعرف الجميع، وهي التي تتفانى في سبيله، يشاركها في ذلك مواطنوها الذين يتحملون الأعباء ويقدمون التضحيات، وهذه من السمات التي نعتز بها في كل حين. القوى الأمنية تلك، وهي تقوم بواجباتها المعروفة، إنما تفعل ذلك في سبيل الكيان المعنوي السامي الذي هو الوطن المقدي، وفي سبيل الكيان الواقعي الغالي الذي هو المجتمع الذي تنتمي إليه. فأتى توجهت قوة عسكرية في مهمة أمنية ما، فإنما إلى منطقة لا بد أن ينتمي إليها أحد، أو بعض أفرادها. وفي أي مكان كلفت فيه إنجاز أعمال إنشائية أو إنقاذية وما إليها، فإنما يكون التنفيذ لصالح أب أو أخ أو جار أو صديق، وإذا عرفنا أن الجزء المخصص للجانب العسكري في الموازنة العامة متواضع و"على قدر الحال"، وأن العتاد الذي تتتمده القوى الأمنية في تنفيذ مهماتها، الخطير منها والعادي، قد مرّ عليه الزمن مخلّفاً فيه الأعطال التي تستدعي الصيانة الدائمة و"العناية الفائقة"، وأن الاسهامات الاجتماعية والصحية التي تؤمنها تلك القوى تزيح عن كاهل المؤسسات الأخرى عبئاً مادياً كبيراً، وأخيراً، إذا عرفنا أن القوى الأمنية هي جزء عامل في المجتمع، لا يهدأ في الليل ولا في النهار، ولا في العطلة ولا في شهر الحرّ ولا في شهر البرد، ولا في العيد ولا في أي مناسبة احتفالية، لا بل تزداد مهماتها في تلك الحالات، لعلنا ان الكيان العسكري هو كيان عامل ومنتج، وأنه والاقتصاد حالتان تتكاملان.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

أ.د. عدنان الأمين أ.د. ميشال نعمة أ.د. نسيم الخوري

د. إلهام منصور العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

مديرة التحرير : نايل عساف

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

شروط النشر

- 1- "الدفاع الوطني اللبناني" مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.
- 2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.
- 3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.
- 4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.
- 5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تركيها هيئة التحكيم.
- 6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.
- 7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.
- 8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.
- 9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الاقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع : www.lebarmy.gov.lb
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701

العنوان الإلكتروني : tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb

السعر : 3000 ل.ل.

الاشتراك السنوي : في لبنان : للأفراد 35000 ل.ل. للمؤسسات 75000 ل.ل.

في الخارج : 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.

الاعلانات والاشتراكات: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

المحتويات

العدد الخامس والسبعون – كانون الثاني/يناير 2011

الحرب على غزة: إفراط في العنف وفشل في السياسة

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر5

الدولة اليهودية: إشكاليات الهوية. الجغرافيا السياسية. الديمغرافيا

أ.د. محمد مراد33

جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية

أ.د. محمد دياب71

ملخصات

108 - 105

الحرب على غزة إفراط في العنف وفشل في السياسة

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

المقدمة

يختلف الخبراء الاستراتيجيون والعسكريون حول اعتبار القتال الذي جرى بين إسرائيل و«حماس» بين 27 كانون الأول /ديسمبر العام 2008 و18 كانون الثاني /يناير العام 2009 حرباً أم أنه فورة من جملة فورات العنف التي شهدتها عقد كامل من المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن، من وجهة نظرنا، تستأهل هذه المواجهة أن نطلق عليها تسمية حرب إسرائيل على غزة. وهي تشكل أول مواجهة عسكرية واسعة بين إسرائيل و«حماس»، كما تشكل محطة لدراسة تطور القدرات العسكرية بعد الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله العام 2006.

سنحاول أن نستعرض ونحلل مراحل الحرب وطرائق القتال من أجل استخلاص المتغيرات التي طرأت على العقيدة القتالية والتكتية الإسرائيليتين، وبالتالي استنتاج الدروس المستفادة منها والتي يمكن تطبيقها في حرب «اللاتماثل»

* عميد ركن
متقاعد
- باحث
استراتيجي

Asymmetric War. ومن الطبيعي أيضاً أن نقيّم الموقف الإستراتيجي الإسرائيلي في الصراع العسكري المتواصل، ومدى تطبيق القيادات الإسرائيلية لمبادئ نظرية الحرب ومبادئ الإستراتيجية الكبرى، والتي فشلت إسرائيل في اعتمادها في الحرب على لبنان العام 2006.

نواجه هنا الصعوبة نفسها التي واجهناها في تحليلنا للحرب على لبنان العام 2006، حيث لم تقدّم «حماس» أيّ معلومات ذات قيمة حول ما جرى في القتال، مكتفية بإعلان جملة مواقف أيديولوجية ودعائية. ولمواجهة هذا النقص في المعلومات، كان لا بدّ من الاستناد إلى المعلومات التي تضمّنتها الدراسات الغربية والإسرائيلية القائمة على التقارير والتحقيقات المستقاة من الجانب الإسرائيلي. واللافت في الأمر أنه لا تتوافر وجهة نظر إسرائيلية واحدة، بل هناك عدة جهات نظر متعارضة حول الحرب. وهنا لا بد من تسجيل حالة من الغموض بالإضافة إلى مواقف سياسية حاولت التغطية (أو التبرير) على مجريات الحرب وخصوصاً لجهة استهداف المدنيين الفلسطينيين، أو لجهة مخالفة قوانين الحرب. لقد جهد تقرير لجنة غولدستون من أجل كشف هذا الجانب المظلم من مجريات الحرب⁽¹⁾.

يبدو بوضوح أن وقف النار الذي أعلن في 17 كانون الثاني/يناير العام 2009 لا يسمح بتحديد الجهة التي ربحت الحرب، ولكن يمكن اعتبار هذه الأخيرة نقطة انتقال إلى مرحلة جديدة من المواجهة المستمرة، وإنما بوتيرة أدنى وأقل كثافة في مستوى العمليات الإسرائيلية ضد القطاع، مع استمرار الحصار البري والبحري القائم. إن الأمر متروك للتطورات السياسية والعسكرية اللاحقة لتحديد الجهة التي خرجت منتصرة من هذه الحرب بين إسرائيل و«حماس».

1- تقرير غولدستون، رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات العمليات الإسرائيلية في غزة.

لا بدّ من لفت النظر إلى أننا لن نسعى في تحليلنا مجريات الحرب إلى الخروج بأحكام أخلاقية أو قانونية حول السلوكية الإسرائيلية في إدارة الحرب أو في تنفيذها على الأرض، بل ستركّز اهتمامنا على الطريقة التي خاض بها الطرفان هذه الحرب غير التقليدية، وعلى مدى إدراك الطرفين، الإسرائيلي واللسطيني، وإدراك الدول الأخرى الأبعاد الإستراتيجية المترتبة عليها، مع الأخذ بالاعتبار تأثيرات الحرب على المدنيين.

أثبت تحرك الرأي العام العربي والدولي، وأيضاً الشرعية الدولية (من خلال تقرير لجنة غولدستون)، أنه لم يعد بإمكان إسرائيل تجاوز قوانين الحرب من خلال استهداف السكان والمؤسسات المدنية من دون أن تواجه الإدانة الدولية، ومن دون أن يواجه قياديوها خطر الاعتقال والمثول أمام المحاكم الدولية. أثبتت حرب إسرائيل على غزة بأن البعد القانوني والأخلاقي للحرب قد تحوّل إلى سلاح أساسي في تقييم الربح والخسارة في حرب «اللاتماثل» Asymmetric War.

كان من الواضح جداً أن إسرائيل قد لجأت منذ بداية الحرب إلى استعمال قدراتها النارية بشكل مفرط، كما استعملت أسلحة تحرّمها الأعراف والاتفاقيات الدولية. لقد كانت تريد حسم المعركة في وقت مبكر فاعتقدت بأن اللجوء المفرط إلى العنف سيؤدي إلى هذا الحسم المنشود. استعملت القوات الإسرائيلية قدراتها النارية ضد مجموعة من الأهداف المدنية كالمدارس والمستشفيات ودور العبادة، كما قصفت الأحياء السكنية في مدينة غزة المكتظة بالسكان مسببة قتل وجرح آلاف المدنيين بالإضافة إلى تهجير عشرات الآلاف منهم. أما في مجال استعمال الأسلحة والذخائر المحرّمة فقد لجأت إسرائيل إلى قذائف الفوسفور الأبيض المحرّم استعماله ضد المدنيين، في حين يُسمح باستعماله ضد أهداف عسكرية أو من أجل خلق سواتر دخانية. كما استعملت ذخائر «بي هايف» المحرّمة بموجب الاتفاقيات الدولية.

إن الإدعاء بأن طبيعة الحرب تجعلها فعلاً غير أخلاقي لا يبرر استهداف المدنيين أو استعمال فائض القوة الذي يملكه أحد الأطراف بشكل مفرط بهدف إنزال أكبر قدر من الخسائر في جانب الطرف الآخر.

من هنا تظهر أهمية دراسة وتحليل مجريات العمليات في «حرب غزة» بما يسمح أن يدرك الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي الأسباب التي حرّكت الشعوب الأخرى لإدانة الحرب والمطالبة بوقفها. وترتب على هذا الإدراك الشعبي العام لطبيعة الحرب وجوب تعيين لجنة غولدستون الدولية للتحقيق في التجاوزات التي ارتكبت في أثناء العمليات. في مثل هذه الحرب غير التقليدية يضطلع العامل السياسي وقطاع الإعلام بدور كبير في رسم الصورة النهائية لنتائجها، وهي تتعدى ما تُحقِّقه عادة مفاعيل الأعمال العسكرية الصرفة.

تبقى حرب «اللاتماثل» ضمن تصنيف الحرب المحدودة والتي تسمح للمتحاربين بالحفاظ على بقائهما، حيث يمكن للطرف الأضعف الاحتماء ضمن التجمعات المدنية وبالتالي تجنب الدخول في مواجهة حاسمة مع الطرف الأقوى. إذا كانت إسرائيل قد شنت الحرب من أجل وقف القصف على مستعمراتها وتجمعاتها السكانية، «وهذا يشكل هدفاً إستراتيجياً، ولكن النجاحات التكتيكية التي حققتها لا تبرر الخسائر السياسية الكبيرة التي واجهتها في نهاية الحرب»⁽²⁾.

التحضير للحرب

لم تبدأ «الحرب على غزة» في 27 كانون أول/ديسمبر 2008، ولكنها جاءت كنتيجة طبيعية للصراع المستمر بين الفلسطينيين وإسرائيل. ويمكن اعتبارها حصيلة تداعيات فشل اتفاقيات أوسلو لمقايسة الأرض بالسلام. وكانت

2- أنطوني كوردسمان، الحرب على غزة - تحليل إستراتيجي، 2 شباط 2009.

زيارة شارون للمسجد الأقصى العام 2000 قد ألهمت مشاعر الفلسطينيين ما أدى إلى انطلاق الانتفاضة الثانية التي اتخذت طابع المواجهة المسلحة. وهي أيضاً نتيجة مباشرة لنمو «حماس» ومعارضتها لمشروع السلام الذي تدعو إليه «فتح» ومنظمة التحرير، ونشوء صراع سياسي بين «فتح» و«حماس» تحول في ما بعد إلى مواجهة عسكرية بينهما وذلك على خلفية الصراع على السلطة بعدما حققت «حماس» نجاحاً كاسحاً في الانتخابات التشريعية، ولم يُسمح لحكومة «حماس» التي تشكلت نتيجة هذه الانتخابات ممارسة السلطة ما دفع «حماس» إلى استعمال قدراتها العسكرية ضد «فتح» وقوات السلطة والانتصار عليها، وبالتالي التفرّد في ممارسة السلطة في قطاع غزة وذلك في حزيران/يونيو 2007.

بعد سيطرة «حماس» على غزة كان على إسرائيل أن تواجه وضعاً جديداً ونوعاً آخر من التهديد خصوصاً بعدما كانت قد فشلت في تحقيق انتصار عسكري في الحرب التي خاضتها ضد حزب الله في لبنان. لذا ردت على سيطرة «حماس» على القطاع بفرض حالة حصار كامل عليه وتحويله بالتالي إلى سجن لمليون ونصف فلسطيني. وبالفعل تحول سكان غزة إلى رهائن للصراع بين «حماس» وإسرائيل.

قرّرت «حماس» التحضير لرد عسكري لكسر حالة الحصار فبدأت بالفعل بتهريب السلاح إلى داخل القطاع عبر الأنفاق أو عن طريق البحر، كما شرعت في تصنيع بعض الأسلحة والذخائر محلياً، وحاولت تقليد النظام العسكري الذي اعتمده «حزب الله» سواء لجهة إنشاء تحصينات أو ملاجئ وأنفاق داخل القطاع.

في المقابل، كانت القيادة الإسرائيلية تجري الاستعدادات اللازمة لاستيعاب الدروس المستفادة من حربها مع «حزب الله»، وتستعجل إجراء الإصلاحات اللازمة تحضيراً لمواجهة «حماس» في غزة.

بعد مناوشات بين إسرائيل «حماس» دامت أشهراً عديدة قرّر الطرفان في 18 حزيران/يونيو 2008 إعلان هدنة لمدة ستة أشهر اعتباراً من 19 حزيران/يونيو، كان الجانب المصري قد اضطلع بدور أساسي في التوصل إلى هذه الهدنة. ولكن هذه لم تأتِ بالنتائج التي توخّتها «حماس» لجهة فك الحصار عن القطاع، ما دفع قيادتها إلى إعلان عدم رغبتها في تجديد وقف إطلاق النار. وربط بعض المحللين الإسرائيليين هذه الرغبة بحصول «حماس» على ترسانة كبيرة من الأسلحة والصواريخ التي باتت تهدّد تجمعات سكانية كبرى داخل إسرائيل بما فيها عسقلان وأطراف يهوفات.

إنطلقت شرارة الحرب نتيجة غارة إسرائيلية قتل من جرّأها ستة مقاتلين من «حماس» داخل القطاع في تشرين الثاني/نوفمبر العام 2008. وردّت «حماس» بهجمات صاروخية كثيفة (بلغت 190 صاروخاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر)، وأطلقت بتاريخ 21 كانون أول/ديسمبر سبعين صاروخاً باتجاه إسرائيل مع إعلان استعدادها لتمديد وقف النار إذا التزمت إسرائيل التهذئة، وقرّرت وقف هجماتها على القطاع.

يبدو بوضوح أن «حماس» لم تقرّ بعناية ردود الفعل «المحتملة» للقيادة الإسرائيلية، ولم تُصغِ إلى التحذيرات المصرية من مغبة الاستمرار في العمليات العسكرية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى حرب واسعة. وشهدت هذه التحذيرات حملة من الإدانات العربية كان أبرزها إدانة أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله الموقف المصري، والتي وصلت إلى اتهام الحكومة المصرية «بأنها شريك في الجريمة». وهكذا، يمكن القول إن «حماس» قد فشلت، على غرار ما فعله حزب الله في تموز/يوليو 2006، في قراءة نيات العدو الذي تواجهه وقدراته.

بدأت إسرائيل هجومها العسكري على قطاع غزة، والذي سُمّي «الرصاص

المصوب» في 27 كانون الأول/ديسمبر العام 2008، بعد استكمال الاستعدادات اللازمة كلها، وبعد قيام «حماس» بهجوم صاروخي كبير باتجاه جنوب إسرائيل⁽³⁾.

لقد بدأت «حماس» الحرب وهي الطرف الأضعف حيث اقتصرَت عملياتها على إطلاق الصواريخ القصيرة المدى باتجاه التجمُّعات السكانية داخل إسرائيل، وبقيت قدراتها العسكرية الأخرى محدودة جداً بالمقارنة مع القدرات التي توافرت لحزب الله في أثناء حرب تموز/يوليو 2006. كان بإمكانها الهروب من قدرات إسرائيل على حسم القتال من خلال الاحتماء وراء التجمعات المدنية الكثيفة داخل غزة، الأمر الذي قامت به بالفعل لتحمي قياداتها ومنشآتها ضد الهجمات الإسرائيلية الجوية والبرية والبحرية.

في المقابل، دخلت إسرائيل الحرب بقدرات جوية وبرية وبحرية متفوّقة، بالإضافة إلى استعمالها التكنولوجي المتطوّرة من أجل مفاجأة «حماس»، وتخفيف خسائرها البشرية والمادية، وإنزال أكبر قدر من الخسائر، وفي أقصر وقت ممكن، في الجانب الفلسطيني، وذلك بغية تحقيق ما يطلق عليه الأميركيون «الصدمة والرعب».

حرب بأهداف غامضة وقيادة منقسمة

يركّز أي تحليل للحرب على إجراء قراءة موضوعية للأهداف الإستراتيجية التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من بدء الحرب حتى نهايتها. قالت القيادات الإسرائيلية إن مخططات الحرب تقوم على شنّ هجوم جوي يتبعه هجوم بري-جوي لإضعاف «حماس» وتأمين مناطق شمال قطاع غزة، بالإضافة إلى إقفال خط فيلادلفيا وتأمين الحدود مع مصر. ولم يتضمّن مخطط الحرب أي نيّة لاحتلال أجزاء من قطاع غزة ولا أي طموحات لتدمير «حماس» أو

3- أنطوني كوردسمان، الحرب على غزة، ص 9 و10.

قواتها العسكرية، أو أي نوايا لإعادة السلطة الفلسطينية إلى القطاع. تحدّثت وسائل الإعلام وبعض مؤسسات الدراسات في بداية الحرب عن وجود أهداف أكثر طموحاً لدى القيادة الإسرائيلية، معتبرة أنّها تتضمّن أربع مراحل تهدف الأخيرتان منها إلى تدمير «حماس» وبنيتها العسكرية، وإلى إعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. ويبدو من بعض التصريحات أن مثل هذه الطموحات كانت موجودة لدى بعض القيادات الإسرائيلية ولكنه جرى التراجع عنها لأسباب عديدة منها: أولاً، سيتطلّب تحقيقها جهداً عسكرياً مكثفاً قد يتسبّب بخسائر فادحة في صفوف المدنيين كما في صفوف القوات المهاجمة، ثانياً، يتطلّب إعادة السلطة وتمكينها من السيطرة على القطاع احتلال أجزاء كبيرة منه لفترة عدة أشهر، وذلك بسبب ضعف السلطة وقدراتها المحدودة على فرض سيطرتها الأمنية، وثالثاً، ستكون إسرائيل مسؤولة عن حدود القطاع الجنوبية مع مصر، وهو أمر لا ترغب به إسرائيل، ورابعاً، سيؤدي اعتماد مثل هذا المخطّط الطموح جداً إلى ردود فعل عربية ودولية قوية، وإلى إمكان توجيه إدانة دولية للعمل الإسرائيلي مع كل ما يمكن أن يتسبّب ذلك من إحراج للسلطة الأميركية.

لم يرغب القادة الإسرائيليون، على ما يبدو من تصريحاتهم، باعتماد هذا المستوى من التصعيد القتالي على أمل أن يتحقّق بفعل «الصدمة والرعب» وقف سريع لإطلاق النار يحقق قطع كل طرق تهريب السلاح باتجاه القطاع، وأن تتحمّل الحكومة المصرية أعباء دور أمني فاعل في جنوب القطاع، بالإضافة إلى تسهيل إمكان عودة السلطة الفلسطينية إلى ممارسة دورها الأمني في القطاع، وذلك من بوابة اعتبارها المسؤولة لتلقي كل المساعدات الخارجية والاضطلاع بعمليات إعادة بناء ما هدمته الحرب.

هناك توافق عام بين القيادات المدنيّة الإسرائيلية والعديد من المحلّلين

حول ما واجهته الإستراتيجية الإسرائيلية الكبرى من تعقيدات في أثناء الحرب على غزة وأبرز وجوهها يتلخّص بما يأتي:

1- كان الهدف الرئيس الذي طمحت إسرائيل إلى تحقيقه يتمحور حول ضرورة استعادة الجيش الإسرائيلي عامل الردع ليثبت بالتالي لحزب الله وسوريا وإيران مدى الخطر الذي ستواجهه إذا ما حاولت استدراج إسرائيل إلى حرب محدودة من نوع حرب «اللاتماثل» على غرار ما حدث العام 2006. كانت «حماس» وقطاع غزة هدفين للحرب، ولكن استعادة عامل الردع شكّلت هدفاً موازياً للهدف الأول، وهذا ما أبرز ضرورة القيام بعملية عسكرية سريعة وقاسية تدفع من خلالها «حماس» أعلى الخسائر بالأرواح، فيما يتحمّل الجيش الإسرائيلي أدنى الخسائر الممكنة.

2- لم يكن لدى القيادة الإسرائيلية أي خطة أو تطمينات تشير إلى أن القيادة المصرية ستقوم بفرض حزام أمني على الحدود مع قطاع غزة عند بدء العمليات العسكرية، وهي خطوة مهمة لفرض حالة من الضعف على «حماس» طوال فترة الحرب، وخصوصاً في مجال الاتصال الخارجي مع وسائل الإعلام العربية والدولية من أجل شن حملة إعلامية لإدانة إسرائيل، الأمر الذي يسمح لها باستغلال إعلامها الخاص وصدقاتها في الإعلام الدولي من أجل تحميل «حماس» مسؤولية اندلاع الحرب، وتحقيق أهداف الإستراتيجية الإسرائيلية الكبرى في نهاية الحرب. في الواقع لم يعط أي من قادة إسرائيل مؤشرات واضحة عن الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية طوال فترة الحرب ما أوحى للمحللين بأن إسرائيل قد عادت لتكرّر الأخطاء نفسها التي سبقت وارتكبتها في حرب تموز/ يوليو 2006 ضد حزب الله، حيث غابت الغاية السياسية من شن الحرب.

3- هناك توافق عام على وجود خلافات أساسية بين رئيس الحكومة

أولمرت ووزير الدفاع باراك ووزيرة الخارجية ليفني حول طول فترة الحرب، وطبيعة الجهد الدبلوماسي وأولييته، وحول القبول بوقف النار وشروطه. وكان من الواضح أن وزير الدفاع يرغب بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار مباشرة بعد أن تحقق القوات الإسرائيلية بعض المكاسب الواضحة على الأرض، بينما كانت وزيرة الخارجية ترغب في قبول وقف النار عندما تحقق المكاسب الدبلوماسية التي تسمح بإعلانه. وكان رئيس الحكومة يرى أنه لا بد من الاستمرار في القتال إلى حين إنهاك قدرات «حماس» العسكرية وإضعافها إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك بهدف استدراج بعض الدول وعلى رأسها مصر للاضطلاع بدور بناءً وفاعل في فرض نظام أمني جديد في غزة⁽⁴⁾. ويبدو من التحليلات التي نشرت عن الحرب أنه لم تتوافر للقيادة الإسرائيلية رؤية واضحة حول الأهداف الإستراتيجية التي سعت فعلياً لتحقيقها من خلال خوضها الحرب. كما يرى هؤلاء أنه لم تتوافر لـ «حماس» رؤية واضحة عن ما كانت تريد تحقيقه من دفعها بالأمور نحو الحرب. لم يكن لدى أي من الطرفين المتحاربين خيارات واضحة وحاسمة عند بدء الحرب، وبالتالي فإن الطرفين قد سعيا إلى تحقيق مكاسب بالنقاط بدل البحث عن تحقيق انتصار واضح.

مرحلة الهجوم الجوي الإسرائيلي

إمتدت مرحلة الهجوم الجوي أسبوعاً كاملاً من 27 كانون أول/ديسمبر 2008 ولغاية 3 كانون الثاني/يناير 2009. وضعت إسرائيل مخططاً للحرب مع التأكيد على الاستفادة القصوى من الدروس التي تلقنتها من الحرب على لبنان. وكان قد سبق الحرب على غزة مجموعة من التمارين والمناورات العسكرية هدفت إلى التأكد من إمكان تفادي المصاعب والتعقيدات كلها

4- مذكرات أولمرت.

التي واجهتها في جنوب لبنان، كما أعادت تنظيم قياداتها وفق متطلبات وطبيعة الأعمال العسكرية التي تفرضها حرب «اللاتماثل».

وكان التركيز الأساسي قد انصبَّ على ضرورة تحقيق المفاجأة وخداع «حماس» من خلال الحفاظ على سرية الخطة لجهة أهدافها وتوقيتها ودور القوى المشاركة فيها على حد سواء. كما قرّرت عدم تغطية وسائل الإعلام المحلية والدولية أخبار العمليات، ومنعت أفراد الوحدات جميعها التي شاركت في العملية من حمل هواتفهم الخلوية إلى ميدان المعركة.

نجحت خطة الخداع الإسرائيلي في فرض ستار كثيف من السرية، ومنعت بالتالي إمكان حصول «حماس» على أي إنذار قبل إطلاق موجة الهجوم الجوي الأولى. وقضت هذه الخطة بالإبقاء على المأذونيات للعسكريين، وعدم إلغاء بعض النشاطات الاحتفالية، وقيام قيادات عسكرية بزيارة المناطق القريبة من حدود غزة، كما سمحت بذهاب وزيرة الخارجية بزيارة رسمية إلى مصر. وحددت إسرائيل توقيت انطلاق الهجوم الساعة 11:30 يوم عطلة السبت، ومسار الهجوم من الغرب ومن خلال الممر الجوي الخاص بالرحلات الجوية المدنية.

لم تتوافر تقارير حول دقة المعلومات التي حصلت عليها القوات الجوية الإسرائيلية عن مختلف الأهداف التي قصفت، لكن يمكن من خلال مراجعة عدد الأهداف التي جرى قصفها خلال عدة أسابيع ونوعيتها الاستنتاج أن بنك المعلومات الذي استعملته إسرائيل قد احتوى معلومات وافرة سواء من خلال المعلومات المجمّعة إلكترونياً وخصوصاً من خلال رصد الاتصالات في غزة أو من خلال العملاء المزروعين في القطاع. ويفيد بعض التقارير بأن جهاز الاستخبارات الداخلي «شين بيت» قد ساهم بصورة فعلية في تزويد القوات الجوية لائحة الأهداف الواسعة التي يملكها. وكانت هذه القوات قد

لجأت أيضاً إلى استعمال طائرات من دون طيار من أجل تدقيق المعلومات حول بعض الأهداف أو من أجل اعتلام أهداف جديدة. تحدّثت مصادر إسرائيلية مطلّعة عن أن لائحة الأهداف التي خطّطت القوات الجوية لضربها قد تضمّنت 603 أهداف أساسية، وتكون بذلك قد حضّرت لضرب كل أهداف منظمة «حماس» والمؤسسات العامة الأخرى⁽⁵⁾. لكن على الرغم من وجود لائحة الأهداف الفضفاضة فإن القيادات الإسرائيلية كانت تدرك سلفاً بأنه لن يكون بمقدورها تدمير «حماس»، وبأن إضعافها سيتطلّب زيادة القصف الجوي واستمراره لعدة أسابيع. كما أنها قد سلّمت منذ البداية، وانطلاقاً من تجربتها مع حزب الله العام 2006، بأنه لن يكون بإمكانها وقف إطلاق صواريخ وقذائف هاون باتجاه بعض المستعمرات الإسرائيلية، وبأن على فرق الدفاع المدني القيام بواجبها في تخفيف آثار القصف ومفاعيله على السكان المدنيين. من خلال هذه المقاربة الواقعية فقد استطاعت القوات الجوية أن تحافظ على تركيزها على ضرب أهداف «حماس» الأساسية من دون إضاعة الجهد في البحث عن انتصارات وهمية.

لكن، وعلى عكس ما ورد في بعض الدراسات التي وضعت حول العمليات الجوية الإسرائيلية، لم تبذل إسرائيل الجهود المطلوبة لتخفيف الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين، كما أنها قد قامت بضرب مجموعة من الأهداف الإنسانية كالمستشفيات والمدارس وأيضاً بعض الأهداف ذات الطبيعة الدينية كالمساجد والكنائس. ويبدو أن بعض مؤسسات الدراسات والباحثين المحترمين أمثال كوردسمان قد وقعوا ضحية الكذب الإسرائيلي في محاولة إقناعهم بحرص إسرائيل على العمل لتخفيف عدد الإصابات بين المدنيين. استعملت إسرائيل أسطولها الجوي بحرية كاملة بسبب عدم توافر أسلحة

5- كوردسمان، الحرب على غزة - تحليل إستراتيجي، ص 16.

مضادة للطائرات لدى «حماس». واستطاعت من خلال مقاتلاتها المتطورة واستعمالها الذخائر الذكية من النيل من الأهداف بشكل مباشر وكامل. وكانت تحمل الطائرات حمولة كاملة من الذخائر بحيث يمكنها تنفيذ القصف ضد عدة أهداف في كل طلعة جوية.

استعملت القوات الجوية قنابل 500 رطل و250 رطلاً بالإضافة إلى صواريخ ذات دقة عالية ضد الملاجئ والأنفاق. واستعملت قنابل 500 رطل JDAM ضد الأنفاق، وذلك ضمن محاولة للتخفيف من استعمال قنابل ضخمة كما جرت العادة في لبنان في عمليات تدمير الملاجئ والأنفاق.

لا يمكن لأحد أن ينكر لجوء إسرائيل إلى استعمال قوة نيرانها في رميات شلّ بهدف تجميد الحركة بصورة كاملة على جبهة معينة، وذلك لمنع مقاتلي «حماس» من التحرك والاقتراب من القوات الإسرائيلية ومفاجأتها على غرار ما كان يفعله حزب الله في حرب 2006. لم تهتم إسرائيل في استعمالها كثافة النيران بمستوى الخسائر التي تسببت بها في الممتلكات أو في أرواح السكان المدنيين. ولم تصدر معلومات رسمية حول عدد الطلعات التي نفذتها طائراتها، مع أنها قد استعملت في غارات «الصدوم والرعب» الأولى 88 طائرة مقاتلة بالإضافة إلى عدد من الطوافات المسلحة.

لم تُقدّم قيادة القوات الجوية الإسرائيلية جردة بعدد الأهداف التي هاجمتها ونوعيتها، كما أنها لم تُقدّم تقييماً لنتائج القصف الجوي المبالغت الذي نفذته في اليوم الأول للهجوم، والذي شمل ما يقارب 150 هدفاً، فيما تحدثت المعلومات عن أن عدد الأهداف التي هاجمتها في اليوم الثاني قد بلغ 90 هدفاً، وتراوح عدد الأهداف في الأيام اللاحقة من الحرب ما بين 40 و70 هدفاً في اليوم. واستعملت إسرائيل أكبر كمية من الذخائر الذكية حيث كانت تحمل كل طائرة شاركت في القصف من 4 إلى 6 قنابل ذكية.

وفق تقييم بعض قيادات القوات الجوية الإسرائيلية كانت الأيام الثلاثة

الأولى للهجوم الجوي كافية لتحقيق جميع الأهداف المرسومة لها، وقد حققت بذلك أضراراً كبيرة في بنية «حماس» العسكرية والقيادية. وذهب مرجع إسرائيلي رفيع المستوى إلى توصيف نتائج المفاجأة التي حققتها الغارات الجوية الأولى إلى حد القول: «بدأ الهجوم يوم السبت الساعة الحادية عشرة والنصف وكان يمكن إنهاؤه في الحادية عشرة وأربعين دقيقة». لقد كانت المفاجأة كاملة، ما سمح بأخذ «حماس» على حين غرة، وفي حالة انكشاف وتعرض كاملين.

وشبهه قائد إسرائيلي مفاعيل المفاجأة والصدمة بتلك التي حدثت في بداية حرب 1967 واعتبر أن القوات الجوية قد حققت نتائج حاسمة خلال أربع دقائق من بداية الهجوم. وبعد ذلك توزعت قوات «حماس» ما فتح المجال للقوات الجوية لمهاجمة البنى الأساسية لـ «حماس»، ومن أبرز الأهداف:

- القدرات الصناعية، ومختلف المشاغل الصناعية التي تديرها «حماس».
- المخازن العسكرية وغير العسكرية.
- مراكز إطلاق الصواريخ، ومخابئها تحت الأرض.
- البنى التحتية الأساسية.
- الأنفاق والملاجئ والبنى المحصنة تحت الأرض.
- مراكز قيادة «حماس» ومنازل قادتها.
- قوات «حماس» وملاحقة تحركاتها بالقصف المستمر.

إدعت مصادر من القوات الجوية بأن عملياتها قد دمّرت الأهداف جميعها، والبالغة 603 أهداف، التي تضمنتها الخطة الأساسية خلال 3 إلى 4 أيام من بداية القصف. ولكن تصريحات الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي قد جاءت أكثر تواضعاً حيث ذكرت أن الأهداف التي دمّرت خلال الأيام الأربعة الأولى للهجوم قد بلغت 450 هدفاً، وأن الموجة الأولى قد شملت 88 طائرة،

والهجوم شمل مئة هدف، وأن فترة القصف لم تتعدَّ 220 ثانية. أما لجهة عدد الطلعات الجوية خلال الأسبوع الأول فقد بلغت 555 طلعة بالإضافة إلى 125 مهمة نفذتها الطوافات المسلحة.

النتائج العسكرية للهجوم الجوي

لا تتوافر معلومات كافية عن العملية الجوية الإسرائيلية لإعطاء صورة واضحة عن تطوُّر نتائج القصف طوال فترة الحرب، ولكن هناك اعتقاداً بأن مفاعيل القصف قد بدأت بالتراجع بعد الأيام الأولى لبداية الحرب وخصوصاً بعد أن جرى استنفاد لائحة الأهداف الأساسية، وكانت نتائج القصف قد هيات الأرض لبداية الهجوم البري على القطاع.

تسبَّب الهجوم الجوي الكاسح والمفاجئ بأضرار جسيمة في البنى العسكرية والمدنية، وأربك قيادات «حماس» سواء لجهة أداء الخدمات العامة أو لجهة قدرتها على استعمال بنية القيادة والسيطرة التي تملكها، ولم يعد من الممكن التواصل بين القيادات والوحدات إلا عبر الرسائل المكتوبة أو الشفوية. كما تسبَّب القصف الجوي باستشهاد بضع مئات من المقاتلين في صفوف حركة «حماس». لكن ذلك لم يؤثر بشكل دراماتيكي على قدراتها العسكرية ولا سيما أنها نجحت في نشر معداتها وذخائرها وتوزيعها على مراكز عديدة محميَّة ومموَّهة.

يعتقد قادة القوات الجوية الإسرائيلية بأن الهجوم الجوي على قطاع غزة قد أعاد بناء الثقة بقدرات إسرائيل على الردع، وبأن كل من سوريا وإيران وحزب الله وأيضاً «حماس» تدرك أهمية ذلك بالنسبة إلى أمن إسرائيل. وأعادت نتائج الهجوم الجوي الثقة بقدرات الجيش الإسرائيلي على استعمال قواته العسكرية بشكل حاسم حتى داخل المدن والأماكن الآهلة.

في الواقع، لم تستطع القوات الجوية والبرية الإسرائيلية تجاوز كل

المشاكل التي سبق وواجهتها في الحرب على لبنان العام 2006. ولم تحقق النصر الحاسم الذي كانت تبحث عنه في غزة أو في لبنان، حتى أن وقف النار الذي تحقق في نهاية العمليات لم يكن ضمن الشروط التي تريدها إسرائيل. وتقود هذه الحقائق إلى الاستنتاج أن نجاح الهجوم الجوي في تدمير الأهداف المنتقاة يشكل نجاحاً تكتيماً ولكنه يبقى دون مستوى تحقيق أهداف الإستراتيجية الكبرى التي تطمح إليها إسرائيل، وذلك على الرغم من تسببها بقتل 430 فلسطينياً.

خطة الهجوم الجوي - البري - المرحلة الثانية

بدأ الجيش الإسرائيلي خطة لإعادة تنظيم قياداته وإعادة تدريب وحداته المقاتلة وتحضيرها للحرب فور الانتهاء من حرب 2006، وتوافرت له سنتان كاملتان لتنفيذ هذه الخطة واختبارها. كان لا بد من التخلي عن الاهتمامات السابقة، التي كانت تركّز على تدريب الوحدات العسكرية للقيام بمهام حفظ الأمن الداخلي أو على العمليات الخاصة بمحاربة المقاومين الفلسطينيين ما بين العامين 2000 و2005، وكان البديل أن يعود التركيز في التدريب والمناورات على العمليات العسكرية الميدانية على مستوى الفرقة وفي جميع أنواع الحروب، التقليدية والنوعية «اللاتماثل» Asymmetric.

تعلم الجيش الإسرائيلي دروساً ثمينة حول قدرات والزامات القوة الجوية، كما أدرك المخاطر المترتبة على الدخول في مواجهة مباشرة بدل القيام بمناورات جانبية أو عمليات التفاف تؤمن له مفاجأة الخصوم وإجبارهم على القتال في الاتجاه والظروف التي لم يتوقعوها. كانت قيادات المنطقة الشمالية قد أدركت ثمن الفشل الذي واجهته بسبب عدم تطبيقها الخطة الأساسية الموضوعة لمقاتلة حزب الله، والتي تقضي بالقيام بعمليات مجوقلة على الضفة الجنوبية لنهر الليطاني تحضيراً لعملية تطويق قوى

الحزب المنتشرة في المنطقة جنوب الليطاني، والعمل على تدميرها أو إجبارها على الاستسلام.

بعد الحرب نفذت إسرائيل مناورة مشابهة لهذه الخطة بواسطة الفرقة 91 التابعة للقيادة الشمالية وذلك ضمن فكرة اختبارها تمهيداً لمرحلة جديدة يجري خلالها تدريب وحدات الاحتياط على النمط القتالي نفسه.

كان الجيش الإسرائيلي قد استعاد العديد من دروس حرب 1973 وعبرها وذلك ضمن فكرة تحاشي الوقوع في مفاجآت كالتى حدثت في تلك الحرب، وتجنب ردود الفعل البطيئة على ما يحدث في الميدان، وأيضاً المفاعيل السياسية لارتفاع مستوى الخسائر البشرية في صفوف جنوده. وجرى أيضاً فتح ملف العبر المستقاة من حرب 1982 على لبنان وأبرزها عدم الوقوع في خطأ الاحتلال الطويل المدى للأراضي والدخول في حرب استنزاف طويلة.

كان لا بد من تفادي تكرار الانقسام الذي حصل على مستوى القيادات السياسية لجهة تحديد أهداف الحرب، أو تحديد مدتها، وضرورة الأخذ بتوصية تقرير فينوغراد حول ضرورة تحديد أهداف واضحة لأي عملية عسكرية قبل اندلاعها.

يبدو بوضوح أن القيادات الإسرائيلية قد حاولت تحاشي تكرار مثل هذه الأخطاء في الحرب على غزة، وهذا ما جعلها تعتمد مجموعة أهداف قابلة للتنفيذ: تدعيم عامل الردع، إضعاف «حماس»، تخفيف أو تبيد كل المخاطر الناتجة عن تهريب الصواريخ والأسلحة إلى قطاع غزة.

كانت الخطة الموضوعية لتنفيذ هذه الأهداف مرنة، ومنظمة، ولكنها تحاشت اعتماد برامج جامدة، ووضع خطوط مرحلية، وذلك بقصد إعطاء القيادات الميدانية حرية المبادرة في اختيار الحلول. وكان التركيز في الجهد العسكري على منطقتين: مدينة غزة لمحاصرة قوى «حماس» وتدمير كل

الأهداف الممكنة، وخط فيلادلفيا من أجل العمل على تدمير أنفاق التهريب. كان يمكن أن يؤدي التركيز على هاتين المنطقتين إلى تصعيد قتالي يؤدي إلى إطالة فترة الحرب أو وقوع إصابات عديدة في عداد الجيش، أو إطالة فترة احتلال بعض المناطق الحساسة، أو التسبب بأزمة دولية بسبب كثرة الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين. كان يجب أن تستبق الخطة كل هذه الأمور وتمنع حصولها. وكان القرار أن لا تستغرق مرحلة الحرب الجوية - البرية أكثر من 7 إلى 10 أيام كحد أقصى، وعلى أساس تفادي الانعكاسات السيئة التي يمكن أن تترتب على إطالة فترة الحرب.

إن إطالة فترة الحرب ستؤدي حتماً إلى ارتفاع عدد الإصابات في صفوف الجيش الإسرائيلي حيث يمكن أن يستفيد مقاتلو «حماس» من التجارب الميدانية التي اكتسبوها للانقضاض على الوحدات العسكرية المنتشرة في وضع شبه ثابت.

كان لا بد من توقع أن ينسحب مقاتلو «حماس» أمام تقدم الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء التجمعات السكانية، وسيتسبب ذلك بارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين، وسيقود ذلك إلى تحرك المجتمع المدني الدولي لإدانة إسرائيل واتهامها بارتكاب جرائم حرب.

كان تحرك الدبلوماسية الإسرائيلية بطيئاً بالقياس مع التطور الميداني الذي حققته المعركة الجوية - البرية، وكان من نتيجة ذلك تراجع قيمة المكاسب التي تحققت على الأرض. وذهب أحد القادة العسكريين إلى القول بأنه كان يمكن إنهاء الحرب قبل خمسة إلى ثمانية أيام لو استطاعت الدبلوماسية توفير الظروف المناسبة لإعلان وقف لإطلاق النار. لهذا السبب بالذات أجبرت إسرائيل على إعلان وقف النار من جانب واحد من دون انتظار موافقة «حماس» أو تقديمها أي تنازلات.

تسبَّب هذا الوضع بزيادة الضغوط المتبادلة والانقسامات بين أعضاء «الترويكا» السياسية، المؤلفة من أولمرت وباراك وليفني. وكانت الصحافة قد تحدثت عن خلافات عميقة بين أعضائها ما سمح بالاستنتاج أن القيادة السياسية والعسكرية قد دخلت الحرب من دون أن يكون لديها خطة لوقفها مكرِّرة بذلك بعض الأخطاء التي ارتكبت في حرب 2006، حيث لم يكن هناك أي تحديد للفترة الزمنية للحرب.

التكتية الإسرائيلية

أوكلت قيادة العمليات العسكرية إلى القيادة الجنوبية التي نظمت عملياتها على أساس أن يكون اللواء الوحدة القتالية المعتمدة، وأن يكون لقادة الأولوية حرية العمل والمبادرة وفق ما تستدعيه ظروف المعركة. وكانت القيادة الإسرائيلية قد تنبَّهت إلى الأخطاء والمصاعب التي نتجت عن ربط العمليات على الأرض في الحرب على لبنان بقرارات القيادة المركزية للأركان، ونتج عن هذه العملية سوء تفاهم وخلافات حادَّة بين القيادة في تل أبيب وقيادة المنطقة الشمالية. وأعطيت حرية العمل في حرب غزة إلى قيادة المنطقة الجنوبية التي كان عليها أن تنسَّق عملها مع الأركان المركزية في تل أبيب.

تولَّت عمليات الرعيل القتالي فرقة مؤلفة من ثلاثة ألوية (العديد 10.000 رجل) مدعومة من فرقة أخرى كاحتياط (الرعيل الثاني). وكانت الفرقة التي خاضت المعارك هي الفرقة المدرَّعة 162، وهي من فرق الخط الأول الكاملة العديد والتجهيز، واستحضرت الفرقة المدرعة 91 من قيادة الشمال لتشكيل الرعيل الثاني للهجوم، وشارك في القتال بشكل أساسي لواء المظليين.

وضعت فرقة ثالثة كاحتياط يمكن أن يكفَّف باحتلال المواقع التي احتلتها الفرقة 162 في شمال القطاع في حال الطلب إليها تنفيذ مهمة تأمين خط

فيلادلفيا في جنوب القطاع. وجرى أيضاً وضع قوى أخرى في وضع الإنذار تحسباً لحصول أي تطورات عسكرية على الحدود الشمالية. جرى تنظيم الفرقة 162 ضمن ثلاثة ألوية، لكل منها تشكيل مدفعي خاص به. وقسمت غزة إلى ثلاثة قطاعات حيث انتشرت الألوية الثلاثة بشكل طوق حول القطاع قبل بدء الهجوم، ما تسبّب بحرمان قوى «حماس» من استعمال القطاع الأوسط لإطلاق الصواريخ باتجاه جنوب إسرائيل، وحصر معظم مقاتليها داخل مدينة غزة. ويفسّر هذا الوضع أسباب حصر الدمار الكبير في مدينة غزة وعلى طول خط فيلادلفيا حيث جرى القتال الفعلي.

تطور التكتية الإسرائيلية

طبّقت القوات البرية الإسرائيلية في الحرب على غزة مجموعة جديدة من الطرائق والمقاربات التكتية، والتي استقتها من تجربتها السيئة في لبنان وأبرزها:

- 1- استعمال وحدات المشاة الراجلة للالتفاف على مواقع «حماس» قبل تعريض الوحدات المدرعة لخطر الأسلحة المضادة للمدركات.
- 2- عدم الوقوع في خطر المواجهة الجبهية على غرار ما حدث في لبنان واعتماد عمليات المناورة والالتفاف لمفاجأة مواقع «حماس»، مع استعمال الوسائل الهندسية لفتح ممرات تحمي طرق الاقتراب، وتفادي الألغام والكمائن.
- 3- اعتماد السرعة في تنفيذ العمليات الهجومية وعدم التعرض للنيران المضادة من خلال احتلال مواقع لفترات طويلة. ولم تترك سرعة العمليات الوقت اللازم لـ«حماس» لنصب كمائن على طول محور الهجوم.
- 4- ترافقت عمليات الهجوم مع استعمال كثيف دائم للنيران بقصد شل

- مواقع «حماس»، ومنعها من نصب الكمائن على محاور التقدم. ما تسبّب بزيادة مطّردة في الإصابات بين المدنيين.
- 5- اعتمدت قوات الهجوم على تنفيذ عملياتها في أثناء الليل للاستفادة من تجهيزاتها للرؤية الليلية، والتي تفتقدها «حماس».
- 6- استعملت القوات الإسرائيلية نظاماً متقدماً من الكومبيوتر ما سمح لها بالإفادة المتواصلة من كل الطاقات المتوافرة لجمع المعلومات الميدانية: الطائرات من دون طيار، التصوير الجوي، معلومات الإشارة والاتصالات وغيرها من المصادر.
- 7- استعملت القوات المهاجمة «ضربة السيف» السريعة، بدلاً من الاستمرار في تنفيذ القتال وفق نسق هجومي واضح المعالم.
- 8- جرى استعمال مدافع موجّهة بواسطة التلفزيون (عن بعد) من أجل مفاجأة مواقع «حماس»، أو من أجل تفادي التعرض لنيران محكمة.
- 9- جرى تجهيز السيارات الخفيفة (هامفي) بمدافع مع مثبت هيدروليكي يسمح بالرماية الدقيقة في أثناء السير Stabilizer، وأيضاً أجهزة خاصة للرماية الليلية، كما جرى تركيب هواوين 120 ملم على ناقلات جند من طراز م 113.
- 10- جرى تحاشي استعمال الممرات الضيقة تفادياً للأخطاء التي ارتكبت في لبنان، ولكن تبين أن «حماس» لا تملك صواريخ موجّهة مضادة للدبابات، كما أن دفاعاتها الجوية هي بدائية. سجّل استعمال بعض الأسلحة من طراز RPG29.
- يظهر بوضوح أن الجيش الإسرائيلي قد استفاد من الدروس والعبر التي استقاها من حرب لبنان ليعيد تدريب وحداته الكبرى وتنظيمها وإعدادها لمواجهة مختلف أنواع الحروب. وكان اللافت التنسيق الذي حصل بين القوات الجوية والقوات البرية حيث أعطي لكل لواء مقاتل الحق باستعمال

القوات الجوية بشكل مباشر، بينما بقي عمل هذه القوات في أثناء حرب لبنان تحت الأوامر المباشرة لقيادة القوات الجوية. وحصلت الأولوية المقاتلة على دعم مباشر من الطوافات المسلحة التي وضعت تحت أوامرها المباشرة. وكان يمكن لقائد اللواء طلب مساندة جوية مباشرة في الوقت والمكان الذي يريدهما، وبواسطة ضابط توجيه متقدم (FAO).

احتفظت قيادة القوات الجوية بمهمات «المنع» في العمق، وتأمين استمرار النيران الكثيفة لإضعاف قدرات «حماس» العسكرية. وأدّت القوات الجوية دوراً كبيراً في تقرير نتائج الحرب حيث نفذت خلال الحرب 2744 طلعة جوية.

صحيح أن مرحلة الهجوم الجوي - البري قد حققت مكاسب تكتية عديدة ولكنها أفرزت مجموعة من المشاكل السياسية والإستراتيجية والإنسانية التي كانت قد بدأت بالظهور قبل نهاية المرحلة الأولى من الهجوم الجوي. وأثبتت المرحلة الثانية أن هناك تحسناً كبيراً قد طرأ على أداء الوحدات البرية حين أكدت قدرتها على خوض معركة طويلة ضد تنظيم غير تقليدي، ما يسمح بالاستنتاج أن الجيش قد استعاد جهوزيته من خلال استيعابه لكل الدروس والعبر التي استمدّها من تجربته السيئة مع حزب الله.

تحدّثت المصادر الإسرائيلية عن أن خسائر «حماس» قد بلغت 600 قتيل وما يقارب ألف جريح، بينما قالت «حماس» إن عدد القتلى الإجمالي في أثناء الحرب قد بلغ 1314 منهم 412 طفلاً و110 نساء و48 فقط من أعضاء «حماس»، وعدد الجرحى 5300 منهم 1855 طفلاً و795 امرأة.

في الاستنتاج العام لم تأت الحرب على غزة بنتائج حاسمة، ما سمح للطرفين بالإدعاء بتحقيق انتصار واضح في هذه الحرب. من المؤكد أن «حماس» قد أصيبت بأضرار كبيرة. وسجّل في نهاية الحرب حالة شعبية

إسرائيلية راضية عن نتائج الحرب.

ويعتقد عدد من الخبراء بأن الحرب قد أكّدت على استعادة إسرائيل لعامل الردع في أي مواجهة جديدة مع «حماس» أو حزب الله أو سوريا أو إيران، خصوصاً في مجال استعمال قدراتها الجوية المتفوقة.

الشكوك الإستراتيجية حول نتائج الحرب

- أولاً: الفشل في إدراك طبيعة الحرب

كان يمكن تفادي العديد من المسائل التي تسببت بالحملات الشعبية التي عبّرت فيها جماهير الناس في العالم العربي والإسلامي وفي معظم العواصم الأوروبية عن غضبها من استعمال إسرائيل قوتها العسكرية «البهيمية» ضد المدنيين وضد البنى المدنية الأساسية بما فيها المستشفيات والمدارس ودور العبادة. لم تنجح إسرائيل في معالجة الإستراتيجية السياسية والديبلوماسية أو إدارتها بالفعالية نفسها التي أدارت بها الحرب. كان يفترض أن تنتبه إسرائيل إلى ضرورة تفادي الإضرار بالمدنيين، وأن تعلن عن نيتها بعدم قصف الأهداف المدنية، ولكنها قد ذهبت في الاتجاه المعاكس، ما تسبّب بتحميلها مسؤولية أخطائها تجاه الرأي العام والمجتمع الدولي والذي ترجم بالإدانة التي أصدرتها لجنة تحقيق غولدستون.

- ثانياً: الشكوك حول استعادة عامل الردع

لم تبدأ إسرائيل الحرب وفي ذهنها صورة واضحة عن كيفية تغيير المعادلة العسكرية بحيث تستعيد العامل النفسي المستند إلى فائض قدراتها العسكرية من أجل إعادة بناء عامل الردع الذي خسرت من جرّاء الضعف العسكري الذي أظهرته في حرب 2006. تقول القيادات الإسرائيلية إن تركيزها على القيام بعمل حاسم في الدقائق الأولى من الهجوم الجوي إنما جاء ضمن نيتها لاستعادة عامل الردع وخصوصاً لجهة ردع حزب الله وسوريا وإيران

عن التدخل في مسار الحرب على غزة. لكن حسب رأي اللواء جيورا إيلا، سوف تواجه «حماس» بعد حرب غزة تحديات جديدة وهي لا تقتصر على إعادة بناء ما تهدم بل وأيضاً إعادة بناء موقعها السياسي وشرعية وجودها». وهذا يعني أن الأمر قد جاء نتيجة العمل المتفوق الذي قام به الجيش الإسرائيلي، وإثباته القدرة على خوض حرب غير تقليدية في مناطق أهلة ومكتظة بالسكان مثل مدينة غزة. لكن هناك تشكيكاً بقدرة الجيش الإسرائيلي على القيام بمثل هذا العمل في غزة في ما لو امتلكت «حماس» قدرات عسكرية كتلك التي يمتلكها حزب الله. ويدرك الخبراء العسكريون مستوى النجاح الذي حققته القوات الجوية الإسرائيلية في الحرب العام 2006 على الرغم من امتلاك حزب الله والجيش اللبناني وسائل دفاع جوي أفضل بكثير مما امتلكته «حماس» في الدفاع عن غزة.

– ثالثاً: عدم وجود إستراتيجية سياسية ودبلوماسية وخطة لإنهاء الحرب

جاءت الخلافات التي نشبت بين القيادات السياسية الإسرائيلية لتؤكد على عدم وجود نظرة موحدة حول متى وكيف يمكن التوصل إلى وقف للعمليات، ويبدو أن الفكرة السائدة كانت بضرورة إعطاء مصر حرية العمل لتحقيق ذلك من خلال اضطلاعها بدور الوسيط.

لم تضع القيادة الإسرائيلية أي خطة للتعامل مع البعد الإنساني للحرب أو أي خطة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. يؤشر كل ذلك إلى أن الإسرائيليين قد أهملوا تطبيق بعض الدروس الهامة التي أعطتها الحرب على لبنان. وكان إعلان أولمرت بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير بأن العملية العسكرية قد حققت أهدافها هو أشبه بتصريح جورج بوش بعد الحرب على العراق «نفذت المهمة».

كان يُفترض أن تؤكد إسرائيل محدودية أهدافها من الحرب، وأن تضع شروطها الواضحة حول إنهاء الحرب وأن تلتزمها. وتسبب هذا الغموض

بمناقشات واسعة حول نية إسرائيل أو قناعتها بإمكان تدمير «حماس». هذا القصور في الرواية الإسرائيلية قد أعطى الفرصة والمبرر لـ «حماس» لإعلان انتصارها في الحرب، وذلك من خلال تأكيد قدرتها على البقاء والاستمرار في السيطرة على قطاع غزة.

عندما تنتهي الحرب بإعلان الطرفين عن انتصارهما فيها من دون وجود أي مقاييس لتعريف عناصر هذا الانتصار، بالإضافة إلى ترك جميع الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب على ما كانت عليه قبل اندلاعها، فإنه يبقى من المشكوك فيه تحقيق أي انتصار لأي من الطرفين. إن أكبر دليل على صحة مثل هذا الاستنتاج أنه قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير عادت عمليات إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، كما عاد القصف الجوي الإسرائيلي المتكرر لأهداف متعددة داخل قطاع غزة وعلى طول خط فيلادلفيا.

الدروس الإستراتيجية المستقاة من الحرب على غزة

هناك مجموعة من الدروس التي يمكن استخلاصها من الحرب على غزة، والتي سبق وجرى استخلاص مثيراتها من الأخطاء التي ارتكبها الأميركيون وحلفاؤهم في حربي العراق وأفغانستان من أبرزها:

1- لا يمكن لأي قيادة سياسية كفيّة أن تبدأ حرباً من دون وضع خطة واضحة ومفصلة حول طريقة إنهاء الحرب، وأيضاً وضع كل الفرضيات والبرامج اللازمة للتعامل مع نتائج الحرب، وخصوصاً لجهة التأكد من زوال الأسباب التي دعت إلى اندلاع الحرب. لا يكفي تسجيل انتصار عسكري من أجل إعلان نهاية الحرب، فالانتصار العسكري يمكن أن يتبدد أو أن يتحوّل إلى هزيمة «إستراتيجية» إذا لم تتحقّق الأبعاد السياسية للصراع، وقد سبق للقيادات الإسرائيلية أن دفعت ثمناً غالياً نتيجة ارتكاب مثل هذا الخطأ بعد حربها على لبنان في العامين 1982 و2006.

2- ليس هناك من جديد حول أهمية تقصير الوقت بين تقدّم الإنجاز العسكري والعمل الدبلوماسي من أجل إنهاء الصراع. لا بدّ من تجنب المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إطالة الحرب بانتظار تحقيق الظروف الدبلوماسية المناسبة لوقف العمليات العسكرية. ويتحدث كارل فون كلوزويتز في كتابه «عن الحرب» عن أهمية بلوغ النقطة القصوى لبلوغ النصر Culminating point of victory والتي تفترض التنسيق بين تقدم الأعمال التكتية على الأرض لتحقيق الأهداف المرسومة والعمل السياسي والدبلوماسي لاستغلالها من أجل تحقيق النصر وإعلانه. فشلت القيادات الإسرائيلية السياسية في تحقيق العمليات التنسيقية اللازمة بين الجهد العسكري والعمل الدبلوماسي.

3- إذا كان الهدف من شن حرب محدودة يتركز على إمكان الاستفادة من عامل الردع لمنع توسيع النزاع الجاري أو الحوّل دون حصول نزاع جديد فإنه من الضروري وضع كل الخطط وإجراء الحسابات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ولا بد، واقعيًا، من إدراك أن القوة قه تتسبّب بحرب كما أنها يمكن أن تحول دون اندلاعها، وأن الأمور ترتبط بالوعي الذي تتحلّى به الدول أو الفئات المتحاربة حول دراستها للمخاطر التي يمكن أن تواجهها أو المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها من جراء دخولها الحرب. تكمن الصعوبة في قراءة مدى النجاح في تحقيق عامل الردع في أن الطرفين، أي حزب الله و«حماس» ينطلقان في صراعهما مع إسرائيل من أرضية أيديولوجية دينية، بحيث يمكنهما مواجهة مفاعيل عامل الردع بشعارات كبرى حول أولوية المعركة وشرعية الجهاد والانتصار الإلهي، وذلك خارج المقاييس الموضوعية التي يجب أن تعتمد في بحث خيارات الحرب.

4- يضطلع البعد الإنساني للحرب بدور أساسي في قرار الحكومات الحديثة للدخول في الحرب وطريقة خوضها وإدارتها. هذا الكلام لا يعني البحث في القواعد القانونية التي ترعى الاتفاقيات الدولية أو الارتكاز

على القواعد الأخلاقية التي تفرضها الأديان من أجل تجنب الناس الأبرياء مخاطر الحرب وويلاتها بل يعني أن مراعاة البعد الإنساني يشكل أحد العناصر الأساسية في تحقيق النصر.

لم تراع القيادات الإسرائيلية البعد الإنساني في حربها على غزة، حيث تسبب استعمالها المفرط لقدراتها النارية بقتل عدة مئات من المدنيين وفي تدمير بنى تحتية مدنية كالمدارس والمستشفيات ودور العبادة من دون وجود أي عذر أو مبرر عسكري أو أخلاقي. وكان اللافت العدد الكبير للقتلى والجرحى في صفوف الأطفال والنساء. واستدعى هذا التنكر للبعد الإنساني إلى تحرك دولي وشعبي لإدانة إسرائيل ومطالبتها بوقف الحرب. وكانت النتيجة المطالبة بلجنة تحقيق دولية حول جرائم إسرائيل في الحرب، وجاء تقرير غولدستون بأقوى أنواع الإدانة للأعمال العسكرية التي لم تفرّق بين مدني ومقاتل.

5- تؤدي المعركة الإعلامية دوراً أساسياً في تقرير كمية الربح والخسارة للجانبين المتصارعين ولا يمكن ربح الحرب من خلال اتهام الخصم بتهديد الأمن أو العدوان في وقت يتعرض فيه هذا الخصم لكل أنواع الظلم من خلال التحكم بكل مصادر وسبلها ووسائلها الحياة الكريمة على غرار ما تفعله إسرائيل بشعب غزة من جراء الحصار الكامل الذي تفرضه على القطاع. يترتب على استمرار هذا الحصار على مليون ونصف فلسطيني يعيشون في قطاع غزة خسارة إسرائيل للمعركة الإعلامية في الحرب بصورة سابقة لاندلاعها. ويبدو أن إسرائيل قد أهملت أو أنها لا تدرك بأنه بات من المستحيل التغطية على استعمالها المفرط للقوة العسكرية ضد المدنيين من خلال منع وسائل إعلامها ووسائل الإعلام الدولية من تغطية مجريات الحرب.

يتوجب على الدول الحديثة أن تعتمد الشفافية في تغطية العمليات العسكرية، والتي يجب أن تعمل على تحقيق أهداف عسكرية مشروعة

وواضحة، وأن يجري ذلك من خلال إعطاء تغطية إعلامية عن مسار العمليات، مع مراعاة مشاعر وقناعات جماعات حقوق الإنسان كخطوة على طريق إقناعهم بمراعاة الأبعاد الإنسانية للحرب.

6- ضرورة معالجة نتائج الحرب بعد نهاية الحرب أو بعد التوصل إلى وقف للنار وهذا ما يعرف تقنياً بالمخطط (ب) وعلى أساس أن المخطط (أ) هو للعمليات العسكرية. ويجب أن يتضمّن المخطط (ب) عمليات فرض الاستقرار والأمن، وعمليات تأمين الخدمات الضرورية للناس وإعادة عمل المؤسسات الحكومية وانبعثات الحياة السياسية. لقد وقعت الولايات المتحدة في مثل هذه الأخطاء الإستراتيجية في كل من العراق وأفغانستان حيث فشلت في أداء أي من الأعمال التي يجب أن تتحقّق بعد انتهاء العمليات العسكرية ما أدى إلى وقوع انقسامات قوية داخل المجتمع وإلى الانزلاق نحو حرب أهلية.

أعلنت إسرائيل وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، وكأنها أرادت بذلك بأن لا تلتزم أي واجبات تجاه شعب غزة وتجاه المجتمع الدولي في جهوده لإعادة بناء القطاع. وكانت الصعوبة كبيرة في إيجاد الوسائل لتأمين المساعدات اللازمة حيث لا تعترف معظم الهيئات الدولية بمنظمة «حماس» باستثناء منظمة أونروا.

في الواقع، لم تحل الحرب على غزة أي من المشكلات التي تواجهها إسرائيل من جراء سيطرة «حماس» على قطاع غزة، كما أنها لم تؤدّ إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، وهذا يؤكد عدم تحقيق أي من الطرفين المصلحة الإستراتيجية التي سعى إلى تحقيقها من خلال قراره بالذهاب إلى الحرب.

"الدولة اليهودية": إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديمغرافيا

أ.د. محمد مراد*

مقدمة

ارتكز مشروع الدولة اليهودية، منذ نشأته كفكرة أولية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى القومية اليهودية بوصفها خصوصية دينية توراتية وتاريخية. من هنا، كان الربط الجدلي لدعاة الصهيونية الأوائل، بين الدين والتاريخ من جهة، والجغرافيا، أي الأرض والمقصود بها «أرض الميعاد» أي فلسطين، من جهة أخرى.

تحوّلت الأيديولوجيا القومية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلى مشروع صهيوني استيطاني - إحلالي في فلسطين، قلب المجال الحيوي للمشرق العربي، وقد برز كاستجابة لزعم توراتي يقوم على مبدأ «الإسترجاعية»، أي العودة إلى أرض الميعاد (فلسطين) حيث تنشأ الدولة اليهودية على مدى جغرافي سياسي مفتوح يغطي مساحة فلسطين التاريخية، ويكون قادراً على التحوّل إلى مشروع جيوسياسي

* باحث
وأستاذ جامعي

يضمن السيطرة والتفوق على كامل المجال الحيوي العربي الذي يربط بين أربع نقاط ارتكاز: بلاد ما بين النهرين (الفرات) شرقاً، ومصر (النيل) غرباً، وبلاد الشام (البحر المتوسط) شمالاً، وشبه الجزيرة العربية (البحر الأحمر) جنوباً.

جاء قيام إسرائيل العام 1948 ليشكّل الحلقة المركزية في بنيان صرح الدولة اليهودية المزعومة. وكانت حروب التفوق الإسرائيلي المتواصلة ضد العرب والفلسطينيين، ومخططات الاستيطان التي لم تتوقف، والتي كانت تحصل بموازاة الطرد الإكراهي للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات، منسجمة مع استراتيجية صهيونية هادفة إلى إنجاز تهويد الدولة كهدف أعلى للمشروع الصهيوني.

إلا أنّ هذا المشروع، وعلى الرغم من كل التعبئة الأيديولوجية التي منحت له، وتوافر وسائل الدعم المادي والعسكري والسياسي كلها من جانب رأسماليات المركز الغربي لمصلحته، فإنه، في الواقع، كان يتطوّر على قاعدة مأزق استكمال الدولة الذي يقوم على ثلاث إشكاليات أساسية ما زالت، حتى اليوم، عصية على الحل الحاسمة، وهي إشكاليات الهوية، والجغرافيا السياسية والديمغرافيا.

بسبب هذه الإشكاليات، باتت مقولة «يهودية الدولة» تحتلّ في الآونة الأخيرة أولوية مطلقة في الخطاب السياسي الإسرائيلي إذ برزت بقوة على طاولة المفاوضات المباشرة التي دارت مؤخراً بين الوفدين الإسرائيليين والفلسطينيين في واشنطن وشرم الشيخ والقدس. وإذا كانت هذه المفاوضات قد جرت بتحفيظ سياسي ودبلوماسي من قبل الإدارة الحالية الحاكمة في البيت الأبيض، إذ رأى فيها الرئيس باراك أوباما عنصراً مساعداً لإدارته ولحزبه الديمقراطي في توظيفها إعلامياً لمصلحة حملته الانتخابية النصفية

– انتخابات نصف الكونغرس في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2010 والتي انتهت بخسارة الديموقراطيين الأغلبية في مجلس النواب وتقليص أغليبيتهم في مجلس الشيوخ ، فإنّ المفاوضات الإسرائيلي بالمقابل، يسعى إلى تحقيق جملة من المكاسب ما استطاع تحقيقها في السابق عبر سلسلة الحروب التي خاضتها إسرائيل وما تزال، مع غير جبهة عربية أو فلسطينية منذ قيامها ككيان سياسي منذ العام 1948 وحتى الآن.

إنّ سيطرة مقولة «يهودية الدولة» على الخطاب السياسي الإسرائيلي في الوقت الراهن، إنما تهدف إلى إعادة التركيز على العامل الأيديولوجي في شدّة عصبية اليهود داخل فلسطين المحتلة وخارجها من أجل مواجهة التحديات التي ما زالت تحول دون استكمال مشروع الدولة، لا بل أنها تضع مصير هذه الدولة ووجودها على مفترق طرق.

فكرة الدولة اليهودية

بدأت ملامح الظهور الأول لفكرة «الدولة اليهودية» مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي فكرة لم تكن معزولة عن التطوّرات النوعية التي شهدتها الرأسماليات الأوروبية سواء على مستوى صعودها التراكمي من جهة، أم على مستوى التحوّلات الفكرية والأيديولوجية والسياسية الناشئة عنها من جهة أخرى. ولم تلبث أن شهدت مزيداً من التبلمور على أيدي عناصر نخبوية يهودية أوروبية عاصرت التحوّلات الهامة التي عرفتتها أوروبا في الاقتصاد والأيديولوجيا والعلاقات الدولية، وكان أبرزها قد تمثل بظاهرتين إثنيتين: الأولى، تحوّل رأسمالية المركز الأوروبي باتجاه الكولونيلية، وهي نزعة استعمارية قائمة على التوسّع والسيطرة على بلدان خارج أراضيها لا سيما في آسيا وإفريقيا بهدف تأمين التراكم في دوراتها الاقتصادية عبر فتح المزيد من الأسواق الخارجية والحصول على المواد الخام الضرورية

لصناعاتها المتطورة، والثانية، ظاهرة الدولة - الأمة أو الدولة القومية، وهي مستجدة على الاجتماع السياسي الأوروبي الذي أُرسيت دعائمه على أساس الربط العضوي بين ثلاثة مرتكزات أساسية هي الأرض كجغرافيا سياسية، والشعب كجماعة بشرية متفاعلة، والهيئة الحاكمة أي السلطة المركزية على رأس الهرم السياسي.

كانت الحركة الصهيونية (Le Sionisme) بمنزلة النواة الفكرية التي راحت تضع المنطلقات النظرية لقيام دولة تجمع شمل اليهود من الشتات العالمي. وقد ارتكزت في مشروعها إلى مرتكزين أساسيين: الأول، ديني أيديولوجي، من خلال العودة إلى مقولات توراتية تضمَّنها العهد القديم، وهي مقولات تعبوية ثقافية تدعو اليهود إلى العودة إلى أرض الميعاد (فلسطين) بوصفهم الجماعة البشرية المختارة إلهياً من أجل سلام العالم وخلصه من الشرور والآثام، والثاني، تاريخي انتسابي من حيث استحضر «صهيون» في الذاكرة التاريخية اليهودية عبر الربط بين تسمية الحركة بالصهيونية وصهيون الذي ورد في العهد القديم، وهو يرمز إلى مدينة الملك الأعظم، أي مدينة الإله (ملك إسرائيل). فالمدينة كانت قد حملت إسم الجبل الذي بنيت عليه، وهو جبل عالٍ في فلسطين. كل ذلك من أجل إيجاد مرتكز جغرافي تبريري (أرض) لقيام الدولة اليهودية المزعومة⁽¹⁾.

دعاة الصهيونية والدولة اليهودية

كان موسى هيس (Moussa Hess) في طليعة العناصر النخبويين اليهود الذين أسهموا في إنطلاقة الحركة الصهيونية، وفي رسم هدفها المركزي بتقوية الروابط الدينية بين اليهود المنتشرين في غير بلدٍ في العالم. ففي كتابه «روما والقدس» الذي أصدره العام 1862، لم يتطرق هيس إلى قيام

1- للمزيد من التفاصيل بشأن تغليف الدعوة الصهيونية بالأيديولوجية الدينية التبريرية واستحضار النص التوراتي القديم، راجع كتابنا: المدارس التاريخية الكبرى: دراسات نظرية في مناهج البحث وفلسفة التاريخ، مكتبة الفقيه للنشر، بيروت، طبعة أولى، 1996، ص 55-50

دولة يهودية ولكنه بحث السبل المثلى لتحقيق أحلام اليهود في إقامة نظام إجتماعي في فلسطين. فهو يرى أنّ مثل هذا النظام ينسجم مع الوظيفة اليهودية في قيادة العالم، وهي الوظيفة التي خصّ بها الله اليهود في التاريخ. وحسب زعمه «إنّ أوامر الله لليهود هي تطبيقهم القانون الذي أرسلهم الله ليعلموه للشعوب الأخرى، وإنّ أقسى عقوبة فرضت عليهم كانت لانحرافهم عن الطريق الذي وضعته العناية الإلهية. أما عجزهم عن عبادة الله كأمة متكاملة فكان بسبب فقدهم لأرضهم».

ويتوقّف هيس عند أرض فلسطين ليس فحسب بوصفها أرضاً تتسم بخصوصية تاريخية بالنسبة إلى اليهود، وإنما أيضاً بوصفها موقعاً جيو - استراتيجياً من حيث أنها تمثّل الطريق الرئيس والمركز الجغرافي المهم للمدينة الغربية على الطريق المتجهة إلى الهند، وحتى يتمكن اليهود من تحقيق مركز لهم على هذا الطريق لا ينقصهم المال والكفاءات أو العمال وغيرهم⁽²⁾.

وأشار هيس إلى أنّ قيام دولة يهودية في فلسطين «سوف يحقّق الرسالة الحضارية لليهود في نقل الحضارة إلى الشعوب المتخلّفة في آسيا وإفريقيا، وأنّ ذلك سيكون من خلال تأسيس المستوطنات اليهودية عبر رقعة ممتدة من السويس إلى القدس، ومن نهر الأردن حتى البحر المتوسط»⁽³⁾.

مع الكاتب اليهودي «نورمان بنتويتش» (Norman Bentwich) إرتدى مشروع الدولة اليهودية في فلسطين - قلب الشرق الأوسط - أهمية جيوبوليتيكية بحكم خصوصية الموقع الفلسطيني كنقطة ارتكاز لمجال حيوي يربط بين شبه الجزيرة العربية ومصر وبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين. والمعروف أنّ هذه المناطق تميّز بحضارات تاريخية شكّلت

2- علي وهب، الأداء الصهيوني - البريطاني في فلسطين، المنطلق، العددان 88-89، آذار-نيسان 1992، ص 73-74.

3- نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1988، ص 189

تقاطعات لحضارات عالمية. فقد أوضح بنتويتش هذه الخصوصية لفلسطين إلى القادة الإنكليز مظهراً لهم الدور الذي يمكن أن تقوم به دولة يهودية في المستقبل⁽⁴⁾.

مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان مشروع الدولة اليهودية قد عرف بعض الترجمة الميدانية عندما بدأ المليونير اليهودي «روتشيلد» يغذي اليهود بتأسيس مزارع في فلسطين، ثم تبعته مؤسسات مالية أخرى في عدة دول من العالم من أجل تشجيع الهجرة الزراعية تمهيداً للإستيلاء على الأراضي في فلسطين. كما عمل المفكرون اليهود على تكثيف الدعاية الإعلامية التي تحرّض على هجرة اليهود إلى فلسطين عبر حملات دعائية منظمة قامت بها جمعيات ومؤتمرات عديدة لتحقيق الحلم الذي كان يراود اليهودي، وبخاصة البائس والمضطهد والمنعزل داخل أسوار «الغيتو» في بلدان أوروبا، في المجيء إلى فلسطين ليعمل في الأراضي الزراعية تمهيداً للإستيلاء عليها بعد طرد سكانها الأصليين.

من بين الجمعيات التي راحت تؤلب الرأي العام اليهودي للهجرة إلى فلسطين، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت «محبى صهيون»، التي أنشأها كتاب وطلاب جامعيون في روسيا وعمّال يهود العام 1867، وكذلك جمعية أخرى ناشطة في أوكرانيا كانت قد أرسلت أول فوج من مهاجري يهود أوروبا الشرقية إلى فلسطين العام 1882⁽⁵⁾.

هرتزل والدولة اليهودية

اعتُبر «تيودور هرتزل»، وهو صحافي نمسوي ذاع صيته في عالم الصحافة الأوروبية خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، بحق بمنزلة الأب الروحي للحركة الصهيونية، والمؤسس لمشروع الدولة اليهودية

4- نورمان بنتويتش، بعث إسرائيل (Israel Resurgent) ورد في: علي وهب، مرجع سابق، ص 74.

5- علي محمد علي، موجز القضية الفلسطينية، القاهرة، لا.ت.، ص 4-5.

وفق مقولات فكرية أيديولوجية وسياسية.

العام 1896 نشر هرتزل كتابه «الدولة اليهودية» موضحاً فيه أنّ فكرة هذه الدولة ليست بالطارئة أو الجديدة، وإنما هي «فكرة موغلة في القدم، وهي فكرة استعادة الدولة اليهودية»⁽⁶⁾. وهنا يريد هرتزل أن يُضفي على مشروع الدولة بعداً تاريخياً من أجل تقديم مسوّغ تبريري لكون استعادة هذه الدولة هي بمنزلة «حق تاريخي» لليهود. ولما كانت الدولة متماهية مع القومية فإنّ قومية اليهود «لا يمكن أن تفنى ولن تفنى ولا ينبغي لها أن تفنى». وقد تبلى فروع كثيرة من اليهودية وتسقط أما الجذوع فإنها تبقى ثابتة»⁽⁷⁾.

في الواقع، ربط هرتزل أيديولوجياً بين ثلاثة أبعاد لدولته اليهودية: الأول، البعد الاجتماعي من خلال التوجّه إلى يهود الطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي الأوروبي، والثاني، البعد الديني التوراتي، في محاولة لاستحضار مقولتي «أرض الميعاد» و«شعب الله المختار»، وإظهار أنّ استعادة إحياء الدولة اليهودية هي مسألة تكليف إلهي، والثالث، البعد القومي على اعتبار أنّ اليهود، على الرغم من توزيعهم في الشتات، هم شعب واحد. فقد جاء في قوله: «أعتقد أنّ المسألة اليهودية لم تعد مجرد مشكلة إجتماعية بقدر ما هي قضية دينية، ومع ذلك قد تتخذ أشكالاً أخرى، إنها قضية قومية يمكن حلها فحسب عندما تعالج كقضية سياسية عالمية تناقشها شعوب العالم المتحضّر في مجلس دولي. إننا شعب.. وشعب واحد»⁽⁸⁾.

أما مرتكزات قيام الدولة اليهودية فقد حددها هرتزل بثلاثة أساسية⁽⁹⁾:
الأول، السيادة اليهودية على جزء من الأرض، يكون كافياً للاحتياجات

6- تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ص 1.

7- المرجع نفسه، ص 9.

8- المرجع نفسه، ص 6.

9- المرجع نفسه، ص 17-18 و47. وعن مركز الشركة يذكر هرتزل لندن، ويحدد رأس مالها بألف مليار مارك أو 50 مليون جنيه استرليني أو 200 مليون دولار. أنظر المرجع نفسه، ص 21.

الحقيقية للأمة. وبعد ذلك يعود الأمر إلى اليهود بتقدير الجغرافيا السياسية للدولة - الأمة على قاعدة أن الأرض هي الأساس الموضوعي للدولة في حين يمثل الشعب الأساس الذاتي.

الثاني، النخبة السياسية التي تتولّى التخطيط وإجراء المباحثات والتفاوض، وهي عبارة عن جمعية سوف تنال اعتراف الحكومات العالمية بوصفها سلطة لإقامة الدولة.

الثالث، الشركة اليهودية التي تمثل الشرط الاقتصادي لإقامة الدولة، وعليها يتوقّف توفير رأس المال وتحقيق المصالح المالية لليهود الوافدين، وسوف تُنظم الاقتصاد والتجارة في الدولة الجديدة.

وبالنسبة إلى الأرض التي ستنشأ عليها الدولة أو بالأحرى الجغرافية السياسية للدولة اليهودية، فقد حسم هرتزل الجدل عندما أعطى الأولوية لفلسطين على الأرجنتين حيث جاء في قوله: «إنّ الأرجنتين من أكثر بلاد العالم خصوبة، وهي تمتد على مساحات شاسعة وفيها عدد قليل من السكان، ومناخها معتدل. وجمهورية الأرجنتين سوف تحصل على مكاسب كبيرة إذا تنازلت لنا عن قطعة من أراضيها.. أما فلسطين فإنها وطننا التاريخي الذي لا تُمحي ذكره، إنّ اسم فلسطين بحدّ ذاته سيجتذب شعبنا بقوة ذات فعالية رائعة. فإذا منحنا جلاله السلطان فلسطين سنأخذ على عاتقنا بالمقابل، تنظيم مالية تركيا. ومن هناك سوف نشكّل جزءاً من استحكامات أوروبا في مواجهة آسيا كموقع أمامي للحضارة في مواجهة البربرية. وعلينا - كدولة طبيعية - أن نبقى على اتصال بكل أوروبا التي سيكون من واجبها أن تضمن وجودنا»⁽¹⁰⁾.

في خاتمة كتابه يطلق هرتزل نداءً إلى يهود العالم يخاطبهم بالقول: «فيا إخواننا اليهود هذه هي «أرض الميعاد»! لا أسطورة هي ولا خدعة،

وكل إنسان يستطيع أن يختبر حقيقتها بنفسه، لأن كل إنسان سيحمل معه قطعة من أرض الميعاد: بعضها في رأسه، وبعضها بين ذراعيه، وبعضها في ملكيتها المكتسبة»⁽¹¹⁾.

هكذا وضع هرتزل الأساس الأيديولوجي لدولته اليهودية، وهو أساس مزج بين التوراتي التاريخي من جهة، والقومي العلماني من جهة أخرى. فهو أعار أهمية بالغة للاعتبارات الدينية، إلا أنها اعتبارات لم تخرج عن كونها وسيلة ضرورية للتعبئة والشحن النفسي ليهود العالم من أجل دفعهم تحت توهج الحرارة الدينية إلى الهجرة باتجاه فلسطين. وقد أوضح هرتزل هذه الوسيلة عندما أناط وظيفته الهجرة برجال دين أي باخامات يهود يتولون قيادة المجموعات المهاجرة. إن «كل مجموعة سيكون لها حاخامها يسافر مع رعيته. وسوف تتشكل المجموعات المحلية في ما بعد تشكيلاً تطوعياً حول حاخاماتها، وسوف يكون لكل مجموعة محلية قائدها الروحي». وعن وظيفة هؤلاء الحاخامات أوضحها هرتزل بالقول: «إن حاخاماتنا الذين نوجه إليهم دعوة خاصة سيكرسون طاقاتهم في خدمة فكرتنا، وسيحفظون رعاياهم بالوعظ من فوق منابرهم.. فدعوة كهذه جديدة بأن يتردد صداها بين جدران المعابد»⁽¹²⁾.

هذه الوظيفة الوعظية لمدرسة المعابد هي وظيفة مكيافلية من حيث أنها وسيلة في خدمة الغاية أو الهدف الأعلى الذي يتمثل بإقامة الدولة اليهودية وغير الدينية حسب هرتزل نفسه. فالدولة الدينية باتت من الماضي في التاريخ الأوروبي، وباتت ظاهرة أخرى مسيطرة في أوروبا والعالم هي ظاهرة الدولة القومية العلمانية. لذلك يتساءل هرتزل: «هل سننتهي إلى حكومة ثيوقراطية؟»، ويجب على الفور: «لا بالتأكيد. إن العقيدة تجمعنا

11- المرجع نفسه، ص 60.

12- المرجع نفسه، ص 38.

والمعرفة تمنحنا الحرية. ولذلك سمنع أي اتجاهات ثيوقراطية تتصدّر قيادتنا من جانب الكهنوت. سوف نحصر كهنتنا داخل حدود المعابد، كما سنحصر بالمثل جيشنا داخل حدود معسكراته. وسوف يتلقّى جيشنا وكهنتنا منا كل احترام رفيع بقدر ما تستحقه وظيفتهما القيّمة، ولكنهما لا يجب أن يتدخلا في إدارة شؤون الدولة التي تُخلع عليها مكانة سامية، وإلا فسيجلبان علينا صعوبات في الداخل والخارج»⁽¹³⁾.

الدولة اليهودية في المؤتمرات الصهيونية

لم تمضِ سنة واحدة على المنطلقات النظرية التي أطلقها هرتزل في كتابه «الدولة اليهودية» حتى كرّس العقد الأخير من حياته (توفي العام 1904) لتطوير أفكاره ووضع الإطار التنظيمي لها تمهيداً لتحقيق إنجازات عملية تأخذ صيغة المراحل المتدرّجة وصولاً إلى إنجاز قيام الدولة الموعودة.

إعتمد هرتزل صيغة المؤتمرات الصهيونية المتتالية، فكان أولها في مدينة «بال» السويسرية بين 27 - 30 آب/أغسطس 1897 والذي حدّد هدف الصهيونية الاستراتيجية بقيام «وطن للشعب اليهودي في فلسطين»، كما عيّن الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وهي⁽¹⁴⁾:

1- استعمال فلسطين زراعياً وصناعياً.

2- تنظيم اليهودية العالمية.

3- تقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي.

تتالي بعد ذلك عقد المؤتمرات الصهيونية التي ارتدت طابع الدورية شبه السنوية وبخاصة في السنوات الأولى من القرن العشرين التي سبقت اندلاع

13- المرجع نفسه، ص 53.

14- ياسين سويد (العميد)، الصهيونية من فكرة خرافية إلى دولة توسعية، نشأتها وتطورها وأطماعها في لبنان، المنطلق، العددان 88-89، آذار - نيسان 1992، ص 18.

الحرب العالمية الأولى. فقد عُقد بين العامين 1897 - 1913 أحد عشر مؤتمراً. وحتى العام 1951، أي بعد ثلاث سنوات فقط من قيام «دولة إسرائيل»، بلغ العدد الإجمالي للمؤتمرات الصهيونية ثلاثة وعشرين مؤتمراً⁽¹⁵⁾، الأمر الذي يشكّل سابقة في التاريخ الحديث والمعاصر على مستوى الحركات والمنظمات في العالم.

اعتمدت الحركة الصهيونية في مؤتمراتها المتواصلة⁽¹⁶⁾ مبدأ التراكمية في تحقيق الانجازات الآيلة إلى قيام دولتها على أرض فلسطين العام 1948:

- في مؤتمرها الثاني 1898 تمّ تحديد آليات اكتساب الجماعات اليهودية في العالم إلى جانب المشروع الصهيوني في إقامته الدولة اليهودية.
- العام 1899 قرّر المؤتمر الثالث تأسيس المصرف اليهودي تحت اسم «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار» بغية تمويل النشاط الاستيطاني في فلسطين.
- العام 1900 عُقد المؤتمر الرابع تحت شعار أيديولوجي عرقي ديني (العمل اليهودي على الأرض اليهودية)، أي اعتبار فلسطين أرضاً لليهود.
- العام 1901 أسّس المؤتمر الخامس «الصندوق القومي اليهودي».
- العام 1903 ناقش المؤتمر السادس عرضاً بريطانياً باستعمار أوغندا (إفريقيا) أو العريش المصرية، وخرج المؤتمر برفض الاقتراح.
- العام 1905 حسم المؤتمر السابع مسألة إنشاء الوطن القومي لليهود على أرض فلسطين.
- العام 1907 أصدر المؤتمر الثامن قراراً بإنشاء «مكتب فلسطين» في

15- بروتوكولات حكماء صهيون أو الخطر الصهيوني، أول ترجمة عربية أمينة كاملة مع مقدّمة تحليلية في مائة صفحة، ترجمة محمد خليفة التونسي، دن، الطبعة الخامسة، 1400هـ-1980م، ص 28.

16- للمزيد من التفاصيل بشأن هذه المؤتمرات، أنظر ياسين سويد، مرجع مذكور، ص: 18-20.

مدينة يافا لمتابعة الأنشطة الاستيطانية بشكل واسع ومنظم. وقد عبّر الكاتب الصهيوني «أوتو داربورغ» عن هذه الخطوة بقوله: «إنَّ الحق التاريخي الذي يستند إلى ملكيتنا لفلسطين قبل ألفي سنة لا مفعول له وحده لدى الدول الكبرى، بل يتوجَّب علينا إيجاد صيغة عنصرية لذلك الحق كي تضاف إليه. إنَّ فلسطين تخضع إقتصادياً لنفوذنا، وإنَّ جميع ما أحرزه ذلك البلد من تقدم كبير وملموس يرجع في الأصل إلى مبادرتنا نحن وقوة وسائلنا الاقتصادية وفعاليتها، ولم ينشأ إلا بفضلها».

- من المفيد ذكره في هذا المجال أنَّ الرأسمال الصهيوني كان قد بدأ يتغلغل بكثافة في فلسطين، وبخاصة في المناطق الساحلية في يافا وحيفا وعكا وغزة، وراح يُوظف كـرأسمال زراعي في الزراعات الحمضية الساحلية (الليمون والبرتقال)⁽¹⁷⁾.
- العام 1909 عُقد المؤتمر التاسع وفيه طرح الاقتصادي اليهودي الألماني فرانز أوبنهايمر فكرة إنشاء مستوطنات ومستعمرات زراعية في فلسطين تقوم على المبادئ التعاونية.
- العام 1910 انتخب المؤتمر العاشر واربورغ رئيساً للمنظمة الصهيونية، وقد برز في هذا المؤتمر إسم حاييم وايزمن الذي راح يتحوَّل إلى مركز استقطاب صهيوني، وإلى شخصية مؤثرة لدى الدول الكبرى، لا سيما بريطانيا القوة الاستعمارية الوازنة آنذاك.
- العام 1913 عُقد المؤتمر الحادي عشر في ظل أجواء التآزم المسيطرة على العلاقات الدولية، والتي كانت تنذر بقرب انفجار الحرب العالمية الأولى. في هذا المؤتمر ترأس وايزمن «اللجنة الدائمة» للمنظمة الصهيونية وراح يسعى لدى الدول المتحاربة بهدف الحصول على

17- بشأن كثافة الرساميل الصهيونية الموظفة في الزراعات الحمضية الفلسطينية راجع: ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، طبعة أولى، 1985، صفحات متفرقة.

براءة الاستيطان اليهودي في فلسطين تمهيداً لإعلان الدولة اليهودية على أراضيها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف رسم وايزمن المخطط الآتي⁽¹⁸⁾:

- 1- الوقوف إلى جانب الحلفاء لضمان انتصارهم في الحرب الدائرة.
- 2- وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني كثمره لانتصار الحلفاء.
- 3- قيام الدولة المنتدبة بتسهيل دخول مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين.
- 4- تزامن انتهاء الانتداب مع الإعلان عن دولة اليهود وتوفير الضمانات الدولية اللازمة لمثل هذا الأمر.

ثمة ثلاثة عوامل مفصلية أسهمت في إخراج مشروع الحركة الصهيونية إلى النور:

الأول، «وعد بلفور» بإقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين»⁽¹⁹⁾ في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، وقد اعتُبر بمنزلة الحدث التاريخي المصيري على طريق تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية.

الثاني، دور الانتداب البريطاني على فلسطين (1920-1948) في تهيئة الظروف الإدارية والأمنية والاقتصادية والسياسية من أجل مستلزمات قيام الدولة اليهودية. فقد ساهمت إدارة الانتداب بإعداد النخبة اليهودية بيروقراطياً وسياسياً وعسكرياً في وقت كانت النخبة الفلسطينية مهمشة ومقتصرة على مرجعيات دينية وسياسية تفتقر إلى المشروع السياسي الذي يبقى أحد أبرز الشروط لإدارة الدولة ومؤسساتها المختلفة.

18- ورد في: ياسين سويد (اللواء)، مرجع سابق، ص 19.

19- العام 1919 أي بعد مرور سنتين على «وعد بلفور» كتب هذا الأخير مذكرة جاء منها: «إنّ القوى الأربع العظمى ملتزمة الصهيونية، وسواء أكانت الصهيونية على خطأ أم على صواب، أو كانت شيئاً جيداً أو سيئاً، فإنها متأصلة بعمق في تراث من الماضي البعيد وفي حاجات الحاضر وأمال المستقبل، وهي أهم بكثير من رغبات وتحيزات الـ 700 ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة». ورد في وليد الخالدي، Khalidi, W.: «From Haven to conquest. Reading in Zionism and the Palestinian problem until 1948», Beirut, Institute of Palestine studies, 1971, P. 208.

الثالث، انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ولجوء الصهاينة إلى نسج علاقات وطيدة مع رأسمالية المركز الأميركي التي شهدت صعوداً خطياً إلى قمة الهرم الرأسمالي العالمي في فترة ما بعد الحرب، الأمر الذي وقّر للمشروع الصهيوني سناً دولياً هو الأقدر على التحكم في العلاقات الدولية، وبالتالي على رسم خرائط الجغرافية السياسية لكيانات ودول عديدة كانت «دولة إسرائيل» في مقدّمها.

منذ قيامها العام 1948، واجهت «دولة إسرائيل» وما زالت تواجه حتى اليوم، ثلاث إشكاليات ضاغطة يتوقف على تجاوزها أو عدمه المستقبل الوجودي للدولة وهي:

- إشكالية هوية الدولة.
- إشكالية الجغرافية السياسية.
- إشكالية تهويد الديمغرافيا.

أولاً: إسرائيل وإشكالية هوية الدولة

في الخامس عشر من أيار/مايو 1948 شهدت الصهيونية ميلاد الدولة التي حلمت بقيامها لأكثر من قرن من الزمن، وأطلقت عليها اسم «إسرائيل»، وهي تسمية استعارتها من التوراة للتدليل على الاسم العبري لفلسطين وهو «إيرتس يسرائيل» أي «أرض إسرائيل». إلا أن هذه التسمية أثارت موجات احتجاجية ونقدية صاخبة، الأمر الذي دفع حكومة بن غوريون، وهي الحكومة الأولى في الدولة الناشئة، إلى تغيير الاسم إلى «دولة إسرائيل»⁽²⁰⁾.
ثمة أسباب كامنة وراء تسمية الدولة «دولة إسرائيل» بدلاً من «الدولة اليهودية» التي اختارها هرتزل، منها نذكر:

20- رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 224، ربيع الأول 1418هـ - أغسطس/آب 1997م، ص 113-114.

- 1) الموازنة بين اسم «دولة إسرائيل» كمصطلح سياسي، والاسم العبري لفلسطين (أرض إسرائيل) كمصطلح جغرافي.
- 2) المواطنة داخل الدولة الجديدة لا تنطبق فحسب على العناصر اليهود على أساس الانتماء الديني، وإنما أيضاً على كل من يقيم داخل إسرائيل من العرب الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، حيث اعتبر هؤلاء العرب في عداد المواطنين الذين يتمتعون بالجنسية الإسرائيلية.
- 3) إن مصطلح «الدولة اليهودية» يثير إشكالية على مستوى الجغرافية السياسية للدولة المعلنة. فالدولة - المملكة التي ظهرت قديماً باسم «مملكة يهودا»، لم تكن تشمل إلا القسم الجنوبي من فلسطين من دون ساحل البحر، الأمر الذي لا يفي بحاجات المشروع الصهيوني الاستيطاني - الإحلالي في السيطرة ليس فحسب على جغرافية فلسطين التاريخية، وإنما أيضاً يتجاوزها إلى المجال العربي المجاور بما يستجيب لحاجات الدولة في الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي.
- 4) إطلاق الصفة «الإسرائيلية» على الدولة يفتح طريق الهجرة إليها أمام العديد من العناصر اليهود العلمانيين في الشتات اليهودي. فهؤلاء يفرّقون بين اليهودية كهوية ثقافية حضارية واليهودية الدينية التي ترى في الدين اليهودي العامل المقرر في تكوين الجماعة اليهودية. من هنا، أصدرت الحكومة الإسرائيلية «قانون العودة» في الخامس من تموز/يوليو 1950، الذي أصبح بموجبه اليهودي المقيم خارج إسرائيل، هو الآخر «إسرائيلياً»⁽²¹⁾. وعليه، فقد ارتسمت وفق هذا القانون المعادلة الآتية: كل يهودي هو إسرائيلي، ولكن ليس كل إسرائيلي يهودياً. وبموجب هذه المعادلة بات كل يهودي مقيم داخل إسرائيل أو خارجها هو إسرائيلي بشرط إعلان ولائه لإسرائيل. من هنا اكتسبت تسمية الدولة بـ«دولة إسرائيل» كمصطلح سياسي

21- المرجع نفسه، ص 114.

معاصر، دلالة مختلفة تماماً عن الدولة اليهودية التوراتية المحدودة، وكذلك عن الدولة اليهودية الدينية التي تضم كل يهود العالم على أساس الرابطة الدينية وحدها.

وما يجدر بالإشارة إليه هو أنّ إعلان الدولة باسم «دولة إسرائيل» لم يكن يعني لدى النخبة السياسية والفكرية لقادة هذه الدولة ومفكرها من اليهود، الانقطاع أو الانفصال عن الماضي التاريخي اليهودي، وإنما على العكس من ذلك، فقد جهد أولئك القادة والمفكرون في إيجاد مبرر أيديولوجي لوجود تجربة تاريخية لدولة يهودية في الماضي. وأما الإعلان عن قيامها مجدداً فهو ليس أكثر من إعادة بناء أو ولادة جديدة. ففي 14 أيار/مايو 1948، أشار إعلان الإستقلال لدولة إسرائيل الحديثة إلى أنّ هذا الاستقلال هو «إعادة بناء الدولة اليهودية»⁽²²⁾ (Re-establishment of the Jewish State).

عكست وثيقة إعلان الإستقلال الإسرائيلي نزعة فكرية استرجاعية، أي استرجاع الأرض (فلسطين أرض الميعاد)، والشعب (اليهود شعب الله المختار)، والدولة ذات التجربة التاريخية القديمة. جاء في افتتاحية إعلان الإستقلال ما يأتي: «لقد كانت أرض إسرائيل مسقط رأس الشعب اليهودي. هنا تكوّنت هويتهم الروحية والدينية والقومية، وهنا حقّق هذا الشعب الاستقلال وأنشأ ثقافة كان لها أثر قومي وعالمي. وهنا أيضاً كتبوا الكتاب المقدس ووهبوه للعالم. وبعد النفي من أرض إسرائيل، ظل الشعب اليهودي وفياً لهذه الأرض في جميع البلدان التي تشتت فيها، ولم ينقطع قط عن الصلاة والأمل بالعودة إليها لاستعادة استقلاله القومي بدافع هذا الربط التاريخي»⁽²³⁾.

وتشير الوثيقة إلى تعاضم حركة الإستيطان اليهودي داخل فلسطين، هذه

Laqueur, W. and Rubin, B. (eds), «The Israel and Arab Reader: -22
A Documentary History of the Middle East conflict», New York: Penguin, 1984, P. 126.

Op. Cit., P. 125 -23

الحركة التي بدأت بدعم الرأسماليات الأوروبية مع مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ولم تلبث أن تسارعت وتآثرها في ظل الإنتداب البريطاني على فلسطين بعد العام 1920. لقد «جاهد اليهود طوال القرون الماضية للعودة إلى أرض آبائهم واستعادة دولتهم. وعادوا بأعداد كبيرة في العقود الأخيرة، واستصلحوا القفار، وأعادوا إحياء لغتهم، وبنوا المدن والقرى، وأسَّسوا مجتمعاً قوياً دائماً النمو، له حياته الاقتصادية والثقافية الخاصة. سعوا إلى السلام، لكنهم في الوقت نفسه استعدوا للدفاع عن أنفسهم. لقد جلبوا نعمة التقدم لجميع سكان البلد وتطلَّعوا للتحرر والاستقلال»⁽²⁴⁾.

مهما يكن من أمر الطروحات السياسية والفكرية التي انصبت على توصيف طبيعة الدولة التي أعلنت في 15 أيار/مايو 1948، فإنَّ هذا التاريخ كان بمنزلة محطة مفصلية لتطور الهياكل البنيوية لكل من المجتمع والدولة الإسرائيليَّين، سواء على مستوى التركيب المجتمعي الاجتماعي والديني والقومي من ناحية، أم على مستوى أيديولوجيا الحكم والسلطة السياسية من ناحية أخرى.

لقد شرَّعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أبواب الهجرة اليهودية الاستيطانية إلى فلسطين. أما التصنيف الطوائفي للمهاجرين وفق مناطقهم الطاردة الأساسية فكان على الوجه الآتي⁽²⁵⁾:

- طائفة اليهود الغربيين ومعظمها من يهود غرب أوروبا بشكل أساسي، وقد عرفت بيهود الاشكنازيم، وتدققت مجموعاتهم بشكل مكثف خلال السنوات الأولى التي أعقبت قيام الدولة. الوزن النسبي لهذه الطائفة يصل إلى حوالي 45% من إجمالي يهود الدولة، ومنها خرجت الصفوة السياسية التي استأثرت بمواقع السلطة الحاكمة في الدولة ومؤسساتها.

.Op. Cit., p. 125 -24

25- رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 242.

وعلى صعيد التقسيم الاجتماعي للعمل، اتجهت غالبية المهاجرين «الاشكناز» إلى المدن، حيث اشتغلوا بالصناعة والتجارة والخدمات حتى تميّزوا بصعودهم الاجتماعي وباتوا في عداد الطبقتين الوسطى والعليا.

- طائفة اليهود الشرقيين أو «السفاراديم» ومنها يهود شرق أوروبا ويهود البلاد العربية والإسلامية. وفي السبعينيات من القرن المنصرم تكتّفت هجرة اليهود الأثيوبيين (الفالاشا)، وخلال النصف الأول من عقد التسعينيات شهدت الهجرة الاستيطانية التي ترافق دخولها إلى فلسطين مع السقوط الدرامي للاتحاد السوفياتي، قدوم ما يقارب مليون مهاجر يهودي روسي. انضوت هذه المجموعات على اختلاف بيئاتها الثقافية والفكرية والاجتماعية، في دائرة «السفاراديم» الذين شكّلوا الكتلة الأكثر وزناً على الصعيد السكاني بحيث سجّل حجمهم النسبي حوالي 55% من إجمالي خارطة التوزع الديمغرافي اليهودي في فلسطين.

- على صعيد المتكوّن الطبقي إحتل السفاراديم (يهود الشرق) المساحة الأوسع من طبقة البروليتاريا التي يعيش أفرادها في أكواخ على هوامش «مدن التنمية» التي أقامتها الدولة في حالة من الفقر الاقتصادي والاجتماعي. ففي مجالات العمل والمدارس والجيش، اعتبروا أنفسهم ضحايا التفرقة والتمييز العرقي والقومي. وقد أعربت صفوة الأشكناز الحاكمة عن استيائها وقلقها من اتساع فضاء الثقافة «الشرقية» أو «العربية» داخل المجتمع الإسرائيلي. ومن وجهة نظرها، فإن الفلسطينيين (عرب إسرائيل)، واليهود الشرقيين، هم جماعات ثقافية تعيش كل منها، بشكل أو بآخر، في حالة من الانفصال، وكذلك في حالة متدنّية في المجتمع الإسرائيلي من الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان الاجتماع اليهودي داخل إسرائيل تحكمه خطوط الانقسام العمودي بين طائفتي الاشكناز والسفاراديم، فإنّ تقسيماً آخر يبرز أيضاً على مستوى الانتماء القومي إلى يهود وعرب (عرب 1948). أما التوزيع النسبي وفق هذا الانتماء فهو 81% لليهود مقابل 19% للعرب. وإذا كان يهود إسرائيل يتحدّرون من إثنيات عرقية وقومية وبيئات ثقافية مختلفة، فإنّ عرب إسرائيل ينتمون إلى قومية واحدة هي القومية العربية مع تنوعهم الديني (2.8% مسلمون، 1.7% دروز وشركس).

هذه التركيبة الانقسامية في المجتمع الإسرائيلي تجعله أقرب إلى مجتمع فسيفسائي صراعي تناحري، الأمر الذي يزيد في فجوة الاختلاف حول هوية الدولة، ويفتح بالتالي، مصير هذه الدولة على المجهول.

يحتدم الجدل حالياً حول ثلاثة طروحات رئيسة بشأن هوية الدولة:

- دولة يهودية دينية.
- دولة يهودية قومية.
- دولة إسرائيلية.

1- دولة يهودية دينية

الاتجاه الغالب على هذا الطرح تمثله الجماعات اليهودية الاستيطانية التي جذبتها إلى فلسطين دوافع توراتية، ذلك أنّ أرض فلسطين تمثل خصوصية في الاعتقاد الديني اليهودي بوصفها الأرض المقدّسة، وأنّ العودة إليها هي فرض ديني منسجم مع مشيئة الرب في إعادة اليهود إلى ما يسمى «أرض الميعاد» مع حلول الخلاص المسيحاني.

حملت الموجات المهاجرة، من يهود غرب أوروبا وشرقها ووسطها، إلى فلسطين، ثقافتها وقيمها الروحية التي سادت طويلاً في أحيائها المنعزلة المسماة «الجيتو». وقد عمّق هذا الانعزال عند اليهودي النزعة الاعتقادية

الدينية، الأمر الذي جعله أكثر محافظة وتمسكاً بتعاليم الشريعة اليهودية. وجدت الجماعات الدينية في قيام «دولة إسرائيل» البيئة الملائمة لممارسة معتقداتها وطقوسها الدينية في مناخات من الحرية. فقد ظل الدين اليهودي بمنزلة العامل الرئيس في توجيه حياة اليهود سواء على الصعيد الطقسي التعبدي (قدسية يوم السبت، الأعياد الدينية، الصوم اليهودي الخ...) من جهة، أم على الصعيد السياسي وخيارات السلطات الحاكمة في إدارة شؤون الدولة وتعاطيها مع ملفات ذات أهمية حاسمة تتعلق بالحرب والسلام في المنطقة من جهة أخرى.

بعد حرب 1967 شهد الوسط الاجتماعي والسياسي في إسرائيل مداً دينياً ملفتاً. فقد ظهرت مقولات دينية راحت تفسر انتصار إسرائيل على ثلاث جبهات عربية على أنه معجزة إلهية. لم يقتصر تصاعد هذا المدّ الديني على الجماعات اليهودية الدينية وحدها، وإنما جرف معه عناصر وقوى علمانية كثيرة انبهرت بالانتصار الحاسم، وراحت تتلاقى في طروحاتها مع المتدينين بشأن القضايا المصيرية وخصوصاً حول هوية الدولة ومستقبلها.

ومنذ مطلع الثمانينيات بدأت الجماعات الدينية تظهر على صورة جمعيات وأحزاب دينية - سياسية مثل: «جمعية أبناء الهيكل»، و«غوش إيمونيم»، و«كاهانا حي»، و«آيل»، و«دولة يهودا»، و«أمانا»، و«قمع الخونة»، و«سيف داود»، و«السيكريكسين» و«كاخ» وسواها⁽²⁶⁾.

ربطت الأحزاب المذكورة بين الديني والسياسي. وكانت أبرز طروحاتها قد تمحورت حول ثلاثة مواقف أساسية⁽²⁷⁾:

26- في انتخابات الكنيست (البرلمان) الرابع عشر العام 1996، حصدت الأحزاب الدينية، ولأول مرة منذ قيام إسرائيل العام 1948، حوالي 20% من المقاعد، الأمر الذي يشير إلى تصاعد المدّ الديني في الوسطين الاجتماعي والسياسي في إسرائيل، أنظر، رشاد عبد الله الشامي، المرجع نفسه، ص 250.

27- المرجع نفسه، ص 284.

الأول، تميّز الشعب اليهودي عن بقية شعوب العالم، فهو الشعب المختار وقد تمّ اختياره من بين سائر الشعوب، وعقيدته نقيّة.

الثاني، المناداة بإسرائيل دولة يهودية دينية، ينبغي أن تقوم على الشريعة وعلى القانون العبري. فهذان المرتكزان للدولة بإمكانهما حلّ جميع المشاكل المعاصرة، في حين اعتماد الدولة على القانون العلماني الغريب عن روح اليهودية يعتبر بمنزلة كارثة لا بدّ من إصلاحها.

الثالث، المناداة بديمغرافية يهودية خالصة تتناسب مع هوية الدولة الدينية. لذلك، ينبغي على إسرائيل إعلان سيادتها على جميع الأراضي المحتلة لأسباب دينية، وحل مشكلة الشعب الفلسطيني عن طريق الترحيل الإكراهي إلى خارج البلاد⁽²⁸⁾.

2- دولة يهودية قومية:

بدأت طروحات القومية العلمانية بالظهور في أوساط الشتات اليهودي في أوروبا مع قيام حركة «التنوير اليهودية» (الهسكالاه)، التي تأثرت بزحمة الأفكار الجديدة بشأن الحرية والمساواة والديمقراطية، وبروز الظاهرة القومية العلمانية على مستوى الدولة، فكانت الدولة القومية أو الدولة – الأمة بمنزلة الحدث التاريخي الذي ساد في أوروبا ومنها انطلق إلى العالم. سعت الحركة الصهيونية في إبان المرحلة الانتقالية، أي بين نشأة هذه الحركة في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، وحتى إعلان قيام «دولة إسرائيل» العام 1948، إلى جذب قطاعات عريضة من العلمانيين اليهود إلى جانب جذبها، بالمقابل، قطاعات هامشية من الدينيين، في وقت رفضها اليهود «الحريديم» المتشددون دينياً، والذين يرفضون أي شكل من أشكال الخلاص قبل مجيء المسيح المخلص.

28- المرجع نفسه، ص 18.

نادت الصهيونية العلمانية بدولة يهودية متنوّرة وليبرالية تفصل بين الدين والدولة، وتحصر الدين في إطار حرية الفرد، وتخلق «عبرياً جديداً» بدلاً من «اليهودي الشتاتي».

لكن بعد العام 1948، أي بعد قيام الدولة، وفي ظل تعدّد الهويات الثقافية والقومية للجماعات اليهودية التي استوطنت فلسطين، بدأت تتبلور طروحات جديدة تتجاوز الصهيونية بشأن هوية الدولة ومستقبل وجودها، لا بل إنّ أكثر هذه الطروحات «راحت تعلن صراحة أنّ الصهيونية قد أنهت دورها»، وأنّ الضرورة تقضي بتبلور طروحات أكثر واقعية من شأنها أن تستجيب لمستقبل الوجود اليهودي في الدولة وللتحديات الصعبة التي تواجهها أمنياً وسياسياً وسكانياً⁽²⁹⁾.

جاء الطرح الجديد ليؤكد يهودية الدولة، وهو يربط ما بين القومي الديني والقومي العلماني في توليفة جديدة من شأنها إنتاج يهودية ذات خصوصية ثقافية واجتماعية وسياسية. أبرز الخطوط العريضة لهذا الطرح:

(1) تأكيد أهمية العناصر التي تشكل التراث الديني اليهودي وفي مقدمتها الدين اليهودي، والأخلاق اليهودية، والقيم اليهودية، وتقاليد الحياة اليهودية عبر الأجيال.

(2) التأكيد على أنّ الوطن القومي اليهودي هو أساس مشترك لجميع اليهود سواء أكانوا داخل «أرض إسرائيل» أم في الخارج.

(3) السعي لتأكيد الطابع اليهودي للدولة، وأنه لا مكان فيها لأي قومية أو ديانة أخرى، أو بمعنى آخر أكثر وضوحاً الرفض بشدة للطرح الإسرائيلي للهوية الذي ينطلق من اعتبار أنّ «دولة إسرائيل هي دولة كل مواطنيها». والنظر إلى اليسار الإسرائيلي العلماني على أنه معارٍ للدين وللقوموية، ويعمل على طمس القيم اليهودية في الدولة، ويتخلّى

عن «حق» شعب إسرائيل التاريخي والديني في «أرض إسرائيل».
(4) إن مسلسل الحروب العربية - الإسرائيلية (1948-2009) أضاف بعداً تكوينياً لمكونات الهوية اليهودية، هو البعد التوحيدي التضامني في مواجهة الأعداء التاريخيين العرب مهددي الدولة والشعب اليهوديين في آنٍ معاً.

(5) على الصعيد الديمغرافي ينبغي تحقيق التلازم الكلي بين يهودية الاجتماع السياسي وتهويد الديمغرافيا، وأن مثل هذا الأمر لن يكون إلا بضمان أكثرية يهودية ساحقة تحقق التفوق العددي الدائم على سائر المجموعات العربية سواء عرب 1948 أو عرب الضفة الغربية وقطاع غزة.

(6) بشأن احتمالات التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، يعتمد الطرح اليهودي للدولة نظرية «السلام اليهودي». وتفسير هذه النظرية أن أي تسوية سلمية في المنطقة ينبغي أن تستجيب لحاجات الدولة اليهودية في الأمن والأرض وتوفير مقومات السلام المستمر⁽³⁰⁾.

(7) يتبنّى دعاة الطرح اليهودي للدولة حلاً مع الفلسطينيين على أساس إقامة دولتين: دولة يهودية للشعب اليهودي غرب نهر الأردن، ودولة عربية للفلسطينيين شرق الأردن، وأنه يجب على إسرائيل أن تجد طريقة لتخفيف عداة السكان العرب الذين سيقون تحت سيطرتها من دون التنازل عن المناطق التي تعتبرها حيوية لوجودها⁽³¹⁾.

يأتي حزب «الليكود» اليميني في طليعة القوى السياسية التي تطرح مقولات أدلجة الدولة اليهودية، إلى جانب اعتماد سياسة إجرائية تقضي بضمّ الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل، ومنح الفلسطينيين حكماً

30- بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الديميري، مراجعة كلثوم السعدي، (شخصيات صهيونية «14»)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1996، ص 375.

31- المرجع نفسه، ص 377-386.

ذاتياً محدوداً، في المسائل المتعلقة بالتعليم والأحوال الشخصية والقضاء والصحة وغيرها من المجالات، مع الإبقاء على السيطرة الأمنية وتوسيع المستوطنات.

3- دولة إسرائيلية

ظهرت مقولة «إسرائيلية الدولة» في أوساط اليهود الإسرائيليين الذين ولدوا على أرض فلسطين قبل قيام «دولة إسرائيل» وبعدها وعرفوا باسم «الصباريم»، وهم يتميّزون بشخصية ثقافية تحتمل الكثير من سمات التمايز عن الثقافات الاستيطانية الوافدة إلى فلسطين من بيئات خارجية مختلفة. إنَّ أهمَّ ما يميّز هؤلاء «الصباريم» هو أن ارتباطهم بإسرائيل لم يكن لدوافع اعتقادية أيديولوجية، فهم لم يواجهوا اللاسامية وحملات الاضطهاد المعادية لليهود في أوروبا وسواها، وليس لديهم عقدة الدونية والأقلية المهمّشة، كما أحسَّ آباؤهم وأجدادهم في أماكن عزلتهم الجيتوية قبل هجرتهم إلى فلسطين. من هنا، فإنَّهم يضعون إسرائيلييتهم قبل يهوديتهم، ويشعرون بالمواطنة الإسرائيلية ليس لأنهم يهود، وإنما لأنهم ولدوا وتربوا على هذه الأرض⁽³²⁾.

أفضت نتائج حرب حزيران/يونيو 1967، إلى تبلور الهوية الوطنية الإسرائيلية؛ ذلك أن التأثيرات السياسية والأيدولوجية التي تركها الانتصار العسكري الإسرائيلي في تلك الحرب، ربطت بقوة بين الانتماء السياسي والوطنية الإسرائيلية. وقد أسَّس هذا الترابط بدوره لمرحلة جديدة من التحوُّل في التاريخ الإسرائيلي المعاصر بالنسبة إلى تنمية الإحساس

32- العام 1958 أجرى قسم الاجتماع في الجامعة العبرية استفتاءً لعيّنة من «الصباريم» عمّا إذا كانوا يهوداً أم إسرائيليين، فكانت النتيجة: 58% إسرائيليين، 19% يهوداً و23% غير متأكد.

رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 102، حزيران (يونيو) 1986، ص:

بالوطنية الإسرائيلية وتأكيدده لدى الشخصية اليهودية التي وُلدت ونشأت في إسرائيل⁽³³⁾.

الطرح الإسرائيلي للدولة يعكس ميلاً نحو الديمقراطية والليبرالية، الأمر الذي يجعله أكثر انفتاحاً على الحداثة بفضائها الكوني، وهو يرى في النموذج الديمقراطي الأميركي النموذج الأفضل.

على المستوى الثقافي - الأيديولوجي لا يعكس الطرح الإسرائيلي للدولة هوية قومية - يهودية، بل هوية متعددة القومية على أساس مدني - سياسي يقوم على أساس الانتماء المدني للدولة. وهكذا، فإنّ هذا الطرح يمكن أن يكون هوية مشتركة لكل مواطني الدولة من دون تفرقة في الدين أو في الأصل القومي⁽³⁴⁾.

الخلافاً بين إسرائيلية الدولة ويهودية الدولة لم يقتصر فحسب على التباينات الثقافية والأيديولوجية، وإنما يطال أيضاً التوجّهات السياسية بشأن احتمالات التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي. فإذا كان منظور التيارين اليهودي الديني واليهودي القومي للتسوية يقوم على ترحيل الفلسطينيين أو إعطائهم حكماً ذاتياً محدوداً في أحسن الحالات، فإنّ منظور التيار الإسرائيلي يرتكز إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام» مع بعض الترتيبات الأمنية التي تضمن أمن إسرائيل، وعدم تعرضها لهجوم عربي مباغت، وهو حل يحظى بتأييد الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والرأي العام العالمي.

ثانياً: إسرائيل وإشكالية الجغرافيا السياسية

إذا كانت هوية الدولة في إسرائيل لم تنته بعد 62 سنة على قيامها، إلى

33- المرجع نفسه، ص 120.

34- رشاد عبد الله الشامسي، إشكالية الهوية في إسرائيل، عالم المعرفة، العدد 224، ص 119.

صيغة ثابتة ومستقرة تعكس صورة المجتمع الإسرائيلي بكل تلويناته الدينية والقومية والسياسية والأيدولوجية، فإنَّ إشكالية الجغرافيا السياسية لهذه الدولة ما زالت، من المنظور الجيوبوليتيكي، إشكالية عصية على التجاوز حتى الآن.

تبرز إشكالية الجغرافيا السياسية للدولة الإسرائيلية على مستويين إثنين: مستوى الجغرافية المساحية من جهة، ومستوى الجغرافية الجيوبوليتيكية من جهة أخرى.

1- الجغرافية المساحية

الجغرافية المساحية لدولة إسرائيل لم تتحدّد قبل قيام الدولة وبعدها وفق معطيات طوبوغرافية محددة وثابتة، وإنما تحدّدت وفق معطيات أيديولوجية توراتية دينية وتاريخية. فهناك إشارات تتردد كثيراً في الأدبيات السياسية لقادة وزعماء إسرائيليين يشيرون فيها إلى «أرض إسرائيل التاريخية». وهذا ما عبّر عنه «حاييم وايزمن» في توصيفه إعلان الاستقلال العام 1948 بأنّه تعبير واضح عن «الحق» في إنشاء دولة يهودية لا مجرد وطن قومي⁽³⁵⁾، وذلك على أساس السابقة التاريخية. وعلى هذا الأساس فإنَّ «دولة إسرائيل» المعاصرة ما هي إلا «إعادة بناء» لما كان موجوداً في الماضي⁽³⁶⁾.

أما المقصود بأرض إسرائيل التاريخية، حسب الزعماء الصهاينة، فهو يدل على عدم الاكتفاء بأرض فلسطين وحدها وإنما يتعدّها إلى مناطق أخرى في الجوار العربي تتسع لقيام «إسرائيل الكبرى» وهي عبارة عن إمبراطورية توراتية تمتد حدودها من خليج العقبة إلى البحر المتوسط،

35 - Said, E.W., «The Question of Palestine», London, vintage, 1992, P. 86

36 - كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهندي، مراجعة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 249، أيلول (سبتمبر) 1999، ص: 203.

ومن وادي العريش في الجنوب إلى لبنان وقاديش⁽³⁷⁾ (Kadesh) حول نهر العاصي في الشمال⁽³⁸⁾.

وكان بن غوريون الذي تولّى رئاسة أول حكومة في الدولة الإسرائيلية المعلنة العام 1948، قد أوضح أنّ حدود إسرائيل يجب أن تتضمن القسم الجنوبي من لبنان، والقسم الجنوبي من سوريا، والأردن وشرق الأردن بأكمله، بالإضافة إلى سيناء المصرية. ومما قاله: «لا يستطيع أحد أن يطلب من الآخرين أن يتخلّوا عن أحلامهم. سوف نقبل بحدود الدولة كما ستحدّد الآن، ولكن حدود الآمال الصهيونية هي شأن الشعب اليهودي وحده، ولن يستطيع أي عامل خارجي الحدّ منها»⁽³⁹⁾. يتّضح من هذا القول أنّ حدوداً غير معلنة سوف يتم الحصول عليها في المستقبل. لذلك، بعد العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر العام 1956، والاستيلاء على سيناء، صرّح بن غوريون بأن هذا الاستيلاء يمثّل استكمال المرحلة الثالثة من إنشاء «مملكة إسرائيل»⁽⁴⁰⁾.

ومن جهته، أدلى مناحيم بيغن، الذي سيصبح زعيماً لحزب الليكود اليمني ورئيساً للوزراء في ما بعد، بتصريح عقب إعلان الإستقلال العام 1948، أكدّ فيه أنّ «القدس كانت وستظل عاصمتنا إلى الأبد. وأرض إسرائيل سوف تعود إلى شعب إسرائيل، برمتها وإلى الأبد»⁽⁴¹⁾.

إنّ حدود إسرائيل ليست مرسومة مساحياً، ولكنها مرسومة أيديولوجياً في مشروع توسّعي إستعماري يعتمد المراحل المتدرّجة ويتخذ من الحرب وسيلة

37- قاديّش: إسم لعدد من المواقع القديمة في فلسطين، وهو إسم سامي معناه مقدّس. وقاديّش المعنية هنا هي التي تقع شمال غرب بحيرة الحولة (المترجمة)، المرجع نفسه، ص: 206.

38- Brigh, J., «A History of Israel», ed., London, 1972, P. 207-210

39- Chomsky, N., «The fate but triangle, The United States, Israel and Palestinians», Boston, south end press, 1983, p.

40- Op. Cit. P. 163

41- Op. Cit. 161

استراتيجية لإنجاز مشروع الدولة في ضوء الاستجابة لحاجاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وقبل كل شيء لتأمين استمراريتها ووجودها.

2- الجغرافية الجيوبوليتيكية

التزم مهندسو الكيان الصهيوني تنفيذ مخط إنشاء الدولة اليهودية على ثلاث مراحل تتضمن تحقيق ثلاثة إنجازات كبرى هي بمنزلة حلقات متكاملة في تظهير الجغرافية الساسية للدولة المزعومة.

المرحلة الأولى، إنجاز قيام الدولة - النواة أو الدولة - القلب (Etat-Coeur). وهذا ما حصل فعلاً في إبان حرب 1948 عندما أعلنت «دولة إسرائيل» على مساحة تزيد قليلاً عن 21000 كلم²، أي ما يقرب من حوالي 78 % من جغرافية فلسطين التاريخية.

المرحلة الثانية، إنجاز جغرافية الغلاف الضروري لدولة القلب، وهذا ما تحقق أيضاً في إبان حرب حزيران/يونيو 1967 باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة (استكمال جغرافية فلسطين التاريخية)، إضافة إلى سيناء المصرية، والجولان السورية، وجزء من الأراضي اللبنانية المتاخمة لمرتفعات جبل حرمون (مزارع شبعا وتلال كفرشوبا..).

المرحلة الثالثة، وتقضي بإنشاء المناطق العازلة (الحزام) وهي مناطق منزوعة السلاح الهدف الأساسي منها صيانة أمن الدولة الإسرائيلية عبر اتفاقيات أمنية يجري إبرامها مع دول الجوار الفلسطيني لهذه الغاية. وبالفعل تمكنت إسرائيل من توقيع إتفاقيتين من هذا القبيل: الأولى، اتفاقية كامب ديفيد مع مصر العام 1979، والثانية، إتفاقية وادي عربة مع الأردن العام 1994، إلا أنها أخفقت في إخراج إتفاقية 17 أيار/مايو 1983 مع لبنان إلى حيّز التنفيذ، وكذلك لم تنجح في حمل سوريا على إبرام أي اتفاق يلتزم أمن إسرائيل وحمايتها.

إنَّ إسرائيل اليوم، لا تعاني فحسب عدم إنجاز جغرافيتها السياسية الملائمة لدولتها الموعودة، وإنما تعاني أيضاً اللاإستقرارية المهددة لهذه الجغرافية الساسية.

هناك أربعة أسباب قوية ما زالت كامنة وراء عدم الاستقرار في جغرافية إسرائيل السياسية هي⁽⁴²⁾:

1- المسافات القصيرة بين الحدود وعاصمة الدولة (القدس)، الأمر الذي يعزّز النزعة التوسعية ويزيد من احتمال شنّ الحروب من قبل إسرائيل على الدول العربية المجاورة من أجل زيادة المسافة المترية الفاصلة بين الحدود والعاصمة.

2- نقصان العمق الإستراتيجي للدولة الإسرائيلية الحالية، الأمر الذي يجعلها محرومة من إقامة علاقات تفاعل إقليمي سياسي واقتصادي وعسكري. العام 1998 أبرمت إسرائيل حلفاً مع تركيا إلا أن هذا الحلف لم يحقق الفعالية المطلوبة بسبب عدم التواصل الجغرافي بين الطرفين.

3- انكشاف خطوط المواصلات الإسرائيلية، لا سيما البحرية منها، الأمر الذي يُبقي على هواجس الخوف من الهجمات المفاجئة.

4- مناطق الجوار الإسرائيلي في غزة ولبنان وسوريا ما زالت عصية على الأمن الإسرائيلي، الأمر الذي يهدّد الإستقرار الأمني والسياسي للدولة الإسرائيلية.

إذن، على ضوء الإشكالية التي تواجهها إسرائيل في جغرافيتها السياسية، فإنَّ استكمال حلقات هذه الجغرافية ما زال يمثل حتى اليوم، أولوية في الأجندة السياسية الإسرائيلية. من هنا، فإنَّ إسرائيل لا يمكن أن تنخرط

42- للمزيد من التفاصيل بشأن الإشكاليات الجيوبوليتيكية لدولة إسرائيل، راجع: إلياس حنا (عميد متقاعد)، المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب على غزة، شؤون عربية، العدد 137، ربيع 2009، ص 18-19.

أو تستجيب لأي تسوية مع الفلسطينيين والعرب إلا في ضوء الاستجابة لحاجات جغرافيتها السياسية، والتي هي جغرافية الدولة اليهودية التي تبقى الشرط الحاسم لوجود اليهود وبقائهم في المنطقة العربية.

ثالثاً: إسرائيل وإشكالية تهويد الديمغرافيا⁽⁴³⁾:

يُعتبر العامل الديمغرافي العامل الأكثر حسماً في تسجيل الغلبة لأحد طرفي الصراع على أرض فلسطين: اليهود والعرب. فبعد مضي 62 سنة على قيام الكيان الصهيوني في فلسطين لم يستطع قادة هذا الكيان، لا سيما أولئك الذين تولوا مهمات السلطة الحاكمة في تسلسل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من إضفاء الطابع اليهودي الخالص على المجتمع والدولة وذلك على الرغم من تكثيف الدعاية الأيديولوجية والإعلامية وتوفير المستلزمات المادية والمعنوية لجذب المزيد من الهجرة الإستيطانية إلى فلسطين، مقابل تواصل السياسات الطردية والإكراهية للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات خارج أراضيهم.

تبرز حالياً إشكالية التهويد الديمغرافي من خلال أربع مقاربات ديمغرافية بين اليهود والعرب تركز إلى معطيات إحصائية علمية ذات دلالات في غاية الأهمية ليس فحسب على مستوى المؤشرات الرقمية، وإنما على مستوى مستقبل الوزن الاجتماعي والسياسي للمجموعتين اليهودية والعربية، وكذلك، وهذا هو الأهم، على مستقبل توزعات السلطة وهوية الدولة وتركيب المجتمع بوجه عام.

المقاربة الأولى: معدلات التكاثر السكاني والخصوبة

سجّلت إحصاءات العام 2006 المعدلات النسبية الآتية:

43- محمد جمعة، إشكالية الجغرافيا والديمغرافيا في إسرائيل، السياسة الدولية، العدد 172، إبريل (نيسان) 2008، ص 108، أنظر أيضاً إحصاءات أخرى وردت في صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11309، تاريخ 4 حزيران 2009، ص 15.

يتضح من أرقام الجدول أنّ المجموع العالمي لليهود (ما عدا إسرائيل) بلغ حتى نهاية العام 2007 حوالي 7,762,000 يهودي بينهم 5,275,000 يهودي في الولايات المتحدة الأميركية أي ما نسبته قرابة 68% من إجمالي الانتشار العالمي لليهود باستثناء إسرائيل، وحوالي 40% من إجمالي اليهود في العالم بما فيهم يهود إسرائيل. وإذا ما عرفنا أنّ يهود إسرائيل بلغوا العام 2007 حوالي 5,393,000 يهودي أي ما يمثل 41% من إجمالي اليهود في العالم، لأدركنا أنّ ثمة تقارباً من حيث حجم الكتلتين السكانييتين اليهوديتين في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. ولهذا الأمر دلالاته لجهة أنّ يهود أميركا يشكّلون حوالي 2% من إجمالي السكان إلا أنهم يستأثرون بمواقع متقدّمة على مستوى الجهاز البيروقراطي وكذلك على مستويات الإعلام والاقتصاد والمهن الحرة وبخاصة في مجالات الطب والمحاماة والصيرفة وغير ذلك. وهذا يعني أنّ يهود أميركا باتوا يحتلون مواقع اجتماعية مهمة داخل الهرم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأميركي، الأمر الذي يجعلهم لا يحبّذون الهجرة إلى إسرائيل مع أنهم يشكّلون مجموعات ضاغطة (لوبي) داخل أميركا، وهي مجموعات تدعو إلى دعم إسرائيل بكل الإمكانيات الأميركية المتاحة.

ومع إنتهاء موسم الهجرة المزدهرة لليهود السوفيات في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فإنّ ثمة عوائق أساسية تحول، اليوم، دون تدفق موجات كثيفة من اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، وفي مقدّمها يأتي عدم توافر عوامل طاردة وجاذبة في الوقت نفسه لمثل تلك الهجرة. فأكثرية يهود الخارج هم في مستويات معيشية مرتفعة من حيث دخل الفرد والرفاه الاجتماعي، ومن حيث التأقلم مع بيئات دولية من الصعوبة التخلي عنها من أجل الدخول إلى بيئة إسرائيلية مختلفة، ولا سيما أنّ هناك تراجعاً في مؤشرات النمو والرفاه داخل المجتمع الإسرائيلي، ناهيك من التوتّرات الأمنية داخل إسرائيل

(الانتفاضات الفلسطينية)، أم في دول الجوار (حماس والجهاد الإسلامي في غزة، وحزب الله في لبنان)، كل ذلك أدّى إلى نمو سلبي لمعدلات الهجرة الوافدة إلى إسرائيل. فالعام 2003 لم يتعدّ عدد المهاجرين 25 ألفاً، وتراجع العام 2007 إلى 19700 مهاجر فقط بعد أن كان هذا العدد يقترب من هامش الـ 100 ألف سنوياً خلال العقد الأخير من القرن الماضي⁽⁴⁵⁾.

2- فلسطينيو اللجوء والشتات

حتى نهاية العام 2008 كان توزّع الفلسطينيين عالمياً وفق الجدول الآتي⁽⁴⁶⁾:

الفترة	العدد (نسمة)	% إلى إجمالي الفلسطينيين في العالم
فلسطينيو الداخل (عرب 1948، الضفة وقطاع غزة)	5,100,000	48 %
فلسطينيو الشتات	5,500,000	52 %
الفلسطينيون في العالم	10,600,000	100 %

تظهر معطيات الجدول التي أعدّها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أنّ العدد الإجمالي للفلسطينيين بلغ العام 2008 حوالي 10,600,000 نسمة توزّعوا كالتالي:

- 5,100,000 فلسطيني داخل فلسطين المحتلة منهم حوالي 1,450,000 نسمة يطلق عليهم اسم عرب إسرائيل أي عرب 1948، والباقي حوالي 3,650,000 نسمة هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.
- فلسطينيو الشتات يقدرون بحوالي 5,5 مليون نسمة أكثرهم الساحقة، وبنسبة تصل إلى أكثر من 75%، هم في عداد اللاجئين المقيمين في مخيمات أقامتها الدول العربية المجاورة في الأردن ولبنان وسوريا، إضافة إلى البلاد العربية الأخرى في العراق ودول الخليج العربية

45- محمد جمعة، إشكالية الجغرافيا والديمغرافيا في إسرائيل، السياسة الدولية، العدد 172، إبريل (نيسان) 2008، ص 108.

46- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، نيسان (إبريل) 2009.

ومصر وليبيا وغيرها.

إنَّ الأمر المهم الذي يميِّز فلسطيني اللجوء والشتات عن اليهود خارج إسرائيل، هو أنَّ الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني اللاجئ تكافح من أجل العودة إلى فلسطين، لا بل أنَّ هذه الأغلبية تضع مسألة العودة وفق القرار الأممي الرقم 194 كأولوية مطلقة على أجندة أي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

وبذلك فإنَّ فلسطيني الداخل يعتمدون على مخزون بشري إحتياطي خارج فلسطين؛ الأمر الذي يجعل الكتلة الفلسطينية هي الأكبر حجماً على الصعيد الديمغرافي في ظل أي تسوية محتملة للصراع العربي - الإسرائيلي، بينما مثل هذا الأمر سوف لن يتوافر لصالح قيام كتلة سكانية إسرائيلية مقابلة بسبب إحجام الكثير من يهود العالم عن المجيء إلى الإستيطان داخل فلسطين للأسباب التي أشرنا إليها.

المقاربة الثالثة: الميزان الديمغرافي بين اليهود والفلسطينيين

لعلَّ الجدول الآتي يظهر تطور الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب في فلسطين التاريخية أي من البحر إلى النهر، وذلك خلال الفترة الممتدة بين العامين 1997 و2007 أي خلال عقد واحد من الزمن⁽⁴⁷⁾.

العام	الفئة	العدد (نسمة)	النسبة إلى الإجمالي %
1997	يهود	4,701,600	55,5
	عرب	3,765,700	44,5
2007	يهود	5,478,200	52,5
	عرب	4,947,226	47,5

تبين الإحصاءات الواردة في الجدول أنه بين العامين 1997 و2007 يكون العرب فوق أرض فلسطين المحتلة قد حسَّنوا نسبتهم مقابل اليهود بعشر

47- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، إحصاءات العام 2008.

درجات مئوية خلال عقد زمني واحد، إذ ارتفعت من 80 عربياً مقابل كل مئة يهودي العام 1997 إلى 90 عربياً مقابل كل مئة يهودي العام 2007. والحال هذه تتجه نحو التوازن والتعادل في وقت لا يتجاوز العقد الواحد من الزمن، بحيث يبدأ بعد ذلك إختلال هذا الميزان لصالح العرب الفلسطينيين⁽⁴⁸⁾.

المقاربة الرابعة: الهجرة العكسية أو المضادة من إسرائيل

أظهرت دراسة إحصائية إسرائيلية أعدّها المكتب المركزي للإحصاء في القدس أنّ صافي ميزان الهجرة التراكمية لليهود القادمين إلى فلسطين طوال الفترة من 15 أيار/مايو 1948 وحتى نهاية العام 2007، بلغ 2,448,000 يهودي من أصل هجرة إجمالية سجّلت 3,087,400 مهاجر. وهذا يدل على أنّ هناك هجرة مضادة تبلغ 639400 مهاجر وتمثل نسبة 20,7% من إجمالي الهجرة، وبالمقابل فإنّ صافي الهجرة يمثل 79,3% من كامل الهجرة إلى فلسطين طوال المدة المشار إليها⁽⁴⁹⁾.

وإذا كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد أخذت شكل الموجات المدّية الكثيفة خلال العقود الستة التي أعقبت قيام «دولة إسرائيل» العام 1948، فإنّ العقد الأخير (2000-2010) كان، على العكس، قد اتسم بتناقل الهجرة بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج حالياً، على مراكز متقدّمة في أميركا وأوروبا وغيرها من البلدان التي لا يجد يهودها حافزاً جدياً لمغادرتها على نحو واسع.

وإذا كانت العوامل الثلاثة: تراجع الهجرة الاستيطانية، واستمرار الهجرة المضادة، وتدني معدل النمو الطبيعي لليهود في العالم وإسرائيل (1,37%)⁽⁵⁰⁾،

48- أنظر الدراسة القيّمة التي أعدّها الكاتب الفلسطيني حسين أبو النمل تحت عنوان، النمو السكاني والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية، المستقبل العربي، العدد 370، كانون أول (ديسمبر)، 2009، ص 73-77.

49- الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية، القدس، المكتب المركزي للإحصاء، 2008، ص 89.

50- حسين أبو النمل، الهجرة والهجرة المضادة من إسرائيل، المستقبل العربي، العدد 365، تموز (يوليو) 2009، ص 67.

قد أفضت إلى إشكالية في المسألة الديمغرافية الإسرائيلية، فإنّ هناك عاملاً رابعاً، وهو الأخطر، يتمثّل في أنّ الكثير من يهود العالم باتوا في حالة من هجران اليهودية (التخلي عن اليهودية). كل هذه العوامل بدأت تعمل سلباً على الواقع الديمغرافي في إسرائيل لجهة انقلاب المعادلة السكانية لصالح عرب فلسطين في المنظورين القريب والمتوسط، وهذا ما تخشاه الطبقة السياسية في إسرائيل من أن يتحوّل العامل الديمغرافي إلى سلاح مؤثر بيد الفلسطينيين. من هنا، راحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السلطة، تعمل منذ فترة على تنفيذ برامج استيطانية مكثّفة بموازاة سياسات التدمير لمنازل الفلسطينيين وإجبار العديد منهم على الهجرة الإكراهية إلى الخارج. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترفض إسرائيل بشدة أي طرح أو محاولة لتسوية أوضاع اللاجئين، لا سيما تنفيذ القرار الأممي الرقم 194 الذي ينصّ على حق العودة للاجئين الشتات.

إنّ مثل هذه العودة، من المنظور الإسرائيلي، لا تحدث انقلاباً هائلاً في المعادلة الديمغرافية لمصلحة العرب الفلسطينيين وحسب، وإنما تهدّد المشروع الصهيوني التهودي برمته.

إنّ إختلال الميزان الديمغرافي داخل فلسطين سينتهي قريباً إلى فجوة رقمية لمصلحة الفلسطينيين في وقت يخشى معه اليهود أن يتحوّلوا إلى أقلية حاکمة لأكثرية فلسطينية متزايدة باستمرار، الأمر الذي لا يستجيب لحاجات الاجتماع السياسي اليهودي من حيث تلازم التهود بين الجغرافيا (الأرض)، والديمغرافيا (الشعب)، والسلطة السياسية (الهيئة الحاكمة).

استنتاجات

على الرغم من مصادفة المشروع الصهيوني الكثير من الفرص والعوامل المساعدة في تحقيقه العديد من الانجازات المعتبرة، إلا أنّ ما زال يواجه

مأزق الانتقال من الأسرلة كمرحلة ظرفية انتقالية إلى التهويد كمرحلة استراتيجية. ثمة إشكاليات قاهرة تحول دون التقدم على طريق التهويد، أبرزها ثلاث أساسية: هوية الدولة، الجغرافيا السياسية لهذه الدولة والتهويد الديمغرافي للعنصر السكاني فيها.

أمام الإشكاليات - التحديات التي تواجه «دولة إسرائيل» في الزمن الحاضر، فإنّ هذه الأخيرة تحرص على اعماد مخطط تهويدي يرتكز إلى ثلاث خطوات متلازمة:

الخطوة الأولى، وتقضي بتسريع وتائر الهجرة الإكراهية للفلسطينيين تلافياً لتحوّلهم إلى أكثرية سكانية داخل فلسطين التاريخية.

الخطوة الثانية، استحالة القبول الإسرائيلي بعودة اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين منهم وغير المسجّلين لدى «الأونروا» في أي تسوية محتملة في المستقبل.

الخطوة الثالثة، توسيع نطاق الدعاية في الإعلام السياسي الإسرائيلي حول الإكثار من رفع شعار «يهودية الدولة» توكيماً للأهداف الآتية:

1- انتزاع إقرار سياسي فلسطيني وعربي بالهوية اليهودية للدولة في ظل أي تفاوض على إيجاد تسوية لإنهاء النزاع في المنطقة.

2- تكثيف عمليات «الترانسفير» بين المناطق على أساس تغليب العنصر اليهودي في منطقة معينة، مقابل تغليب العنصر الفلسطيني في منطقة أخرى. وبذلك تحل مسألة مبادلة منطقة بمنطقة بدل شعار «الأرض مقابل السلام» الذي حظي بتأييد واسع عربياً ودولياً.

3- شرعنة الإستيطان اليهودي في أماكن يزعم الزعماء اليهود الدينيون والسياسيون بأنها يهودية. وهذا ما يجري حالياً في القدس من حفريات بالقرب من المسجد الأقصى بحجة أنّ هناك مقدّسات يهودية هي جزء من هيكل توراتي؛ الأمر الذي يعني أنّ هناك مخططاً لهدم المسجد

الأقصى بحجة إعادة إكتشاف الهيكل اليهودي وبناءه من جديد.
إنّ مقولة «يهودية الدولة» تعني سعي الجانب الإسرائيلي إلى إعتراف تاريخي دولي وعربي وفلسطيني بيهودية الهوية للدولة، والجغرافيا السياسية، والديمغرافيا. وهذا يعني تشريع الاستيطان وتهويد الفضاء العمراني والأركيولوجي، مقابل تشريع طرد الفلسطينيين، وحرمان اللاجئين من حق العودة، وجعل قيام الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية ضرباً من الاستحالة.

جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية

أ. د. محمد دياب *

ثمة سمة مميّزة للتطوُّر العالمي اليوم تتمثّل في التصاعد المتعاظم للإنفاق العسكري في معظم البلدان، بحيث صار يشكل عبئاً يرهق كاهل موازنات الدول، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، وعائقاً للتنمية الإقتصادية في هذه الدول. ويرى العديد من المحلّلين الإقتصاديّين في العالم أن أعباء الحرب في كل من العراق وأفغانستان هي أحد الأسباب الرئيسة للأزمة الراهنة التي ضربت الإقتصاد الأميركي ابتداء من العام 2007، ثم تحوّلت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية تعيد إلى الأذهان أزمة «الكساد العظيم» في بداية الثلاثينيات من القرن المنصرم.

لقد كانت الطفرة الإقتصادية التي شهدتها الإقتصاد العالمي في التسعينيات من القرن الماضي ثمرة مباشرة لانتهاج الحرب الباردة. إذ أن جزءاً أساسياً من الأموال التي كانت تنفق على سباق التسلح، أخذت تتوجّه حينذاك نحو مشاريع تطوير البنى

* أستاذ في
كلية العلوم
الإقتصادية
وإدارة الأعمال في
الجامعة اللبنانية

التحتية المادية والاجتماعية. غير أن تلك الحقبة الذهبية لم تدم طويلاً. فنهاية الحرب الباردة لم تجلب السلام النهائي للعالم، وسرعان ما احتدمت التناقضات بين الدول، وانتشرت النزاعات وتفاقت الصراعات ووقعت الحروب، وتسارعت عجلة سباق التسلح، سواء بين الدول الكبرى، أم بين دول نامية وفقيرة ذات دخول منخفضة ومتوسطة، في آسيا وإفريقيا بالدرجة الأولى.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الغرض سوف نقسم البحث إلى أربعة أقسام:

(1) القسم الأول، يتناول مفهوم الإنفاق العسكري والعوامل المؤثرة في تحديد مستواه.

(2) القسم الثاني، يتضمّن عرضاً لتزايد الإنفاق العسكري في العالم، خصوصاً في بعض البلدان الكبرى، وذلك بالإستناد أساساً إلى المعطيات الواردة في الكتاب السنوي (إصدار 2009)، الذي يصدره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri).

(3) القسم الثالث، يبحث في جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية.

(4) أما القسم الرابع، فيتوقّف عند مفهوم جديد أطلقه بعض دعاة النظرة الإيجابية، في الولايات المتحدة خصوصاً، إلى الإنفاق العسكري من حيث تأثيره المحفز للنمو الاقتصادي، نقصد به مفهوم ما يسمّى «الكينزية العسكرية».

(1) تعريف الإنفاق العسكري، والعوامل المؤثرة في تحديد مستواه

تعريف الإنفاق العسكري

ثمة تعريفات مختلفة لمفهوم الإنفاق العسكري. بعضها يتناوله من منظور

ضيِّق حيث يختصره بتلك «الموارد المكرّسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة»، وبأنه «جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرّضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية»⁽¹⁾. هذا التعريف لا يأخذ في الحسبان مختلف أوجه الإنفاق المرتبط بالأغراض العسكرية، وإنما يركز فحسب على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة. كما أنه لا يتضمّن الأنشطة المدنيّة التي تقع ضمن موازنة الدفاع، كمشاريع الأبنية الأساسية وأعمال الإغاثة. وإذا ما أخذ بهذا المفهوم للإنفاق العسكري فإنه سيكون مضللاً ولا يعبر عن حقيقة هذا الإنفاق، لأنه سيكون في الغالب أدنى مما هو في الواقع، وسيجعل مقارنته مع الإنفاق العسكري في الدول الأخرى غير دقيقة.

على العكس من هذا التعريف الضيّق للإنفاق العسكري يتناول البعض هذا المفهوم بمنظور أوسع، فيعتبر أنه يضم كلاً من البنود الآتية:

- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.
- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية، بصرف النظر عن الإدارة التي تقوم بها.
- نفقات البرامج الأخرى المبرّرة على أرضية الأمن القومي.
- المدفوعات كلها للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة⁽²⁾.

غير أن التعريف الأوسع والأكثر شمولية للإنفاق العسكري هو ذلك الذي يستخدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، حيث يرى أن

1- د. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1990 - 1965، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 38 - 39.

2- Sharp and Olson, *Public Finance The Economics of Government Revenues and Expenditures*, pp. 65-66.

ورد هذا الإقتباس في: د. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي، ص 39.

الإنفاق العسكري «يتضمَّن الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية:

(أ) القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.

(ب) وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية

(ج) القوات شبه العسكرية، عندما يُحسب أنها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية.

(د) الأنشطة العسكرية في الفضاء. وهو يشمل جميع الإنفاق الجاري والرأسمالي على:

(1) الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الإجتماعية للأفراد.

(2) العمليات والصيانة.

(3) المشتريات.

(4) البحث والتطوير العسكريين

(5) المساعدة العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

أما المستثنى من الإنفاق فهو الدفاع المدني والإنفاق الحالي على أنشطة عسكرية سابقة، مثل الإعانات المخصصة لمحاربين قدامى، ولإجراءات تسريح من الخدمة، وتبديل أسلحة وتدميرها»⁽³⁾.

العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري

إن الإنفاق العسكري هو بمنزلة قرار سياسي، استراتيجي، اقتصادي. وبدهي أن تخضع عملية اتخاذ القرار في هذا الخصوص لتأثير عوامل

3- التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي 2009 (الطبعة العربية)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 307-308.

مختلفة، تتفاعل في ما بينها، سياسية واستراتيجية واقتصادية⁽⁴⁾:

العوامل السياسية، تتمثل في الوضع السياسي القائم في البلد المعني، وطبيعة نظام الحكم، ودرجة الإستقرار السياسي فيه. وطبيعي أن ثمة علاقة مباشرة بين عدم الإستقرار السياسي والإنفاق العسكري. وكذلك في التحالفات الإقليمية للبلد المعني ومدى ارتباطه بتحالفات عسكرية يمكن أن تجعل إنفاق البلد عند مستويات عالية.

العوامل الإستراتيجية، وتتمثل في خطر نشوب حرب، حيث أن الإنفاق العسكري يكون عالياً في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب. وكذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، التي تطلق سباقات تسلح بين دول المنطقة.

العوامل الاقتصادية، وتتمثل في:

1- توافر الموارد الاقتصادية، فكلما كانت الدولة غنية بالموارد الاقتصادية، كانت أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.

2- مستوى التنمية الاقتصادية، والذي يُعبر عنه عادة بالتغيرات في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني. حيث أن مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري. فمع تزايد وتائر النمو قد يميل الإنفاق العسكري إلى الإرتفاع.

3- الصرف الأجنبي، فتوافر الصرف الأجنبي يمكن أن يساعد الدولة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة، ما يدفع النفقات العسكرية إلى الإرتفاع، والعكس صحيح.

4- د. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مصدر سابق، ص 48 - 56.

4- التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية محلية. ففي الدول التي تتوافر فيها صناعات عسكرية، تجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كافٍ على إنتاج هذه الصناعات، الأمر الذي يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة.

(2) الإنفاق العسكري يتعاظم

لم تجلب نهاية الحرب الباردة، كما ذكرنا، السلام النهائي للعالم، وكانت النتيجة الحتمية لاحتدام التناقضات بين الدول، وانتشار النزاعات وتفاقم الصراعات، وتسارع عجلة سباق التسلح، أن تعاظمت النفقات العسكرية لغالبية بلدان العالم. فحسب معطيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، شهدت الفترة من العام 1989 وحتى العام 2008، ارتفاعاً كبيراً جداً في النفقات العسكرية على مستوى العالم. وكان قصب السبق فيها بالطبع للولايات المتحدة التي شكّل الإنفاق العسكري فيها قرابة نصف مجموع الإنفاق العسكري على مستوى العالم ككل.

قُدّر الإنفاق العسكري العالمي بنحو 1464 مليار دولار العام 2008، بزيادة مقدارها 4% بالأسعار الحقيقية، مقارنة بإنفاق العام 2007، وزيادة بنسبة 45% على فترة السنوات العشر 1999 – 2008. وقد شكّل ذلك قرابة 2,4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو 217 دولاراً لكل فرد. وبقيت الولايات المتحدة الدولة الأكثر إنفاقاً العام 2008، حيث استأثرت بـ 41,5% من الإنفاق العسكري الإجمالي في العالم، تلتها الصين بنسبة 5,8%، ثم فرنسا وبريطانيا وروسيا بنسبة 4 – 4,5 لكل منها⁽⁵⁾.

ويظهر الجدول الآتي، الإنفاق العسكري للبلدان الخمسة عشر الأكثر إنفاقاً في العالم العام 2008:

5- التسلح ونزع السلاح والسلام الدوليين... مصدر سابق. ص 31.

جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الإقتصادية

أ. د. محمد دياب

الجدول الرقم 1: البلدان الـ15 ذات الإنفاق العسكري الأعلى العام 2008

المصدر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي. 2009، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 264 – 265.

ملاحظات: الأرقام الموضوعية بين قوسين []، هي أرقام مقدرة.

المرتبة	البلد	الإنفاق (\$ مليار)	الحصة العالمية (%)	نصيب الفرد من الإنفاق (\$)	العيب العسكري 2007 (%)	التغيير -1999 2008
1	الولايات المتحدة	607	41,5	1967	4,0	66,5
2	الصين	[84,9]	[5,8]	[63]	[2,0]	194
3	فرنسا	65,7	4,5	1061	2,3	3,5
4	بريطانيا	65,3	4,5	1070	2,4	20,7
5	روسيا	[58,6]	[4,0]	[413]	[3,5]	173
المجموع للدول الخمس الأولى		882	60			
6	ألمانيا	46,8	3,2	568	1,3	-11,0
7	اليابان	46,3	3,2	361	0,9	1,7
8	إيطاليا	40,6	2,8	689	1,8	0,4
9	السعودية	38,2	2,6	1511	9,3	81,5
10	الهند	30,0	2,1	25	2,5	44,1
المجموع للدول العشر الأولى		1084	74			
11	كوريا الجنوبية	24,2	1,7	501	2,7	51,5
12	البرازيل	23,3	1,6	120	1,5	29,9
13	كندا	19,3	1,3	581	1,2	37,4
14	أسبانيا	19,2	1,3	430	1,2	37,7
15	أستراليا	18,4	1,3	876	1,9	38,6
المجموع للدول الخمسة عشرة الأولى		1188	81			
العالم		1464	100	217	2,4	44,7

العبء العسكري للدولة، هو الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. الأرقام بخصوص العبء العسكري للدولة تخص العام 2007، وهو آخر عام توافرت فيه بيانات عن إجمالي الناتج المحلي.

تتضمّن البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية الإنفاق على النظام والسلامة العاميين. وقد يكون ثمة مبالغة طفيفة في التقدير.

يتبيّن من الجدول أن البلدان الخمسة عشر الأعلى إنفاقاً عسكرياً في العالم العام 2008، قد استأثرت بنحو 81% من الإنفاق العسكري العالمي، بينما استأثرت البلدان الخمسة الأولى بنحو 60%. وهذه الحصص مماثلة للحصص العام 2007. وقد استأثرت الولايات المتحدة بالحصة الأكبر إلى حد بعيد (41,5% من المجموع)، وتبعتها على مسافة بعيدة الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا.

والبلدان الخمسة عشر الأعلى إنفاقاً العام 2008 هي نفسها التي كانت العام 2007، على الرغم من أن بعض المراتب تبدّل. وعلى نحو خاص، كانت الصين العام 2008 البلد الثاني الأعلى إنفاقاً في العالم بعد الولايات المتحدة، وذلك للمرة الأولى، حيث تجاوزت فرنسا وبريطانيا. وتُظهر البلدان الخمسة عشر الأعلى إنفاقاً، تفاوتاً واسعاً في نصيب الفرد الواحد من معدلات إنفاقها العسكري، فضلاً عن التفاوت في معدلات زيادتها منذ العام 1999. وقد بلغ عبء المملكة العربية السعودية العسكري (أي الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي) 9,3% العام 2007 (وهي السنة الأخيرة التي تتوافر فيها الأرقام بالنسبة إلى هذا البلد)، ولم تتجاوز في هذا المؤشر سوى عُمان، في الوقت الذي تعدّت كوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة أيضاً المتوسط العالمي البالغ 2,4%.

على الطرف الآخر، كانت نسبة الأعباء العسكرية لكل من أستراليا وكندا

والبرازيل وإيطاليا واليابان وأسبانيا دون 2%. كما كان لدى كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان نمو بطيء، بل سلبي بالأسعار الحقيقية، في الإنفاق العسكري منذ العام 1999. أما بالنسبة إلى إنفاق البلدان الأخرى، فقد ازداد بصورة كبيرة. فقد زادت الصين وروسيا إنفاقهما العسكري بسرعة قصوى (حيث بلغت نسبة النمو 194% في الصين، و173% في روسيا)، إذ ضاعفتاه ثلاث مرات تقريباً منذ العام 1999. كما زادت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية الإنفاق بأكثر من 50%⁽⁶⁾.

يستخدم معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri) أسعار الصرف في السوق لتحويل أرقام الإنفاق العسكري في مختلف البلدان والمحدّدة بالعملة المحليّة، إلى دولارات أميركية، حيث إن ذلك يوفر المعيار الأسهل للقياس الذي يمكن أن يتم بواسطته عقد المقارنات الدولية للإنفاق العسكري. لكن ثمة طريقة أخرى هي تحويل الأرقام باستخدام ما يسمى «أسعار صرف تكافؤ القدرة الشرائية» (PPP) وهي معدّلات تمثّل على وجه أفضل حجم السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بمبلغ معيّن من المال في كل بلد. ولو تم استخدام معدّلات تكافؤ القدرة الشرائية مرتكزة على إجمالي الناتج المحلي، لتغيّرت بعض الشيء تراتبية الدول الخمس عشرة من حيث مستوى الإنفاق العسكري. ففي هذه الحالة ستنتقل روسيا إلى المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة والصين، والهند إلى المرتبة الرابعة، وبريطانيا إلى المرتبة الخامسة، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة السادسة. وستدخل كل من إيران وتركيا قائمة البلدان الخمسة عشر الأولى، لتحلّا مكان أستراليا وأسبانيا. أما الولايات فستبقى متقدّمة على بقية الدول إلى حد كبير. غير أن سيطرتها ستتراجع: فإذا استخدمنا أسعار صرف السوق، تكون نسبة

6- المصدر نفسه، ص 265 - 266.

الإنفاق العسكري الأميركي إلى الإنفاق العسكري الصيني 1:7،2، في حين أن استخدام أسعار صرف تكافؤ القدرة الشرائية يخفض النسبة إلى النصف، أي إلى 3،6:1.

ولكن، مع أن معدلات تكافؤ القدرة الشرائية القائمة على إجمالي الناتج المحلي تقيس حجم السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في الاقتصاد الكلي لكل بلد، فإن ذلك لا يعني أنها أفضل من أسعار الصرف في السوق، لقياس حجم السلع والخدمات العسكرية التي يمكن الحصول عليها. وعلى وجه الخصوص، من غير المرجح أن تعكس معدلات تكافؤ القدرة الشرائية، التكاليف النسبية لتكنولوجيا الأسلحة والأنظمة المتطورة لكل بلد⁽⁷⁾. وسوف نقدّم في ما يأتي عرضاً موجزاً لتطور الإنفاق العسكري في بعض البلدان والمناطق:

الولايات المتحدة الأميركية

إزادات النفقات العسكرية الأميركية (بالأسعار الحقيقية) في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس جورج بوش الابن، إلى أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد حصل هذا الإرتفاع السريع نتيجة للميزانيات المخصّصة للحرب في كل من العراق وأفغانستان، تحت عنوان «الحرب العالمية على الإرهاب». وخلافاً للحروب الأخرى التي خاضتها الولايات المتحدة سابقاً، جرى تمويل هاتين الحربين بصورة أساسية من خلال مخصّصات إضافية طارئة خارج الميزانية العادية، أي بصورة منفصلة عن الميزانية العسكرية الرسمية (نفقات الدفاع الوطني). وقد جرت عملية التمويل هذه من خلال الإقتراض بصورة أساسية. ومن المتوقع أن يستمر الإنفاق عليها في المستقبل القريب، حتى ولو نفذت إدارة الرئيس باراك أوباما تعهداتها بتحقيق انسحابات كبيرة

-7 المصدر نفسه، ص 267.

من العراق. وقد أدت سياسة إدارة بوش إلى انقلاب الفائض في الميزانية العامة، إلى عجز كبير وإلى ارتفاع حاد في الدين العام. وكان تعاضم الإنفاق العسكري أحد الأسباب الأساسية لذلك.

ارتفعت النفقات العسكرية الرسمية في الولايات المتحدة (نفقات الدفاع الوطني) من 294,4 مليار دولار العام 2000، إلى 607,3 مليارات في السنة المالية 2008. وكان من المتوقع أن ترتفع إلى 675 ملياراً العام 2009. وهذا ما يشير إلى زيادة في الإنفاق العسكري الأميركي بالأسعار الحقيقية، تبلغ 71% خلال الفترة ما بين 2000 و2009. وقد شكلت نفقات الدفاع الوطني حصة متزايدة من إجمالي الناتج المحلي، حيث ارتفعت من 3% العام 2000 إلى 4,5% العام 2009. فضلاً عن ذلك، بما أن التكاليف المتوقعة للعمليات في العراق وأفغانستان لم تكن ممولة بالكامل في السنة المالية 2009، فمن المتوقع طلب ميزانية إضافية، الأمر الذي سيرفع الزيادة العامة أكثر من ذي قبل. وقد طرأت الزيادة الكبرى في الإنشاءات العسكرية ومشتريات الأسلحة والعمليات والصيانة⁽⁸⁾.

فضلاً عن الإنفاق العسكري الرسمي، أسفرت سياسة «الحرب على الإرهاب»، التي أطلقتها إدارة الرئيس بوش، عن إنفاق إجمالي قدره حوالي 797 مليار دولار خلال الفترة ما بين العامين 2002 و2008، كان الجزء الأكبر منه (أي 749 ملياراً) لحساب وزارة الدفاع. وبما أنه جرى اللجوء إلى الإقتراض لتمويل هذه الحرب، فقد أدى ذلك إلى تحول الفائض السنوي في الميزانية العامة، البالغ 236 مليار دولار العام 2000، إلى عجز قدره حوالي 407 مليارات العام 2009. غير أن تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس، رفعت العجز إلى رقم مذهل هو 1,2 تريليون دولار، أو 8,3% من إجمالي

8 - DoD Readies, «\$80 Billion Supplemental Request» Forecast International (25 november 2008) ورد هذا الإقتباس في الكتاب السنوي لمعهد سيبري المذكور آنفاً، ص 268

النتائج المحلي. وهو يتجاوز الرقم القياسي الذي سجل بعد الحرب العالمية الثانية، والبالغ 6% من إجمالي الناتج المحلي⁽⁹⁾. ونتيجة للعجز الكبير في الميزانية، تضاعف الدين العام الأميركي من 6,5 تريليون دولار العام 2000، إلى قرابة 10,4 مليارات دولار العام 2009، أي ما يعادل 69% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من أن الزيادة في الإنفاق العسكري ليست السبب الوحيد للزيادة الكبيرة في عجز الميزانية العامة الأميركية والدين العام، فمن الواضح أنها أسهمت مساهمة كبيرة في ذلك⁽¹⁰⁾.

– أوروبا

استمر اتجاه الإنفاق العسكري في أوروبا الغربية والوسطى منخفضاً بعض الشيء العام 2008. فقد ازداد في أوروبا الغربية بنسبة 0,6% فقط خلال الفترة ما بين 1999 و2008، و4,5% في أوروبا الوسطى خلال الفترة نفسها. ويُفسَّر هذا النمو المنخفض بعدم وجود تهديدات عسكرية جديدة في تلك المنطقة، وإلى النمو الاقتصادي المتواضع، والرغبة في تقليص العجز في الميزانية إلى أدنى حد. ويخطُّ عدد من بلدان المنطقة، تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، لإجراء تخفيضات في الميزانيات العسكرية. وثمة ميزة مشتركة لعدد كبير من هذه البلدان تتمثل في التوجه لتخصيص الموارد في ميزانياتها العسكرية في مجالات المعدات والبحث والتطوير، حيث تسعى القوى إلى التكيف مع مهمات حملات عسكرية تميل نحو سياسة التدخل، وإلى استغلال تكنولوجيات متطورة في مضماري المعلومات والاتصالات. سوف نتناول في ما يأتي طبيعة الإنفاق العسكري في بلدين رئيسيين في تلك المنطقة هما بريطانيا وفرنسا، بالإعتماد، مجدداً، على المعطيات

US Congressional Budget Office, **The Budget and Economic Outlook: Fiscal Years 2009 to 2010**, -9
Washington, DC, US Congress, 2008, pp.13,1

10- التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، مصدر سابق، ص 275.

الواردة في الكتاب السنوي لسبيري، المذكورة آنفاً:

مقارنة مع الولايات المتحدة، فإن الإنفاق العسكري في بريطانيا بلغ 65,3 مليار دولار العام 2008، محققاً بذلك زيادة بنسبة 3% (بالأسعار الحقيقية)، وبنسبة نمو سنوي قدرها 20,7% خلال فترة ما بين العامين 1999 و2008. ومع ذلك فقد واجهت بريطانيا قصوراً بالغاً في الميزانية العسكرية العام 2008، ويعود ذلك جزئياً إلى التورط في حربي العراق وأفغانستان إلى جانب الولايات المتحدة. وكان من المتوقع أن تصل كلفة هاتين الحربين إلى 12 مليار جنيه استرليني (18 مليار دولار) العام 2009⁽¹¹⁾. كما أنه يعود جزئياً إلى التزامات عدة مشاريع لتطوير أسلحة، تفتقر إلى خطط تمويل واضحة. ويرى مسؤولون في الحكومة أن القصور سيبلغ 1,5 – 2 مليار جنيه استرليني في الفترة ما بين العامين 2009 و2011. ولسد هذه الفجوة فضّلت الحكومة العام 2008، تقليص عدد من المشاريع أو تأجيلها وليس إلغائها⁽¹²⁾.

أما فرنسا، التي أصدرت «كتاباً أبيض» جديداً للدفاع في حزيران/يونيو 2008، فقد خفضت إنفاقها العسكري بصورة طفيفة العام 2008، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تخفيض العجز في الميزانية، علماً إنه كان من المتوقع أن يتجاوز في ذاك العام نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي، التي اتفق عليها أعضاء الإتحاد الأوروبي. وفق الكتاب الأبيض، ستبقى الميزانية العسكرية الفرنسية ثابتة بالأسعار الحقيقية حتى العام 2012. وسيتركز الإنفاق على المعدات، على تكنولوجيا القيادة والسيطرة والاتصال والكمبيوتر والمعلومات والمراقبة والإستطلاع، وعلى الأخص تكنولوجيا الفضاء، التي سيتضاعف إنفاقها، وحماية القوات، والحركة الإستراتيجية،

British House of Commons, Hansard, 8/7/2008, Columns 1457W, and Agence france-Press, -11 «Wars to Cost Britain 12 Billion Pounds by 09», Defense News (8 July 2008)

ورد هذا الاقتباس في: التسليح ونزع السلاح الدوليين، مصدر سابق، ص 277.

12- التسليح ونزع السلاح الدوليين، مصدر سابق، ص 278.

و حرب الغواصات، وقدرات توجيه ضربات في العمق. وستتم زيادة الإنفاق على المعدات من متوسط سنوي قدره 15,5 مليار يورو (22,7 مليار دولار) بأسعار العام 2008 الثابتة خلال الفترة ما بين العامين 2003 و 2008، إلى قرابة 18 مليار يورو (26,4 مليار دولار) خلال الفترة ما بين العامين 2009 و 2020⁽¹³⁾.

– روسيا

أما روسيا التي تراجع إنفاقها العسكري إلى حد كبير بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وحقبة التضعف التي عاشتها في تسعينيات القرن المنصرم، فقد عادت إلى مضاعفة نفقاتها على الأغراض العسكرية بوتائر متسارعة في السنوات الأخيرة. وبناء على معطيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، احتلَّت روسيا المركز الخامس في العالم من حيث الإنفاق العسكري العام 2008 (كانت في المركز السابع العام 2007)، علماً أنها تحتل المركز الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة، حيث تبلغ حصتها 25% من سوق الأسلحة (مقابل حوالي 31% للولايات المتحدة). والجدير بالذكر في هذا السياق، هو أن الصناعة العسكرية الروسية تعتمد على الأسواق الخارجية لتحقيق الأرباح، في حين أن الصناعة العسكرية الأميركية تعتمد بصورة أساسية على السوق المحلية، أي على عقود ومشتريات الحكومة الأميركية.

مع التحسن الكبير في الوضعين السياسي والاقتصادي في روسيا في العقد الأول من القرن الحالي، خصوصاً بعد تولي فلاديمير بوتين قيادة البلاد، وتعرّز الاستقرار ومستويات النمو الواعدة في الاقتصاد الروسي عشية الأزمة المالية العالمية (بلغت معدلات النمو خلال الربع الثاني من العام 2008 نسبة 7,5%، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2007)، وامتلاك

13- المصدر نفسه، ص 279 - 280.

البلاد لثالث أكبر احتياطي من العملات الأجنبية، والإنخفاض الكبير في دينها الخارجي، والفائض الهائل في الميزان التجاري بفضل صادرات النفط والغاز، وإنشاء صندوق الثروة السيادية بمقدار 141 مليار دولار، ومن ثم عودة روسيا كلاعب أساسي على الساحة الدولية، وانتقالها إلى اتباع سياسة هجومية في مواجهة ما تراه تهديدات لمصالحها الإستراتيجية والجيوسياسية ولأمنها القومي (الحرب مع جورجيا أبرز مثال على النهج السياسي الجديد لروسيا). بعد ذلك كله قررت القيادة الروسية اعتماد زيادة كبيرة في الموازنة العسكرية للبلاد للعام 2009، وأعلن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين أن الإنفاق العسكري ينبغي ألا يقل عن 3% من إجمالي الناتج المحلي.

على هذا الأساس كانت ميزانية روسيا العسكرية العام 2008، أعلى من الإنفاق الفعلي العام 2007، بنسبة 13% بالأسعار الحقيقية. وقد جرت مراجعة الميزانية أربع مرات خلال السنة التي تلت الحرب مع جورجيا، وتفجر الأزمة المالية العالمية، وهبوط أسعار النفط. وعلى الرغم من الأزمة وعواقبها الشديدة على روسيا، فقد ازدادت ميزانية الدفاع الوطني الرسمية للعام 2009 أكثر من 20%، أي إلى 1,3 تريليون روبل (حوالي 50 مليار دولار)، وذلك بموافقة مجلس الدوما (وهو المجلس الأدنى في البرلمان الروسي)، علماً أن ميزانية الدفاع الوطني الروسية الرسمية تستبعد الكثير من مواد الإنفاق العسكري، بما فيها معاشات التقاعد والإنفاق على الإسكان والصحة والتعليم وعلى القوات شبه العسكرية وبعض أنشطة البحث والتطوير العسكرية. وهذا ما يفسر جزئياً التناقض الظاهر بين رقم الخمسين مليار دولار للعام 2009، والمعطيات الواردة في الجدول الرقم واحد الوارد أعلاه (58,6 مليار دولار للعام 2008)⁽¹⁴⁾.

14- المعطيات الواردة على موقع وزارة المالية الروسية: http://www1.minfin.ru/budget/federal_budget/ (باللغة الروسية). وكذلك: الكتاب السنوي لمعهد سيبري، التسليح ونزع السلاح الدوليين، مصدر سابق، ص 280 - 283.

على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي كان الإقتصاد الروسي من أكثر الإقتصادات تضرراً من جرائها، تضمن قرار «الدفاع عن الدولة» للفترة ما بين العامين 2009 و2011، الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2008، جميع الإمدادات للقوات المسلحة وشبه العسكرية، والبالغ مجموعها 4 تريليون روبل (حوالي 142 مليار دولار) على امتداد السنوات الثلاث، بما في ذلك زيادة للعام 2009 تبلغ نسبتها 28%. وينيوي رئيس الوزراء الرئيس فلاديمير بوتين زيادة حصة نفقات التطوير إلى 70% ضمن الميزانية العسكرية، مقارنة بالعام 2006. كما أن الحكومة الروسية أقرت رزمة مساعدة طارئة لتعزيز الصناعة العسكرية الروسية قدرها 5,4 مليار دولار⁽¹⁵⁾.

تعطي القيادة الروسية الأولوية لمسألة إصلاح الجيش الروسي، ولتطوير صناعة الأسلحة وتحديثها، سواء بهدف تأمين أحدث الأسلحة للجيش نفسه، أو لكون هذه الصناعة تشكل مصدراً بالغ الأهمية لتعزيز موارد الدولة المالية. وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى دخول الإقتصاد الروسي مرحلة انكماش نتيجة الأزمة المالية العالمية، وكون هذا الإقتصاد يعتمد إلى حد كبير على تصدير مصادر الطاقة والمواد الأولية، التي انخفضت أسعارها بصورة حادة، فإن القيادة الروسية تعتزم الإبقاء على المستويات العالية للإنفاق العسكري، وعلى خطط إصلاح الجيش الروسي وتحديثه ومدته بأكثر أنواع الأسلحة تطوراً.

- الصين

حققت الصين زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري، محققة أعلى نسبة نمو بين البلدان الخمسة عشر الأعلى إنفاقاً عسكرياً في العالم خلال الفترة ما بين العامين 1999 و2008 (194%). وكان لها حصة ضخمة من إجمالي الإنفاق

15- وردت هذه المعلومات في الكتاب السنوي لمعهد سيبري المذكور آنفاً، ص 281، نقلاً عن: صحيفة «النجم الأحمر» الروسية، عدد 8 تموز/يوليو 2008 (باللغة الروسية)، وكذلك صحيفة «كوميرسانت» الروسية، عدد 23 كانون الأول/ديسمبر 2008 (باللغة الروسية).

العسكري في شرق آسيا. ويقدر معهد sipri أن إنفاق الصين العسكري بلغ 590 مليار يوان (84,9 مليار دولار) العام 2008، أي بزيادة نسبتها 10% بالأسعار الحقيقية على ما كان عليه العام 2007. غير أن سياسيين وخبراء عسكريين أميركيين وغربيين يشككون بالأرقام التي تعلنها بكين، ويؤكدون بأن هذه الأرقام لا تعكس الموازنة العسكرية الفعلية للصين، التي تراوح حسب تأكيد وزارة الدفاع الأميركية، بين 97 و139 مليار دولار للعام 2007 (في حين كانت الميزانية الرسمية المعلنة تشير إلى 46 مليار دولار للعام نفسه). في حين أن باحثين غربيين يقترحون رفع الرقم المعلن رسمياً إلى ما بين 40 و70%، حيث أن الميزانية الرسمية تستثني العديد من البنود المهمة، بما فيها واردات الأسلحة⁽¹⁶⁾.

تظهر المعطيات الواردة في الجدول الرقم واحد، أن الصين تقدّمت في قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على الأغراض العسكرية، لتحل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وإن على مسافة بعيدة جداً. وهي تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث معدل نمو الإنفاق العسكري خلال الفترة ما بين العامين 1999 و2008، التي يتناولها الجدول. غير أن المحللين الصينيين يقللون من شأن هذه الظاهرة، معتبرين أن وسائل الإعلام الغربية تسعى إلى تضخيم ما تسميه «الخطر الصيني». وقد تناول أحد أبرز الإختصاصيين الصينيين في ميدان الإستراتيجية العسكرية الأدميرال تشان تشاو تشون، هذه المسألة في عدد رأس السنة من صحيفة «هوانتسو شيباو» الصينية. فهو يرى بأن النمو الكبير في الإنفاق العسكري الصيني خلال السنوات الأخيرة، ناجم بالدرجة الأولى عن النقص الكبير في هذا الإنفاق في السنوات السابقة، مقارنة بالولايات المتحدة والبلدان الأخرى المحيطة بالصين، كاليابان

16- انظر على سبيل المثال: US Department of Defense (DOD), *Military Power of the People's Republic of China*, 2008, Annual Report to Congress, Washington, DC:DOD, (2008).

والهند وكوريا وتايوان وروسيا، والسعي للتعويض عن هذا النقص. وهو يرى أيضاً أن العدد الكبير جداً لأفراد القوات المسلحة الصينية (المرتبة الأولى في العالم، بعدد يصل إلى مليونين و225 ألف شخص)، لا يشكل مؤشراً على القدرة العسكرية للدولة، بقدر ما يدل على تخلف الأسلحة التي في حوزة القوات المسلحة الصينية. كما أن كمية الأسلحة، على حد رأيه، لا تشكل دورها مؤشراً على القدرة العسكرية بل على العكس، أن الدليل على قوة الجيوش العصرية أو ضعفه، يتمثل في حيازتها أو عدم حيازتها المنظومات العصرية للإدارة والرقابة والاتصالات وجمع المعلومات والاستخبارات، والقدرة على خوض حروب المعلوماتية واستخدام الأسلحة الدقيقة والذكية والنظريات الجديدة لخوض المعارك. ويؤكد أنه لو استخدمنا هذه المعايير لتقييم قدرة الصين العسكرية، فإنها ستبقى حتى العام 2020، من حيث قدرات قواتها المسلحة، في المرتبة الخامسة في العالم، خلف الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا. و فقط العام 2049، عندما ستحتفل البلاد بالذكرى المئوية لقيام جمهورية الصين الشعبية، سترتقي القوات المسلحة الصينية، ربما، إلى المرتبة الثانية في العالم⁽¹⁷⁾.

وقد قدّمت الصين أيضاً «كتاباً أبيض» حول شؤون الدفاع، يشير إلى أن القسم الأكبر من الإنفاق العسكري المرصود ذهب لتغطية تكاليف الأفراد والأسعار المتزايدة، ولا يتضمّن التكاليف الفعلية لمشتريات الأسلحة، على الرغم من أن الصين تنفق مبالغ طائلة على حيازة أسلحة محلية وأجنبية، سعياً منها إلى تجهيز قواتها المسلحة لظروف الحرب الحديثة التي «تقوم على المعلومات»، أي الحرب التي تقوم على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات العالية المستوى، وعلى الأسلحة الدقيقة وتكنولوجيا الاتصالات. وأوجه الإنفاق هذه غير مدرجة في الميزانية العسكرية الرسمية.

– البلدان العربية

لا تقتصر معدلات الإرتفاع الكبيرة في الإنفاق العسكري على البلدان الكبيرة والمتقدّمة، بل أن بلداناً كثيرة نامية في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية تنفق قسماً كبيراً من ثرواتها الوطنية على اقتناء الأسلحة، وذلك لدواعي حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة، وبسبب النزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية.. إلخ. وتشير الوقائع والمعطيات المتوافرة إلى أن هذه البلدان هدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة على التسلح، كان من الممكن أن توجّهها لمواجهة الفقر والتخلف، ولتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية، فيقدر تقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن العام 2002، أن مجموع إنفاق الدول العربية (باستثناء العراق) يزيد على 60 مليار دولار سنوياً، أكثر من نصفها من نصيب الدول الخليجية. وقد جاء في دراسة نشرها مركز الخليج للأبحاث أن الإنفاق العسكري التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بين العامين 2000 و2005 إلى 233 مليار دولار، أي ما يوازي 70% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم العربي، و4% من الإنفاق العسكري العالمي. وقد أتاحت أسعار النفط المرتفعة للدول الرئيسة المصدرة للنفط إمكان تمويل مشترياتها من الأسلحة. فالمملكة العربية السعودية والجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان، هي من بين الدول التي تكوّنت لديها أرصدة ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، سمحت لها بالشروع في عمليات شراء واسعة للأسلحة. وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط لاحقاً سيدفع تلك الدول وغيرها في النهاية إلى تقليص الإنفاق العسكري، إلا أن تراكم الدخول من عوائد الصادرات النفطية في فترة فورة الأسعار، أتاح لها الفرصة المالية للتقدم بطلبات ضخمة حتى في العام 2009⁽¹⁸⁾.

18- التسلح ونزع السلاح الدوليين، مصدر سابق، ص 464.

وكما يبيِّن الجدول الرقم واحد، الوارد أعلاه، فإن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة التاسعة بين الدول الأكثر إنفاقاً على الأغراض العسكرية في العالم العام 2008، واحتلت المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، من حيث نصيب الفرد من الإنفاق العسكري (1511 دولاراً للفرد الواحد، مقابل 1967 دولاراً في الولايات المتحدة)، والمركز الأول بين الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً عسكرياً، من حيث العبء العسكري (أي نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي). ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أن الدول العربية الخليجية تقف في مقدمة دول العالم من حيث نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي. ففي سلطنة عُمان راوحت هذه النسبة بين 10,6% و12,3% خلال السنوات ما بين 1999 و2007 (10,7% العام 2007)، وارتفعت إلى 11,04% العام 2009 (وهي النسبة الأعلى في العالم). وفي السعودية راوحت النسبة بين 8% و11,5% (9,3% العام 2007)، وفي الكويت بين 3,9% و7,7% خلال الفترة نفسها (3,9% العام 2007)، وثمة نسب مشابهة في كل من البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. أما اليمن، الدولة الفقيرة بمواردها، فقد راوحت النسبة بين 4,6% و6,8%، واستقرت العام 2007 على 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بين الدول العربية الأخرى غير الخليجية، فالنسبة الأعلى هي في الأردن، حيث راوحت بين 4,7% و6,3% من إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد (6,2% العام 2007)⁽¹⁹⁾. وللمقارنة فحسب نشير، على سبيل المثال، إلى أن هذه النسبة بلغت في الولايات المتحدة (أكثر الدول إنفاقاً عسكرياً في العالم) 4% العام 2007، وفي الصين 2% وفي روسيا 3,5%⁽²⁰⁾.

في المقابل تبدو نسب الإنفاق على كل من قطاعي الصحة والتعليم متدنيّة

19- المصدر نفسه، ص 357-358.

20- المصدر نفسه، ص 264.

جداً، مقارنة بالإنفاق العسكري الهائل، مع كل ما في ذلك من انعكاسات سلبية على مستويات التنمية الاقتصادية وفرص تنمية الموارد البشرية وإيجاد رأس المال البشري المؤهل لقيادة عملية التنمية هذه. وعلى الرغم من أن بعض الدول الخليجية نجح في إقامة مستويات جيدة من البنى التحتية المادية والخدمات المعيشية، مقارنة مع الدول العربية الأخرى، إلا أن النظامين الصحي والتعليمي فيها، ما يزالان دون مستويات البلدان المتقدمة إلى حد كبير. وما يزال النظام التعليمي قاصداً عن خلق رأس المال المعرفي، المؤهل لمواكبة المستويات الحديثة لتقدم العلوم والمعرفة في عصرنا. وعلى الرغم من أن الإمكانيات المالية للدول الخليجية كافية لتأمين متطلبات تحقيق هذا الهدف، فترجيح الإنفاق العسكري بهذا الشكل الصارخ على الإنفاق في مجالي التعليم والصحة، اللذين هما من أهم عوامل التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة، يحرم البلاد من فرص تنمية تحقيق قفزة نوعية في هذا الاتجاه على غرار ما حققته دول أخرى، كبلدان جنوب شرق آسيا على سبيل المثال. علماً أن إنفاق الدول الخليجية العسكري، شأنها شأن الدول العربية الأخرى، هو في الواقع خصم من عملية التنمية، لأن هذه البلدان تعتمد على استيراد كل ما تحتاج إليه من أسلحة، وليس بينها دولة واحدة تملك صناعة فعلية للأسلحة، باستثناء بعض الصناعات التجميعية وصناعة الذخائر وبعض قطع الغيار في عدد محدود من الدول العربية. وذلك على عكس الدول المتقدمة، أو دولة كإسرائيل (إذ تبلغ صادرات هذه الأخيرة من الأسلحة قرابة 12 مليار دولار سنوياً)، التي تشكّل فيها صناعة الأسلحة ومبيعاتها للخارج، بنداً أساسياً من بنود صادراتها ومصدراً مهماً من مصادر الإضافات إلى الدخل الوطني، وتغذية الصناعات المدنية بالتكنولوجيا المتقدمة.

كثيراً ما تكون مشتريات الأسلحة في بعض الدول العربية، الخليجية منها

بصورة خاصة، خاضعة لدوافع وأسباب أوضغوطات سياسية خارجية، من باب توطيد العلاقات والتحالفات مع دول كبرى، كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، حيث تلجأ تلك الدول إلى عقد صفقات عسكرية ضخمة في لحظات سياسية معينة، تتضمن تجهيزات وأنواع معينة من الأسلحة البالغة التطور، ثمة شكوك في أن تكون قواتها المسلحة قادرة على استيعابها أو مضطرة إلى استخدامها في يوم من الأيام. كما أن هذه المشتريات تكون أحياناً نابعة من دوافع تتعلق بتعزيز الموقع السياسي للدولة وهيبتها ونفوذها (البرستيج السياسي)، أكثر مما تكون لأسباب تتعلق بتعزيز أمن البلاد وحمايتها من الأخطار الخارجية.

(3) بين الإنفاق العسكري وفرص التنمية

ثمة علاقة عكسية بين وتأثير ارتفاع الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية. فثمة دراسة لأحد الخبراء الأوروبيين نشرت في صحيفة «هاندلسبلات» الألمانية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2002، تشير إلى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1% فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، يمكن أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة 0,7%. كما أن التنافس في تطوير أسلحة جديدة يساهم بشكل مدهل في استنزاف موارد المجتمع. فعلى سبيل المثال، فإن التكلفة المرتبطة بإنتاج غواصة نووية واحدة، تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من 26 بلداً نامياً فيها 180 مليون طفل في سن الدراسة. وفضلاً عن ذلك، فإن الإنفاق العسكري العالمي يفوق ستة أضعاف خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية، ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل المشكلات العالمية، كال فقر والجوع والتخلف.

كما أن الإنفاق العسكري المتصاعد، الذي يكون أحياناً وفي جزء أساسي

منه، من دون مبررات حقيقية، يؤدي إلى اقتطاع قسم كبير جداً من الموارد المتاحة، خصوصاً في البلدان النامية، والتي يمكن أن تخصص للإنفاق على القطاعات الاقتصادية المنتجة وعلى تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى دفع عملية «تنويع الاقتصاد» قدماً، أي توسيع قاعدته وتنويع بنيته الإنتاجية، والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي الجانب، القائم أساساً على قطاع النفط والغاز وانتاج المواد الأولية، في بعض البلدان، أو الصناعات الخفيفة في بلدان أخرى، وإلى حد ما على الخدمات في حالات معينة. كما أنه يحرم المجتمع من جزء من الثروة الوطنية يمكن أن يُنفق في مجالات تطوير النظام التعليمي وتحسين الرعاية الصحية للمواطنين. كما أن تطوير الإنتاج العسكري في البلدان التي تصنع الأسلحة، يوجه قسماً كبيراً من أفضل القدرات والكفاءات العلمية والإنتاجية للعمل في القطاع الصناعي العسكري، حارماً قطاعات الإنتاج المدني منها، فتعمل أفضل العقول البشرية في ابتكار أسلحة التدمير والإبادة واختراعها وتطويرها. ويترافق تطوُّر الإنتاج الصناعي العسكري مع هدر موارد ومواد أولية طائلة تتحوَّل إلى أسلحة، لا يستفيد منها المجتمع، لا بل تساهم في تدميره عند نشوب الحروب والنزاعات المسلحة.

فالتنمية البشرية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، والتعليم هو أحد أهم مقوِّمات هذه التنمية. ولا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية إلا بوجود فئة متعلِّمة تواكب التطوُّر العلمي والمعرفي وتقود عملية التنمية الشاملة في المجتمعات. إن النجاح في تحقيق هذا الهدف يتطلب حيازة المعرفة. ولهذا الغاية على الحكومات أن تستثمر في تأهيل العاملين في مجال المعرفة، أي أن تخصص الميزانية اللازمة والبيئة المناسبة لتطوير أنظمة التعليم وتنمية المهارات. فالدولة الحديثة هي التي تموِّل المؤسسات التعليمية، وتشجّعها على تغيير مناهج التعليم كلما دعت الحاجة، وهي التي تدعو تلك المؤسسات التعليمية

إلى تغيير أهدافها من مؤسسات تُدرّس مناهج معيّنة إلى مؤسسات تعلّم الطالب كيف يدرس ويفكر ويجدد، ما يسمح له بفهم التطورات والمستجدات كلها واستيعابها. والإنفاق المبالغ فيه على الأغراض العسكرية يشكل عائقاً جدياً أمام تحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن أن عمليات التسلح الضخمة في البلدان النامية تشكل أداة استنزاف كبيرة لموارد هذه البلدان كونها تؤدي إلى تحويل أموال هائلة إلى أغراض غير منتجة، وإلى تحويل قسم كبير من أفضل الكوادر البشرية وأصحاب الكفاءات والشرائح الأكثر حيوية وتعليماً في المجتمع إلى قطاع غير منتج.

والأخطر من ذلك كله هو تدمير رأس المال البشري نتيجة الحروب والنزاعات، والقضاء أحياناً على هذا الرأسمال الكامن في أجيال من البشر، ما يشكل عائقاً هائلاً أمام تقدّم البشرية. خلاصة القول، إن عمليات التسلح تشكل أداة استنزاف كبرى لموارد المجتمعات، لأنها تتسبّب في تحويل موارد هائلة إلى أغراض غير منتجة، وإلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، التي تبقى عبئاً ثقيلاً يرهق كاهل الأجيال الحالية والقادمة. وهنا تتجسّد العواقب المدمّرة لتزايد الإنفاق العسكري وسباق التسلح، في حين تعاني غالبية البلدان (النامية بصورة خاصة) الأزمات الاقتصادية والتطور غير المتوازن، والنقص الهائل في الإمكانيات المادية الضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية عموماً.

عند الحديث عن أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي لا بد من الإشارة أيضاً إلى تأثيره على معدلات التضخم. فمن المعروف أن لهذا النوع من الإنفاق طبيعة تضخمية، وأنه يؤدي إلى تغيير في المستوى العام للأسعار، وإلى ارتفاع معدلات التضخم، وإعادة توزيع الدخل الوطني، وما يستتبعه ذلك من سوء تخصيص للموارد وتشوّهات في الاقتصاد الوطني.

على الرغم من هذه الصورة الواضحة، والكالحة، لعواقب تزايد الإنفاق العسكري، فثمة من يحاول التركيز على ما يعتبره جوانب إيجابية في عملية التسلح وزيادة الإنتاج العسكري وتطور المجمع الصناعي العسكري، خصوصاً في البلدان الكبيرة والمتقدمة. ومن الحجج التي تطرح في هذا السياق، الإشارة إلى مراحل شهدت فيها البلدان الكبرى خلال القرن العشرين، حالات من النمو الاقتصادي في ظل مستويات عالية من الإنفاق العسكري. من الأمثلة على ذلك النمو الذي شهده الاقتصاد الأميركي في فترة الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وحقبة الحرب الباردة، والنمو الذي شهدته كل من اليابان وألمانيا خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما بلغت عسكرة الاقتصاد والمجتمع في هذين البلدين الذروة. وكذلك وتائر النمو العالية التي شهدها الإتحاد السوفياتي في الفترة ما بين العام 1930 و عام نشوب الحرب العالمية الثانية، وفي حقبة الحرب الباردة وصولاً إلى العام 1970.

ويعلّل هؤلاء المحلّلون حججهم على النحو الآتي:

1. يؤدي تطور المجمع الصناعي العسكري إلى خفض البطالة في المجتمع نتيجة استيعابه عشرات الآلاف من العاملين في قطاعاته المختلفة، ما يفضي بالتالي إلى زيادة الطلب الكلي في المجتمع، الأمر الذي يساهم في تطور القطاعات المدنية من الاقتصاد. ولكن يمكننا القول هنا إن برامج الإنفاق المدنية على الحاجات الاجتماعية، يمكنها هي أيضاً أن تساهم في انخفاض مستوى البطالة، وأن تحفز ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

2. تساهم النفقات العسكرية في تطوير التكنولوجيا التي يمكن أن تؤدي بدورها في حال استخدامها في القطاعات المدنية إلى تطور الاقتصاد ونموه. ويشيرون في هذا السياق إلى الإنترنت وتكنولوجيا

المعلوماتية والمحرك الصاروخي واللازر، وغيرها. وكلها اختراعات وتطويرات ظهرت بداية في القطاع العسكري، ثم انتقلت إلى القطاعات المدنية في مراحل لاحقة. ولكن ينسى هؤلاء المحللون أن سنوات طويلة تفصل بين بدء استخدام نتائج التطور العلمي والتكنولوجي في القطاع العسكري، والسماح بإدخالها جزئياً إلى القطاعات المدنية، ما يضيع على البشرية سنوات ثمينة من فرص التطور. كما أن الكثير من الإختراعات تبقى سرية ولا يسمح بالاستفادة منها مدنياً على الإطلاق، وبالتالي لا يستفيد المجتمع منها أبداً. ويلاحظ المؤرخ توماس إي وودز Thomas E. Woods، في هذا الخصوص أنه في فترة ما بين الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان ما بين ثلث وثلثي مجمل المواهب البحثية في الولايات المتحدة الأميركية تتركز حصراً في القطاع العسكري⁽²¹⁾. ومن المستحيل، بالطبع، معرفة ماهية الابتكارات التي لم يقيض لها أن تظهر أو أن تستخدم في القطاعات المدنية، نتيجة هذا التحويل للموارد والقوى المعرفية لتصب في خدمة الإنتاج العسكري وحده.

3. يؤكد أنصار الإنفاق العسكري بأنه يمكن أن يساهم في تطوير البنى التحتية، من وسائل اتصالات ومواصلات وما شابه. ونقول في المقابل أن لا شيء يمنع من إقامة هذه البنى التحتية بجهود القطاع المدني والإنفاق على الحاجات الاجتماعية.

4. أما بخصوص رأس المال البشري فيؤكد دعاة تطوير القطاع العسكري أنه يساهم في تطويره والحفاظ عليه، وفي صنع أجيال ممن يحملون المعرفة الضمنية التي تتحول إلى رأس مال فكري يمكن أن يساهم في تعزيز الثروة المعرفية الوطنية، وفي إيجاد ميزات تنافسية جديدة تقوم على تحويل المعرفة إلى عنصر رئيس من عناصر الإنتاج. ونحن

Thomas E Woods, "What the Warfare State Really Costs" <http://www.lewrockwell.com/woods/wo> -12

نرى في المقابل أن البرامج المدنية قادرة أكثر على تطوير الموارد البشرية للمجتمع، وإعداد الكوادر التي يحتاج إليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

5. يقول أنصار زيادة الإنفاق العسكري أن ذلك يؤمن قيام جيش وطني قوي يدافع عن أمن البلاد ويحمي مصالحها، ويواجه التهديدات الخارجية والداخلية. ف ضمان أمن البلاد يحفز بحد ذاته النمو الإقتصادي ويحمي المجتمع. لا ضير في هذا الكلام إطلاقاً، المهم أن يكون الإنفاق العسكري للبلد المعني في الحجم والحدود التي تؤمن الأهداف المذكورة، بحيث لا تدخل البلد في سباق تسلح لا طائل منه ويمكن أن يدمر أسس وحدتها الوطنية ومقومات استمرارها. وانهايار دولة عظمى كالإتحاد السوفياتي أبرز مثال على ذلك، حيث أدى انخراط هذه الدولة، التي كانت بمنزلة إمبراطورية مترامية الأطراف، في سباق تسلح مكلف استنزف قدراتها ومواردها الإقتصادية والمالية والمادية والبشرية، إلى تفككها وسقوطها المريع كبناء كرتوني هش.

(4) «الكينزية العسكرية»؟!

إن الحجج المذكورة آنفاً بشأن التأثير «الإيجابي» للإنفاق العسكري، تجد لها أنصاراً بين أصحاب القرار في الولايات المتحدة. وهي تكون بمجملها ما يشبه نظرية جديدة، ظهر من يطلق عليها اسم «الكينزية العسكرية». ونحن نعلم بأن جوهر النظرية الإقتصادية الكينزية يتلخص في ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد، باستخدام الأدوات والضوابط والقوانين الضرورية لضبط آلية عمل السوق والحد من عفويته، ومن الفوضى التي يمكن أن تعم فيه نتيجة العمل العشوائي وانفلات المضاربات، وتخطي القوانين في ظل الليبرالية المفرطة. ظهرت هذه النظرية بعد أزمة «الكساد العظيم» في بدايات الثلاثينيات من القرن العشرين، وها هي تعود للعمل اليوم بعد الأزمة

المالية والإقتصادية العالمية الخطيرة التي عصفت بالإقتصاد الأميركي والنظام المالي العالمي في العامين الأخيرين، ومجدداً بسبب السياسات النيوليبرالية المفرطة المتبعة منذ عهد ريغان. فتضطر الإدارة الأميركية وحكومات البلدان الأوروبية إلى التدخل بقوة في الإقتصاد اليوم، من أجل إنقاذ الإقتصاد العالمي من أزمة قد تتجاوز بعواقبها الكارثية أزمة «الكساد العظيم».

يستعير دعاة «الكينزية العسكرية» من النظرية الكينزية مسألة تدخل الدولة، ولكن هذه المرة في استخدام الإنفاق العسكري كوسيلة من وسائل حفز النمو الإقتصادي، على حد رأيهم. فعلى عكس الإعتقاد السائد بأن أعباء الإنفاق الهائل على الحربين في العراق وأفغانستان كانت من بين الأسباب التي ساهمت في دخول الإقتصاد الأميركي أزمتته الراهنة، يعتقد هؤلاء بأن الإنفاق العسكري ساهم في الحد من تداعيات أزمة الرهن العقاري. فتقول جانيت إيلين، رئيسة دائرة الإحتياط الفيدرالي في سان فرانسيسكو، في كلمة ألقته في 6 شباط/فبراير من العام 2008، استطاعت النفقات العسكرية «ولو جزئياً التخفيف» من الإنهيار في السوق العقارية. ويشير الإقتصادي الأميركي نوريل روبين أيضاً، في معرض تقويمه أداء الإقتصاد الأميركي في نهاية العام 2006، إلى أن «النفقات الحكومية ارتفعت بنسبة 3.7% بالدرجة الأولى، بفضل الزيادة السخية في النفقات الدفاعية التي بلغت 11,9%».

ويعتبر دعاة «الكينزية العسكرية» أن الإنفاق العسكري يمكن أن يؤدي دور مخفف الصدمات والأداة التي تمتص تداعيات الأزمات، وبذلك فإنه يشكل «الملاذ الآمن» للمستثمرين خلال الأزمات المالية والإقتصادية. ويقدمون مثلاً على ذلك ما حصل خلال الأزمة المالية العالمية الراهنة، التي أحدثت انكماشاً اقتصادياً على المستوى العالمي، وقادت إلى خسائر كبيرة في العديد من القطاعات الصناعية (كصناعة السيارات، على سبيل المثال)،

متحوّلة إلى أزمة اقتصادية عالمية بعد انتقالها من الإقتصاد الوهمي إلى الإقتصاد الحقيقي. فقد بقي قطاع صناعة الأسلحة في منأى من تداعيات هذه الأزمة، وظل محافظاً على إنتاجيته وعلى القوى العاملة فيه وعلى قدراتها الشرائية، الأمر الذي خفّف إلى حد كبير من تداعيات الأزمة.

ولكن في الواقع، لقد حدث ذلك بصورة أساسية، لأن صناعة الأسلحة تعتمد أساساً على ما تنفقه الدولة مقابل عائداتها، وليس على ما ينفقه المستهلكون أو المؤسسات الخاصة. وبالتالي فإن استجابتها للأوضاع الاقتصادية العامة تختلف عن استجابة الصناعات المدنية. يضاف إلى ذلك أن فترات الإنجاز الطويلة الأمد المرتبطة بإجراءات اقتناء الأسلحة، تميل إلى زيادة استقرار عائدات صناعة الأسلحة وإمكان التنبؤ بها، بصرف النظر عن الأزمات التي يمكن أن تضرب اقتصادات بلدان معينة، أو الإقتصاد العالمي عموماً. ففي الولايات المتحدة الأميركية والدول الكبرى الأخرى (روسيا، مثلاً، أو بعض الدول الأوروبية)، لم تتراجع عائدات الشركات المصنعة للأسلحة وأرباحها خلال الأزمة لكونها ظلت مرتبطة بالإنفاق العسكري الأميركي العالي المستوى، وبالميزانيات العسكرية الأوروبية المستقرة أو المرتفعة، وبالسياسة الدفاعية الجديدة التي تتبعها القيادة الروسية، وكذلك بطلبات الأسلحة لدول عديدة. فلدى معظم الشركات الكبرى المنتجة للأسلحة احتياط كبير من الطلبات، التي تدل على أن العائدات ستظل عالية في السنوات المقبلة، في ظل تزايد الإنفاق العسكري على المستوى العالمي. وعلى الرغم من ذلك لا بد من الإشارة إلى أن بعض الشركات المصنعة للأسلحة أصابته شظايا الأزمة، كون هذه الشركات لديها أنشطة كبيرة أيضاً في مجال الصناعات المدنية، خصوصاً تلك الشركات التي تصنع في الوقت نفسه الطائرات المدنية، مثلاً، أو المركبات والتجهيزات الأخرى للقطاعات المدنية المختلفة.

وهكذا، يعلن أنصار نظرية «الكينزية العسكرية» أن النفقات العسكرية تشكل عاملاً هاماً من عوامل «الاستقرار» في الاقتصاد الأميركي، على الرغم من أن أهمية هذا العامل نادراً ما تؤخذ بعين الاعتبار في التعويض عن سياسة سعر الفائدة التي يعتمدها الإحتياطي الفيدرالي الأميركي. ويؤكدون بأن النفقات العسكرية العالية كانت خلال عقود من الزمن تشكل عامل استقرار في اقتصاد الولايات المتحدة، على الرغم من أن وظيفتها المخففة للصدمات لم تكن تبرز بوضوح إلا في حالات الأزمات الحادة، عندما يجري بواسطتها كبح الإنهيار الكارثي في الاقتصاد. لقد غدت الموازنة العسكرية جزءاً مركزياً من النظام الاقتصادي الأميركي.

كان تشالمرز جونسون، رئيس معهد دراسات السياسة اليابانية، أول من استخدم مفهوم «الكينزية العسكرية»، غير أنه، خلافاً للآخرين، استخدم هذا المصطلح في معرض انتقاده الإنفاق العسكري المفرط، وتبيان آثاره الكارثية على الاقتصاد الأميركي نفسه. فقد كتب يقول: «إن تدفق الثروة الوطنية - من دافعي الضرائب، وبوتيرة متصاعدة من المقرضين الأجانب عبر الحكومة، إلى المجمع الصناعي العسكري - ثم عودتها، وإن بوتيرة متناقصة، إلى دافعي الضرائب، تولد ما يسمى نموذج «الكينزية العسكرية» التي يحتاج بموجبها الاقتصاد الوطني، من أجل تجنب الركود والإنهيار، إلى استخدام المكون العسكري لفترة طويلة من الزمن». ويضيف: «لم تأت نفقاتنا العسكرية المفرطة نتيجة أداء بضع سنوات قصيرة فحسب، أو ببساطة بسبب سياسات إدارة بوش. لقد كانت مستمرة على هذا النحو لوقت طويل جداً في إيديولوجية معقلنة اصطناعياً، والتي أصبحت الآن جداً متخذة في نظامنا السياسي الديمقراطي حتى أنها بدأت تحدث الإضطراب. تلك هي ما يدعى الكينزية العسكرية، التي هي التصميم على خلق اقتصاد حرب دائم، ومعاملة الناتج العسكري باعتباره ناتجاً اقتصادياً عادياً، حتى ولو أنه لا

يقدم أي إسهام لا للإنتاج ولا للإستهلاك»⁽²²⁾.

في أواسط العام 2007، أذيعت في مركز الأبحاث السياسية والاقتصادية في واشنطن دراسة أعدتها شركة الإعلام السياسي «غلوبال إنسايت» حول التأثير الاقتصادي البعيد المدى للإنفاق العسكري المتزايد. وقد كشفت هذه الدراسة التي أشرف عليها دين بيكر Dean Baker، عن أن الإنفاق العسكري يمارس تأثيراً محفزاً ومشجعاً للطلب الأولي في البداية، ولكن بحلول السنة السادسة تقريباً، فإن تأثيره المتزايد يتحول إلى سالب. وقد ترتب على اقتصاد الولايات المتحدة أن يتكيف مع الإنفاق العسكري المتزايد لأكثر من ستين عاماً. وقد وجد بيكر أنه بعد عشر سنوات من الإنفاق العسكري الأعلى، فإنه سيكون هناك عدد وظائف أقل بمقدار 464000 وظيفة من سيناريو آخر تضمن إنفاقاً عسكرياً أقل. ويخلص بيكر إلى الإستنتاج الآتي: «يُعتقد غالباً بأن الحروب وزيادة الإنفاق العسكري هي أشياء جيدة للإقتصاد. وفي الحقيقة، فإن معظم النماذج الاقتصادية يكشف عن أن الإنفاق العسكري يحوّل اتجاه الموارد عن الإستخدامات المنتجة، مثل الإستهلاك والإستثمار، ويفضي في نهاية المطاف إلى خفض سرعة النمو الاقتصادي ويقلل من حجم العمالة»⁽²³⁾. ويضيف تشالمرز جونسون، ملخصاً أقوال دين بيكر، قائلاً: «ليست هذه سوى بعض الآثار المدمرة للإيديولوجية الكينزية العسكرية»⁽²⁴⁾.

ما من إنسان عاقل ينفي ضرورة تخصيص جزء من الثروة الوطني في أي بلد من بلدان العالم لأغراض حماية البلاد وصيانة أمنها الوطني واستقرارها،

22- تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) هو مؤلف كتاب «المحاكاة: الأيام الأخيرة للمدنية الأميركية» (2007)، وهو الجزء النهائي من ثلاثية تتضمن كتابيه «الضربة الارتدادية» (2000) و«أحزان الأباطورية» (2004). نشرت دراسته حول «الكينزية العسكرية» في مجلة «لوموند ديبلوماتيك»، بعنوان: «الكارثة الاقتصادية هي الكينزية العسكرية. لماذا تتجه الولايات المتحدة نحو الإفلاس»، شباط 2008. من هذه المقالة أخذنا الاقتباس المذكور آنفاً.

23- Center for Economic and Policy Research, 1 May 2007 <http://www.cepr.net/content/view/11>

24- أنظر مقالة تشالمرز جونسون المذكورة آنفاً في لوموند ديبلوماتيك.

ودفع الأخطار والإعتداءات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها. لا بل أن هذه المسألة تعتبر قضية وطنية مصيرية كبرى لا يجوز المساس بها، أو التقليل من أهميتها. ولكن المسألة تكمن في الحدود التي تتوقف عندها عملية الإنفاق العسكري، بحيث لا تصبح عبئاً يثقل كاهل الإقتصاد الوطني والمجتمع عموماً. فحتى في بلد كبير كالولايات المتحدة، باقتصادها الذي ما يزال يعتبر الأكبر والأقوى في العالم، فإن المبالغ الفلكية التي تنفق على الأغراض العسكرية، خصوصاً مع خوض الحروب على أكثر من جبهة، تشكل حسب رأي الكثير من المحللين والمتابعين لحالة الإقتصاد الأميركي اليوم، سبباً أساسياً من أسباب الأزمة الكبرى التي يدخل أtonها اليوم، ويجر معه الإقتصاد العالمي إليها.

إن النفقات الفعلية على «الأمن القومي» الأميركي تتجاوز كثيراً حدود الموازنة العسكرية الرسمية، الضخمة أصلاً. فننفقات تطوير الأسلحة النووية، تمر عبر وزارة الطاقة، ونفقات بناء المساكن للعسكريين عبر وزارة البناء، وأموال معاشات التقاعد للعسكريين عبر وزارة المالية، ونفقات الخدمات الصحية للعسكريين السابقين عبر هيئة شؤون قدامى المحاربين. وإذا أضيفت مخصصات أجهزة الأمن الداخلي والمخابرات وغيرها من الهيئات التي لا تخضع للبرنامج، فيتبين أن مجمل النفقات الرامية إلى ضمان الأمن القومي الأميركي تتجاوز حدود التريليون دولار سنوياً.

يورد تشالمرز جونسون في مقالته المذكورة أنفاً المعطيات الآتية، فيقول بأن الحكومة ظلت لوقت طويل تخفي نفقات رئيسة متصلة بالجيش في وزارات غير وزارة الدفاع. فعلى سبيل المثال، يذهب مبلغ 23,4 مليار دولار من ميزانية وزارة الطاقة إلى تطوير الرووس الحربية وصيانتها، ويذهب 25,3 مليار دولار من ميزانية وزارة الخارجية لتنفق على المساعدات العسكرية الخارجية. وثمة حاجة إلى 1,03 مليار دولار من خارج الميزانية

الرسمية لوزارة الدفاع من أجل تشجيع التجنيد وتقديم الحوافز لإعادة الإنخراط في الجيش الأميركي المنتشر بشكل واسع، وهو المبلغ الذي ارتفع من 147 مليون دولار العام 2003، عندما بدأت الحرب على العراق. وتحصل وزارة شؤون المتقاعدين حالياً على مبلغ 75,7 مليار دولار على الأقل، 50% منها تذهب لأجل العناية الطويلة الأمد بالمصابين لإصابات بالغة. وهناك 46,4 مليار دولار تذهب إلى وزارة الأمن القومي⁽²⁵⁾.

إن «الكينزية العسكرية» في الولايات المتحدة تعمل على وجهين: فهي، أولاً، تؤمن العمل الكلي أو الجزئي لقرابة 2,5 مليون عسكري، وما يتطلبه ذلك من شراء السلع والخدمات «من المورد مباشرة» عبر البنتاغون. هذه هي الطريق التقليدية. أما الجزء الآخر من النفقات العسكرية، فيصل إلى المؤسسات الإنتاجية الخاصة (المقاولين) التي تسلم السلع والخدمات لحساب البنتاغون، ولكن بصورة غير مباشرة.

تتطور «الكينزية العسكرية» الأميركية كمنظومة علاقات تعايشية بين الدولة (بشقيها التنفيذي والتشريعي) من جهة، والقطاع الخاص (المنتجين والمقاولين) من جهة أخرى. ويمارس عالم الأعمال الذي يقدم الخدمات للمجال العسكري، تأثيراً مباشراً على العملية السياسية من خلال المبالغ الطائلة التي تدفع في الحملات الانتخابية. كما أنه يضمن وظائف مغرية للسياسيين بعد تقاعدهم، أو في فترات خروجهم المؤقت من الساحة السياسية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العسكريين وكبار الموظفين المحالين على التقاعد. وبالتالي، فإن ثمة تشابك علاقات معقداً بين عالمي السياسة ورأس المال (أبرز من يجسد هذا التشابك نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني، الذي كان في الفترة ما بين العامين 1992 و2000 رئيساً لمجلس إدارة شركة هالبرتون، إحدى أكبر الشركات المقاولات المتعاملة مع البنتاغون). إن هذا

التشابك يساهم في ازدهار رأس المال العامل في الميدان العسكري، وفي ترسيخ مواقعه في البنيتين السياسية والاقتصادية للبلاد، وفي تعزيز الفكرة القائلة بأن ذلك يساهم في «استقرار الاقتصاد» وتجنبيه الأزمات.

لقد حذر الرئيس الأميركي الأسبق دوايت أيزنهاور العام 1961 من خطر هذا التشابك، ومن الدور الذي يضطلع به المجمع الصناعي العسكري، على الولايات المتحدة وعلى اقتصادها. وفي الواقع فإن «الكينزية العسكرية» بالمعنى الذي شرحناه، توجد اليوم قدراً متناقصاً من القيمة الفعلية ومن فرص العمل، ولا يمكن أن تؤمن استقراراً طويل الأمد في الاقتصاد الأميركي. وواقع الأزمة المتواصلة التي تعصف بهذا الاقتصاد اليوم، من أزمة الرهونات العقارية إلى الأزمة المالية الأخطر منذ حوالى القرن، والتي تهدد بالتحول سريعاً إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة تضرب أسس النظام الرأسمالي نفسه، أوضح دليل على ذلك.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحررة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الأمن القومي، وسائل الإعلام الإلكترونية والسياسة الخارجية

106 أ. د. ميشال نعمة

الحكومة الإلكترونية: رؤى واستراتيجيات خاصة بالحالة اللبنانية

108 د. جورج بكى

الأمن القومي. وسائل الإعلام الإلكترونية والسياسة الخارجية

في السعي إلى تحديد سياسة الدولة والمصلحة الوطنية والسياسة الخارجية يعتبر الأمن القومي نقطة الانطلاق لتحقيق هذا الهدف، إلا أنه نظراً إلى اختلاف المصالح الجزئية وتعددتها ضمن المجتمع الواحد، والتي يتضارب الكثير منها بعضها مع البعض الآخر فإن مهمات التوفيق بين المتعارضين هي من مسؤولية من يمثلون هذه القوى ضمن الدولة ومن يحتلون مناصب حكومية.

يسمح هذا الأمر بتحديد الهوية بين أهداف الدولة والحكومة ويعتبر الأمن والرخاء من المظاهر الثابتة لأهداف الدولة. وغالباً ما تمارس الحكومات سياسات تمثل آفاق مشروع وطني خلال مدة حكمها فيما تعزز الدولة القيم الأساسية للسلوكيات.

بالتالي فإن الأمن القومي والأهداف يحددان سياسة الدولة ويسمحان لنا بفصل الأهداف الثابتة عن الأهداف السياسية والعمل السياسي في نطاقهما الأوسع. من الواضح أن تحديد معنى «المصلحة الوطنية» لا يمكن أن ينحصر فحسب بوجهة نظر واحدة كما أن رؤية المحللين العسكريين أو القانونيين أو الاجتماعيين أو الاقتصاديين ليست شاملة بما فيه الكفاية لتدمج كل عناصر الفهم الشامل للواقع الحالي والسيناريوهات المستقبلية.

خلال التطبيق أو خلال تطور المجتمع يحصل تبادل للمعلومات وتطورات بين الممثلين الداخليين والخارجيين المشاركين في الدينامية الاجتماعية.

هذه المعطيات نوعية وقابلة للقياس وسمحت لنا في ظل عملية منهجية بالحصول على نظرة شاملة للواقع المحلي والدولي وعلى تحديد صحيح لمعايير الأهداف التي تصبح ثابتة أو للأهداف الاستراتيجية.

وجهة النظر هذه يكون فيها ميزان القوى الوطنية المقاربة الأفضل عند تحليل السياسة الخارجية وقدرة الدولة على العمل لتحقيق أهدافها وما تسميه مصالحها وأمنها، ويسعى الأمن إلى تلبية الأهداف الأساسية الضرورية لبقاء الدولة.

هذا الأمر مهم للتشديد على الأهداف والمصالح الوطنية والحصول على معنى نظري.

ثمة معتقد تقليدي يقسم القوى في 4 حقول ويمكن إدراجها كالآتي:

- السياسة التقليدية
- الاقتصادية
- النفسية - الاجتماعية
- العسكرية

لا يجدر بهذا التقسيم ان يقودنا إلى اعتبار أن معالجة الموضوع تتم وكأنه شيء جامد متناسين أنه ثمة علاقة دينامية قائمة بين هذه المكونات في المجتمعات البشرية.

«حقول القوة» هي أطر تشمل النشاطات المترابطة بعضها مع البعض من حيث طبيعتها وهي مفيدة للتحليل.

وتقتضي الطريقة الاعتيادية تشخيص الواقع السياسي بمعناه الواسع لتضمين مجموعة العلاقات الاجتماعية ضمن الدولة والأهداف الإستراتيجية والسياسية وفق المصلحة الوطنية والمخزونات الاستراتيجية والتشخيص الاستراتيجي، كما أن تشفير المعلومات وتحويلها إلى معارف هو أمر مفيد وأساسي لبقاء الدولة ولأمنها.

بالانسجام مع هذا التقييم للأمن القومي فإن التفاجؤ مما تضمنته وثائق موقع ويكيليكس يعني أننا إما نتجاهل ما يحصل على النطاق الدولي، وإما أننا نثق بشكل ساذج بالحكومات، وإما الاحتمالين معاً.

بالنسبة إلى الأمن القومي لا يعتبر أي من هذين الاحتمالين فضيلة.

لم يعتمد فن الدبلوماسية قط على التعامل الحسن والوضوح والصراحة بل هو بالأحرى عالم من المصالح والاتفاقيات والمجاملات المخادعة والمصافحات المترددة واللقاءات السرية والسياسات الضبابية والرشى والأكاذيب الفاضحة وكل ذلك لزيادة المصالح الوطنية والخاصة.

الحكومة الإلكترونية: رؤى واستراتيجيات خاصة بالحالة اللبنانية

في أيامنا هذه، تتمنى دول العالم أجمع اعتماد التكنولوجيا بكل أشكالها، خصوصاً تكنولوجيا المعلومات. وبالفعل، فإن النجاح الذي تحصده حكومة ما يتمّ قياسه بالنظر إلى نوعية خدماتها العامة التي ترتبط بدورها بألية اتخاذ القرار وسياساتها الإعلامية التي تنتهجها مع مواطنيها. وقد أدركت الدول مؤخراً إيجابيات زيادة حجم استخدام تكنولوجيا المعلومات مع العالم الخارجي. وهكذا انتقلت من استخدام المعلوماتية - التي تشكل الإنترنت أساسها، إلى استخدام الإعلام وتكنولوجيا الإعلام، مع الإنترنت كأداة أساسية. وقد تحوّلت الحكومة إلى حكومة إلكترونية، حيث يشكّل كل من الإعلام والتواصل العامل الأساسي لنجاحها.

بعد أن تمّ تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية، سيتمّ التركيز على متطلبات وشروط تطوّر تكنولوجيا الإعلام، كأداة ضرورية لإقامة حكومة إلكترونية فعّالة، عليها مواجهة التحديات الآتية: تعقيدات المشروع، الصعوبات التكنولوجية والثقافية التي على الحكومات أن تواجهها، الخدمات المقدمة للمواطنين، الديمقراطية الرقمية والتطوّر الاقتصادي.

في المقابل، سوف يتمّ التطرّق إلى نقاش حول الاستراتيجية التي يجب أن تُطبّق، كذلك إطار العمل وتنظيم إدارة النظام. في لبنان، يقَدّم الحكم بالطريقة الإلكترونية خياراً حاسماً لحلّ المشاكل الكبيرة التي تعترض عمل الإدارة العامة. هناك مقدمات منطقية لهذه السياسة التي تنتظر إدراجها على نطاق أوسع.

La dialectique de la relation entre les dépenses militaires et le développement économique

Le développement international est caractérisé aujourd'hui par une section spéciale représentée par l'augmentation des dépenses militaires dans la plupart des pays dans la mesure où il a commencé à se ressentir sur les budgets des Etats et à leur évolution économique. De nombreux analystes économiques estiment que le fardeau des guerres en Afghanistan et en Irak sont les principales raisons qui ont conduit à la suppression de l'économie américaine à partir de 2007 et a ensuite été transformée en une crise financière et économique internationale qui nous rappelle "la Grande Récession" au début des années trente du siècle dernier. Le boom économique enregistré par l'économie internationale dans les années nonante est le résultat direct de la fin de la guerre froide, à commencer par une part essentielle de l'argent dépensé pour la course aux armements qui a été redirigé vers le développement des infrastructures sociales et financières. Cependant, cette phase d'or n'a pas duré longtemps, car la fin de la guerre froide n'a pas apporté la paix ultime dans le monde entier. En peu de temps, les différences ont éclaté entre les différents pays, la propagation des conflits et des guerres ont éclaté que ce soit entre les grands pays ou entre les pays en développement en particulier en Asie et en Afrique. Cette étude vise à découvrir l'effet des dépenses militaires sur le développement économique et, par conséquent, nous diviserons cette recherche en quatre parties:

1 - la première partie aborde la notion de dépenses militaires et les facteurs actifs affectant la détermination de son niveau.

2 - la deuxième partie comprend un examen de l'augmentation des dépenses militaires dans le monde entier en particulier dans certains grands pays sur la base des informations figurant dans le recueil annuel publié par l'Académie de recherches de Stockholm pour la paix internationale.

3 - la troisième partie traite la problématique dans la relation entre les dépenses militaires et le développement économique.

4 - la quatrième partie aborde un nouveau concept lancé par les hérauts de la pensée positive, en particulier aux États-Unis, au sujet des dépenses militaires et son effet d'incitation sur le développement économique.

«L'État juif»: une identité problématique, géo-politique et la démographie

Depuis sa création comme une idée prototype au cours de la seconde moitié du 19e siècle, le projet de l'État juif a été basé sur le nationalisme juif en tant que particularité religieuse et historique. En conséquence, les premiers sionistes sont liés par la religion, l'histoire et la géographie d'une part et la "terre promise", à savoir la Palestine, d'autre part. L'idéologie nationaliste a été transformée au cours de la première moitié du 20e siècle en un projet sioniste en Palestine au centre de l'espace vital oriental. Ce projet est né en réponse à une allégation mentionnées dans la Torah et repose sur le principe de «la restitution ou le retour à la terre promise (Palestine), où l'Etat juif sera établi sur un espace de vie géopolitique ouvert qui couvre le domaine de la Palestine historique et capable de se transformer en un projet géopolitique qui garantit la domination et la supériorité sur tous les pays arabes.

L'émergence d'Israël en 1948 constitue le pilier de base dans la construction de l'État prétendument juif. Les guerres à répétition de la supériorité israélienne contre les Arabes et les Palestiniens et les plans de colonisation imparable qui a eu lieu en parallèle avec l'expulsion forcée des Palestiniens et leur transformation en réfugiés dans d'autres pays correspond à une stratégie sioniste qui vise à la judaïsation de l'Etat un objectif plus élevé du projet sioniste. Cependant, malgré la mobilisation idéologique ainsi que les soutiens militaire, financier et militaire accordé par les puissances occidentales capitalistes, ce projet a été mis en place pour compléter les bases de l'Etat qui est fondé sur trois grandes problématiques. Ces problèmes restent en suspens jusqu'à ce jour et se résument dans la problématique de l'identité, de la géopolitique et de la démographie. En raison de ces problèmes, la question de l'«Etat juif» occupe la priorité dans le discours politique israélien et a été fortement présent lors des pourparlers de paix qui a récemment eu lieu entre les délégations palestinienne et israélienne à Washington, Charm el-Cheikh et à Jérusalem. Ces pourparlers ont été accompagnés par des incitations politiques et diplomatiques fournies par l'administration dirigeante américaine depuis que le président Obama l'a considérée comme un facteur contributif pour aider son administration et le Parti démocratique et l'a utilisé dans les médias pour renforcer son élections le 2 Novembre 2010 et a conduit à la perte de la majorité à la Chambre des représentants et de leur majorité au Sénat a également diminué. D'autre part le négociateur israélien vise à atteindre une série d'avantages qu'il a échoué à faire dans le passé à travers une série de guerres lancées par Israël. La prédominance de «l'Etat juif» vise à recentrer le facteur idéologique pour stimuler la partisanerie du Juif au sein de la Palestine occupée et à l'étranger pour faire face aux défis qui entravent encore l'émergence de l'État.

La guerre contre Gaza: Démesure dans l'utilisation de l'énergie et de l'échec de la politique

Les Stratégiques et les experts militaires ont différents points de vue en ce qui concerne les incidents entre Israël et le Hamas à partir du 27 Décembre 2008 et le 18 Janvier 2009, une guerre ou une explosion dans une série d'explosions de violence au cours d'un siècle d'affrontements entre les Israéliens et les Palestiniens.

Toutefois, cette confrontation mérite d'être appelée la guerre israélienne sur Gaza. Il constitue la première confrontation large militaire entre Israël et le Hamas, et une étape pour étudier le développement des capacités militaires après la guerre lancée par Israël contre le Hezbollah en 2006.

Nous allons essayer de discuter et d'analyser les étapes de la guerre ainsi que les systèmes de combat pour en déduire les changements survenus dans la lutte contre Israël et la doctrine tactique. Par conséquent, nous allons conclure notre étude sur les leçons tirées de cette guerre et qui peuvent être appliquées dans la guerre asymétrique. Il est également normal d'évaluer la position israélienne stratégique dans la poursuite du conflit militaire et de l'engagement du commandement israélien pour mettre en œuvre les principes de la théorie de la guerre et les principes d'une plus grande stratégie qu'Israël a échoué à adopter dans sa guerre contre le Liban en 2006.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

- *Brigadier général Nizar Abdel Kader*
La guerre contre Gaza: Démesure dans l'utilisation de l'énergie et de l'échec de la politique..... 66
- *Dr. Mohammad Mrad*
«L'État juif»: une identité problématique, géo-politique et la démographie 67
- *Prof. Mohammad Diab*
La dialectique de la relation entre les dépenses militaires et le développement économique..... 68

Dialectics of the relation between military spending

International development is characterized nowadays with a special feature represented in the overgrowing increase in military spending in most countries to the extent that it started to take a heavy toll on the budgets of States, whether big or small, and a deterrent to economic developments in these states. Many economic analysts consider that the burdens of the wars in Afghanistan and Iraq are the main reasons which led to striking the U.S economy starting 2007 and was later transformed into an international financial and economic crisis that reminds us of “the Great Recession” in the early thirties of the last century.

The economic boom witnessed by the international economy in the nineties is the direct result to the end of the Cold War since a primary part of the money spent on the arms race was redirected to developing the social and financial infrastructure. However, that golden phase did not last for long because the end of the Cold War did not bring ultimate peace around the globe. In a short time, differences flared up between different countries, conflicts spread and wars broke out whether between big countries or between developing countries especially in Asia and Africa.

This study aims at discovering the effect of military spending over economic development and therefore we shall divide this research to four parts:

1 – the first part tackles the concept of military spending and the active factors affecting the determination of its level.

2 – the second part includes a review of the increase in military spending around the globe especially in some big countries based on information listed in the annual book issued by the Stockholm Academy for International Peace Researches.

3 – the third part discusses the problematic in the relation between military spending and economic development.

4 – the forth part tackles a new concept launched by the positive thinking heralds, especially in the United States, concerning military spending and its effect as an incentive for economic development.

"The Jewish State": identity problematic, geo-policy and demography

Since its rise as a prototype idea during the second half of the 19th century, the project of the Jewish State was based on Jewish nationalism as a religious and historic particularity. Accordingly, the first Zionists linked between religion, history and geography on one hand and the "promised land" i.e. Palestine on the other hand.

The nationalist ideology was transformed during the first half of the 20th century to a Zionist-settlement project in Palestine in the heart of the oriental lebensraum. This project emerged in response for an allegation mentioned in the torah and based on the principle of "restitution or the return to the promised land (Palestine) where the Jewish State will be established over an open geo-political living space that covers the area of historic Palestine and able to be transformed into a geo-political project that guarantees dominance and superiority over all the Arab lebensraum which joins between four fulcrums: Mesopotamia in the East (el-Phurat), Egypt in the West (the Nile), Bilad el-Sham (the Middle East) in the south.

The emergence of Israel in 1948 constituted the basic pillar in the construction of the alleged Jewish State. The repeated wars of Israeli superiority against the Arabs and the Palestinians and the unstoppable settlement schemes which took place in parallel with the compulsory expulsion of Palestinians and their transformation into refugees in other countries corresponds with a Zionist strategy which aims at the Judaization of the State as a higher objective of the Zionist project.

However, despite the ideological mobilization as well as the military, financial and military support granted by the western capitalist powers, this project was being developed on the deadlock of completing the bases of the State which is based on three major problematic issues. These problems remain unresolved until this day and can be summed up in the problematic of identity, geo-policy and demography.

By reason of these problematic, the issue of the "Jewish State" occupies the priority in the Israeli political speeches and was strongly present during the Peace Talks which recently took place between the Palestinian and Israeli delegations in Washington, Sharm el-Sheikh and Jerusalem. These Talks were accompanied by political and diplomatic incentives given by the ruling U.S administration since President Obama considered it as a contributive factor assisting his administration and Democratic Party and used it in the media to boost his by-elections on the 2nd of November 2010 and led to the loss of the majority in the House of Representatives and their majority in the Senate also shrank. on the other hand the Israeli negotiator aims at achieving a series of benefits which he failed to achieve in the past through a series of wars launched by Israel.

The dominance of the "Jewish State" saying over the Israeli political speech aims at refocusing on the ideological factor to boosting the Jew's partisanship inside occupied Palestine and abroad to confront the challenges which still hamper the emergence of the State.

The war on Gaza: Excessiveness in the use of power and failure in policy

Strategic and military experts differ in opinion with regard to considering the incidents between Israel and Hamas from the 27th of December 2008 and the 18th of January 2009 as a war or as an outburst in a series of violence outbursts during a century of confrontations between the Israelis and the Palestinians.

However, in our point of view, this confrontation deserves to be called the Israeli war on Gaza. It constitutes the first wide military confrontation between Israel and Hamas and a stage to study the development of military capabilities after the war launched by Israel against Hizbullah in 2006.

We will attempt to discuss and analyze the stages of the war as well as the combat systems in order to deduce the changes which occurred in the Israeli combat and tactical doctrine. Consequently, we will conclude the lessons learned from this war and which can be applied in the asymmetric war. It is also normal to evaluate the Israeli strategic stance in the continuing military conflict and the commitment of the Israeli command to implement the principles of the war theory and the principles of greater strategy which Israel failed to adopt in its war on Lebanon in 2006.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researches published in Arabic.

- *Brigadier General Nizar Abdel Kader*
The war on Gaza: Excessiveness in the use of power and failure in policy..... 62
- *Dr. Mohammad Mrad*
“The Jewish State”: identity problematic, geo-policy and demography..... 63
- *Prof. Mohammad Diab*
Dialectics of the relation between military spending and economic development..... 64

- Rapport Carcenac: «**Pour une administration électronique citoyenne - Méthodes et moyens**»; commandé par le 1er Ministre à Thierry Carcenac, visant dans le cadre du plan d'action européen d'E-gouvernement. '(Avril 2001).
- Livre Blanc: «**Administration électronique et protection des données personnelles**» (Ministère de la fonction publique); par Pierre Truche, Jean- Paul Faugère, Patrice Flichy. (février 2002).
- Programme RE/SO2007: «**Pour une République numérique dans la Société de l'information**» (Nov. 2002).
- Rapport De La Coste: «**l'Hyper-République: bâtir l'administration en réseau autour du citoyen**» (Rapport du secrétariat d'État à la Réforme de l'État, par Pierre de La Coste et Vincent Bénard, janvier 2003).
- Rapport d'information: «**L'administration électronique au service du citoyen**» (par la commission des Finances, du contrôle budgétaire et des comptes économiques de la Nation, rappelle l'historique des actions des gouvernements, et détaille le Programme Adèle (juillet 2004).
- Plan Adèle pour «**Administration Électronique**», de **dématérialisation des procédures publiques**», avec 47 propositions (réalisées à 92% en 2009) dont N°d'appel unique (3939), portail de changement d'adresse, Relais Services Publics, dématérialisation des procédures d'achat public. Ce plan a pris fin en 2007 (2004- 2007).

Implementation of The E-Government Act of 2002. 1 March 2006, http://www.whitehouse.gov/omb/inforeg/reports/2005_E-gov_report.pdf (6 June 2007).

- «**Interception of Digital and Other Communications**» Title 47 U.S.Code, Sec. 1001- 1010. 2004 ed. http://www.access.gpo.gov/uscode/title47/chapter9_subchapteri_.html (27 June 2007).
- American Library Association, «**The Communications Assistance for Law Enforcement Act (CALEA)**», <http://www.ala.org/ala/washoff/woissues/techinttele/calea/calea.cfm> (27 June 2007)
- Electronic Frontier Foundation (EFF), «**Communications Assistance for Law Enforcement Act (CALEA): The Perils of Wiretapping the Internet**» EFF. <http://www.eff.org/Privacy/Surveillance/CALEA/> (27 June 2007).
- Carlson, Doug, «**Thinking Through the CALEA Exempt / Non-Exempt Issue**» EDUCAUSE <http://www.educause.edu/ir/library/pdf/CSD4607.pdf> (27 June 2007).

Liban

- <http://www.omsar.gov.lb/>
- <http://www.informs.gov.lb>

France

- AFNeT: Association francophone du Net E-Administration et e-Business
- ADeP: Association pour le Développement des E-Procédures dans les collectivités locales
- ARDESI: Agence Régionale pour le Développement de la Société de l'Information (Midi- Pyrénées)
- ARTESI: ARTESI-IDF Agence Régionale des Technologies de l'Information IIE-dE-France
- ADAE (agence pour le développement de l'administration électronique, (2003), qui sera ensuite fondue dans la DGME - Direction Générale de la Modernisation de l'État.

Bibliographie

Etats-Unis

- Advisory Committee to the Congressional Internet Caucus. Briefing Book Outline: E-Government. <http://www.netcaucus.org/books/egov2001/> (7 June 2007).
- American Library Association Council. «**Resolution Affirming the Role of Libraries in Providing E-Government and Emergency Services**» ALA Council resolution CD/20.3. 2007 January 22, <http://tinyurl.com/2at9> (6 June 2007).
- Bertot, John Carlo, et al. «**Drafted: I Want you to Deliver E-government**» Library Journal 131 (August 2006), p.p. 34-37.
- Brown, Mary Maureen, «**Understanding E-Government Benefits**» American Review of Public Administration 37, 2 (June 2007), p.p. 178-197.
- Center for Democracy and Technology. E-Government Handbook. November 2002, <http://www.cdt.org/egov/handbook/> (7 June 2007).
- E-gov: The Official Website of the President's E-Government Initiative. <http://www.whitehouse.gov/omb/egov/index.html> (6 June 2007).
- Information Use Management & Policy Institute, Background Reading and Support Materials for the Public Libraries and E-government. http://www.ii.fsu.edu/egov_resources.cfm (6 June 2007).
- Inman, Jane, «**A Librarian's Experience of E-Government**» Ariadne 42 (January 2005) <http://www.ariadne.ac.uk/issue42/inman/> (7 June 2007).
- Kash, Wyatt, and Jason Miller, «**E-Gov Progress Report: Six years in, has E-government Changed Agencies?**» Government Computer News 26, no. 1 (8 January 2007) http://www.gcn.com/print/26_01/42885-1.html (7 June 2007).
- Larsen, Elena, and Lee Rainie, «**The Rise of the E-Citizen: How People Use Government Agencies' Web Sites**», 3 April 2002. http://www.pewinternet.org/pdfs/PIP_Govt_Website_Rpt.pdf (7 June 2007).
- Office of Management and Budget. FY 2005 Report to Congress on

équipes pourvus d'un leadership efficace et capables de travailler sur le projet de gouvernance électronique. Un gouvernement électronique devrait conduire à une administration plus efficace par le biais de simplification des processus de travail. Une action importante à faire afin de s'acquitter de ce qui précède serait pour le pays de travailler à combler les lacunes entre la conception du projet de gouvernement électronique qu'il a à l'esprit et à l'état réel de son administration pour l'amener à l'ère électronique.

l'autre, de faciliter le déroulement des épreuves. Cette stratégie sera complétée par l'édition de la «Charte du Citoyen – Vers une nouvelle relation entre le citoyen et l'administration publique»

La majorité des ministères possèdent des sites sur la toile. Toutefois, les citoyens ne peuvent pas effectuer des demandes et des déclarations en ligne. Dernièrement, la «*www.informs.gov.lb*» a été officiellement ouverte. Cependant, les sites officiels libanais existants exigent plus de professionnalisme, de planification, d'organisation et de développement. Les pouvoirs publics se doivent de coordonner leurs stratégies avec les entreprises de technologie d'informations privées au Liban parce qu'elles sont très expérimentées. En outre, il est nécessaire d'adopter une stratégie à long terme, d'avoir des services opérationnels et compétents. (<http://www.omsar.gov.lb/>). Afin de devenir un agent significatif du changement et de la modernisation, le projet de gouvernement électronique met l'accent sur la transformation socioculturelle et non pas seulement sur les aspects technologiques. Pour obtenir des résultats positifs, la dématérialisation ne peut se limiter à l'informatisation des procédures «paperasses», qui ont une logique propre (culture de document ou de formulaire plutôt que de donnée). Il s'agira d'entreprendre tout un travail de réforme de l'état, de la lutte contre la corruption, de formation, d'équipements, et de sensibilisation des citoyens.

Conclusion

Aujourd'hui, la question clé n'est plus «si» mais «comment» les pays en développement pourront accéder à l'ère des gouvernements électroniques. Comme nous l'avons vu, il est important d'intégrer les technologies d'information et de communication dans les régimes d'administration publiques, de former des

développement de l'administration publique» suivie logiquement en décembre 2002 d'une stratégie officielle d'implantation et de développement d'un gouvernement électronique. En outre, la parution en 2003 du «guide des technologies de l'information et de la communication», du guide sur les «normes et directives des technologies de l'information et de la communication» et de la «e-stratégie nationale pour le Liban» Toutes ces politiques avaient été élaborées par le Bureau du ministre d'Etat pour la réforme administrative (OMSAR) et soumis au Conseil des ministres qui les a approuvées.

Le développement du gouvernement électronique a toujours été présenté comme un plan centrale et stratégique s'inscrivant dans la réforme générale de l'Etat libanais. Dans ce cadre, des formations ont été assurées aux hauts fonctionnaires de l'état et des fonctionnaires de catégories subalternes à un rythme régulier (en 2002, 2 500 fonctionnaires avaient déjà reçu une formation). Dans le même sens, le parc informatique a été renouvelé et étendu dans l'ensemble des ministères et agences publiques. Ce dernier point comme le souligne un rapport de l'OMSAR publié en 2006 «n'est d'ailleurs pas sans poser problème. La mise en réseau de certaines procédures administratives, souvent sources de revenus divers pour les fonctionnaires, peut amener ces derniers à manifester violemment leur opposition à ce type d'implantation technologique. Le dernier cas en date remonte à la fin du mois de juin 2006 lorsque le président de la commission parlementaire des Travaux publics a été pris à partie par des fonctionnaires du Service d'enregistrement des véhicules et des permis de conduire qui s'opposaient à l'informatisation de l'examen théorique, informatisation annoncée comme moyen efficace, d'une part, d'éviter toute malversation dans l'obtention de ce permis et, de

deviennent la fin plutôt que le moyen.

- Une approche intégrée des technologies de l'information et de communication: Dans ce cas, les états comprennent l'importance de l'intégration des technologies d'information et de communication dans la gouvernance. Les objectifs de la réforme deviennent une priorité, les exigences de l'information sont bien perçus et les technologies de communication et d'information deviennent le moyen pour effectuer ces réformes.

Les citoyens des pays en développement ont besoin de services du gouvernement électronique. Ils font face, au cours de leurs interactions avec les administrations publiques de beaucoup de difficultés en raison de la routine administrative, de la faible qualification des employés du secteur public et surtout de la corruption. Les services électroniques anticipent une nouvelle ère. Cette situation permettra d'avoir une administration plus efficiente, efficace et productive. Plusieurs pays en développement ont investi dans le gouvernement électronique. En outre, beaucoup de pays arabes financent des stratégies de gouvernement électronique comme la Jordanie et les émirats Arabes Unis. Cependant, les principaux problèmes ne sont pas seulement technologiques mais exigent un changement de culture, une bonne gouvernance, des changements institutionnels politico-administratifs et une innovation économique majeure.

Gouvernement électronique au Liban

Le gouvernement libanais a déclaré en 1994 que le développement d'un gouvernement électronique est un objectif stratégique de l'Etat libanais. Celui-ci sera confirmé en septembre 2001 par le lancement d'une «stratégie pour la réforme et le

accessible que dans les pays en développement. En fait, les pays avancés possèdent de vastes ressources financières et managériales permettant la mise en œuvre d'un gouvernement électronique ce qui n'est pas le cas des pays en développement. En effet, plusieurs critères doivent être disponibles pour accéder au stade d'un utilisateur potentiel d'un gouvernement électronique. De nombreux pays en développement peinent à satisfaire toutes ces exigences. Il existe plusieurs exemples réels où un projet de gouvernement électronique dans les pays en développement a échoué en raison d'une mauvaise gestion ou de la complexité du projet. Ainsi, même si les technologies de la communication peuvent aboutir à de grands changements bénéfiques, beaucoup de difficultés pourraient s'opposer à la mise en œuvre de ces projets. Les pays en développement ont tendance à tomber dans trois grandes catégories de risques qu'ils doivent éviter:

- Technologie de l'information isolée / ignorée: Dans ce groupe on trouve des pays en développement qui ignorent totalement l'existence de ces technologies ou qui les isolent complètement de la gouvernance.
- Une «Idolâtrie» des technologies de l'information: Dans ce cas, le gouvernement reconnaît parfaitement l'importance des technologies de communication et d'information. Le problème réside dans une compréhension inversée des rôles de ces technologies du concept de gouvernement électronique. En effet, ces états ont découvert tout le pouvoir de ces technologies et utilisent la gouvernance afin de mener des programmes de technologie de l'information au lieu d'utiliser ces technologies pour la réalisation des programmes de gouvernance. Dans ce cas, les technologies de l'information et de communication

b – Le gouvernement électronique aux États-Unis

La politique adaptée par les Etats-Unis concernant le gouvernement électronique repose sur un solide cadre juridique, un suivi analytique des dépenses par ministère et par agence, un cadre professionnel compétent, un suivi analytique des dépenses par ministère et par agence et une évaluation continue des résultats.

Cinq lois édictent les règles relatives au gouvernement électronique: la loi relative à la mesure des performances, la loi relative aux achats de technologies de l'information, la loi relative à la réforme de la gestion des technologies de l'information dans les administrations, la loi relative à la réduction de la paperasse ou *Government Paperwork reduction act of 1998*, et enfin la loi relative au Gouvernement électronique que le e-Government Office applique depuis 2002

Dans chaque ministère ou agence publique, la politique d'utilisation des technologies de l'information est placée sous l'autorité d'un Directeur des systèmes d'information. En outre, on notera que les managers des grandes entreprises sont fortement incités à utiliser les standards publiquement élaborés et publiés par les organismes de normalisation publics (ISO, CEI, UNCEFACT, ITU) ou privés (IETF, W3C, OASIS etc.). Ces directeurs des grandes entreprises peuvent s'appuyer sur son laboratoire du National Institute of Science and Technologies consacré aux technologies de l'information. Grâce à cette politique, le ministère américain de la Justice a standardisé 18 000 données et catalogué 60 télé procédures.

c - Le gouvernement dans les pays en développement

- L'introduction d'un gouvernement électronique est plus

internet. De plus, en 2009, 40% de Français et 56% des internautes avaient effectué une démarche administrative ou fiscale sur le net. De même, il y avait en France en 2009 plus de 10000 sites Internet publics (dont 700 appartenant à des administrations de l'État ou associées, visités par 18 millions de personnes). Il s'agit en grande majorité de sites institutionnels, présentant une information liée à la compétence de l'institution et ses services. Toutefois, dans cette nébuleuse deux sites officiels sont orientés vers les services aux citoyens. Il s'agit du Service-public.fr créé en 2000. Ce portail offre un guide des droits et démarches, un accès par événements de vie, un annuaire de l'administration. Il propose des formulaires téléchargeables, ainsi qu'une soixantaine de démarches administratives en ligne pour les particuliers et environ 150 pour les professionnels. Ce portail a reçu en 2009, 40 millions de visites.

Le deuxième site officiel s'intitule mon.servicE-public.fr. Il s'agit d'un service mis en œuvre par la Direction générale de la modernisation de l'État, offrant un accès personnalisé au guide des droits et démarches en ligne (inscription sur les listes électorales et recensement civil). D'autre part, ce service permet de remplir automatiquement le formulaire de changement d'adresse. Enfin, ce portail mon.servicE-public.fr permet au citoyen de créer un compte personne qu'il peut utiliser directement pour les démarches en ligne ou fédérer avec d'autres comptes existants. Enfin, le plan France Numérique 2012 publié en octobre 2008, et coordonné par le secrétariat d'État à la prospective, à l'évaluation des politiques vise à travers 154 propositions à augmenter l'accessibilité des sites de manière sécurisée avec signature électronique.

Études de cas: Le gouvernement électronique dans les pays développés

a – Le gouvernement électronique en France:

Les principaux objectifs français concernant les services gouvernementaux électroniques consistent dans une informatisation complète des procédures administratives: toutes ces dernières devront être activées électroniquement en commençant par celles qui sont plus souvent utilisées par les citoyens. Les besoins des citoyens doivent toujours être pris comme point de départ et seront systématiquement évalués par le biais de sondages et d'enquêtes. En 1998, le Secrétariat d'État pour la Réforme de l'Etat définit la stratégie et se charge de la coordination entre les ministères et les organismes publics qui sont profondément engagés à fournir des services gouvernementaux électroniques aux citoyens. Ainsi, les déclarations de l'impôt sur le revenu, la recherche d'emploi, les cotisations de la sécurité sociale, les allocations familiales, les frais médicaux, les bourses, les documents personnels, les passeport, les permis de conduite, l'enregistrement de la voiture, les déclarations à la police, les bibliothèques publiques, les certificats d'inscription dans l'enseignement supérieur et les services liés à la santé sont fournis par voie électronique et supervisés par des équipes de professionnels de la gestion. La protection des données est assurée par la Commission Nationale Informatique et Liberté. En outre, il existe différents acteurs comme les administrations régionales et locales. En 2009, la France était classée 17e pays sur 66 en termes de compétitivité, derrière la Finlande (2e rang mondial), la Suède (3e), les Pays-Bas (5e) et l'Angleterre (6e). En outre, en 2008, 84% des communes françaises avaient un site

gagne la confiance des citoyens, des entreprises et des employés du secteur public.

Principaux défis

Les difficultés rencontrées qui ont conduit à des échecs dans l'adoption d'un gouvernement électroniques sont:

- La résistance que certains citoyens pourraient manifester face à une telle transformation fondamentale des systèmes de fonctionnement de l'administration publique.
- L'échec de l'infrastructure des technologies de l'information, qui peuvent résulter d'une programmation défectueuse ainsi que de l'absence d'une infrastructure propice.
- Le rythme rapide de développement de la technologie de l'information, que les pays en développement trouvent de la peine à rattraper.
- Les possibles malentendus entre l'équipe responsable des technologies de l'information et des équipes gouvernementales.
- Le manque de coordination entre les divers organismes publics et sans lequel il n'y a aucune transparence totale ou une volonté de partage de l'information.
- Le problème de la rentabilité: la conviction que la prestation de services en ligne est moins onéreuse que d'autres canaux n'est pas toujours établie. En outre, la priorité accordée aux prestations des services en ligne pour le milieu des affaires est effectuée dans certains pays en développement aux dépens de la prestation des services aux citoyens.
- Le manque de campagnes de sensibilisation du public et d'information des citoyens des prestations de services disponibles sur la toile.

- Le gouvernement produit des services de qualité supérieure. En effet, le gouvernement électronique assure une communication de qualité et une transparence de l'information.
- Les gouvernements deviennent inventifs et plus créatifs. En effet, le gouvernement électronique force les organismes gouvernementaux à rester à jour dans les technologies et trouver de façon continue des solutions novatrices pour développer les services publics. En outre, les lois et les réglementations doivent continuellement être mises à jour, simplifiées et débarrassées de tout superflu.
- Le gouvernement électronique peut aider à bâtir la confiance par l'engagement des citoyens, et ce de plus en plus dans les politiques publiques.
- Le développement de la démocratie numérique: l'utilisation du courrier électronique permet de se connecter avec les élus, de voter par voie de l'Internet, et de participer aux réunions gouvernementales grâce à la technologie des téléconférences. Tout cela représente une forme de démocratie numérique de pointe. Cette démocratie numérique peut entraîner l'augmentation de l'interaction du public avec le gouvernement.
- Les technologies de l'information contribuent au développement économique: l'économie dépend plus en plus de l'accès à l'information et de l'utilisation de la technologie pour améliorer la prestation des services. Le rôle de la technologie dans le développement économique augmentera considérablement avec le gouvernement électronique.

Toutefois, le gouvernement ne prendra pas son essor à moins que les gouvernements ne se comportent d'une manière qui

Enfin, si le gouvernement adopte le concept d'intégration des technologies de l'information dans les réformes de la bonne gouvernance l'objectif de la réforme est considéré comme une priorité, l'exigence d'information doit être bien comprise et les technologies de l'information étant l'outil pour la réalisation de ces exigences et de ces objectifs.

Avantages et difficultés d'application d'un gouvernement électronique

Le gouvernement électronique est un service fourni par le gouvernement aux citoyens et aux entreprises. S'il est orienté correctement, son application est très positive pour l'interaction et la relation entre les personnes et leurs gouvernements. Le gouvernement électronique affecte principalement des individus, des entreprises, des employés du secteur public et l'administration. Alors que les citoyens souhaitent des services rapides et de qualité, les entreprises recherchent leur profit. Quant aux fonctionnaires, ils recherchent la sécurité de l'emploi. Enfin, le gouvernement est le surveillant de tout le système et procède à l'évaluation et au contrôle des services du gouvernement électronique. Les principaux avantages d'un gouvernement électronique sont:

- Le gouvernement devient moins cher grâce à l'utilisation des technologies de l'information et de communication.
- Le gouvernement produit plus de services au même coût ou à un moindre prix.
- Les opérations du gouvernement deviennent plus rapides – à la différence de traitement manuel qui repose sur le facteur humain qui exige un temps d'exécution plus long. Les nouvelles technologies de l'information permettent la production de résultats à un coût moindre en moins de temps.

les pays en développement n'ont pas suffisamment de personnels qualifiés. Dans ce cas, les gouvernements pourraient avoir à faire appel au secteur privé.

6. Leadership et vision

Une condition essentielle pour le succès du gouvernement électronique est l'existence d'un petit groupe de dirigeants pourvus de vision et de réflexion stratégique sur la façon de promouvoir un gouvernement électronique et des moyens d'y parvenir. En effet, toutes les préparations opérationnelles sont d'une utilité limitée s'il n'y a aucune vision et un leadership capables de donner des orientations pour l'établissement d'un gouvernement électronique. En fait, l'incertitude quant à l'efficacité d'un gouvernement électronique est parmi les plus importants obstacles à son adoption. Les dirigeants surveilleront la mise au point et prendront des décisions pour aller de l'avant afin de promouvoir le gouvernement électronique dans le secteur public. Ils participeront activement aux projets concrets et d'importance stratégique relatifs au processus du gouvernement électronique et contrôleront la mise en œuvre du démarrage de nouvelles initiatives et à coordonner les initiatives dans les institutions à travers tous les niveaux du gouvernement.

7. Le partage des informations

Plusieurs autorités et organisations publiques ont besoin de renseignements, d'expérience, et de savoir-faire au niveau des technologies de l'information. Il est important de partager les compétences dans le secteur public d'une manière étendue. Cela comprend l'élaboration de solutions techniques communes entre les institutions publiques, la création de plus de qualité et des services efficaces offerts aux citoyens et aux entreprises en introduisant des normes d'information harmonisées.

écarts au niveau de compétences clés dans l'analyse, la conception, la gestion des projets et des contrats de ventes. Il y a également des problèmes au niveau des mentalités: une résistance au changement, un manque d'orientation des clients, une résistance au partage des données et autres. Des compétences en gestion de projet et, surtout, de communication sont nécessaires pour planifier, organiser, affecter les ressources, négocier, mesurer les résultats et dépanner. Quelle que soit la dimension du projet, ces compétences seront nécessaires pour guider le travail à une bonne fin.

5. La disponibilité d'une infrastructure de communication électronique dans tous les organismes publics

Il est nécessaire que tous les organismes publics soient capables de communiquer électroniquement entre eux, pour tirer pleinement parti du potentiel de garder les informations dans un format électronique accessible par tous. En outre, l'utilisation des mêmes normes techniques pour les données est fondamentale. L'équipe nationale ou inter institutionnelle fera en sorte qu'il y ait une communication de données et que les outils nécessaires et des méthodes pour promouvoir le gouvernement électroniques soient développés dans les services où ils ne sont pas encore disponibles. Les institutions publiques doivent généralement avoir les compétences nécessaires pour améliorer l'efficacité des services et mieux comprendre le potentiel existant ainsi que les possibilités d'extension du gouvernement électronique. L'équipe partagera les renseignements sur les expériences passées qu'elles soient positives ou négatives et mettra sur pied un réseau consolidée d'assistance et de fournitures de données. Il faut des experts techniques hautement qualifiés pour exécuter ces tâches. Or, la plupart des organisations gouvernementales surtout dans

(3) le contrôle des processus et des procédures afin d'assurer de façon adéquate l'intégrité, la sécurité, la confidentialité et la vérification de la validité des documents électroniques.

4. L'infrastructure institutionnelle

Le gouvernement électronique exige la création de ministères ou d'organismes publics afin de coordonner et de gérer un gouvernement électronique. Il est nécessaire de coopérer entre les différents ministères du gouvernement pour éviter de perdre les ressources publiques. Il est nécessaire de mettre en place des équipes de gestion du gouvernement électronique national. Il s'agit d'une étape essentielle dans la réalisation d'une communication efficace avec le public et d'une bonne collaboration entre les diverses institutions. Le gouvernement électronique est plus efficace lorsque les organismes travaillent ensemble dans un axe clientèle-organismes publiques. Les équipes doivent s'assurer que les travaux sont effectués de façon organisée le point focal étant que le gouvernement électronique implique le développement organisationnel de l'administration et de ses processus de travail. Les gestionnaires publics ont besoin de pouvoir fonctionner dans un cadre commun pour assurer l'interopérabilité, de maximiser l'efficacité du service, d'éviter les doubles emplois et de développer une infrastructure pouvant être partagée par différents organismes.

4. Le développement des ressources humaines

Un personnel possédant les compétences techniques, managériales et politique serait responsable du développement professionnel. Le gouvernement devra former ses fonctionnaires afin de lancer, de mettre en œuvre et de soutenir les initiatives d'un gouvernement électronique. Dans de nombreux pays, il existe des

électroniques avec les citoyens. Il est important de prendre les mesures nécessaires au niveau de la sécurité car ces préalables sont décisifs pour le succès d'un gouvernement électronique. Il est nécessaire de traiter la question de la sécurité des données avec beaucoup de sérieux. De nombreux pays n'ont pas suffisamment de mécanismes pour s'attaquer à ces préoccupations. Le passage au gouvernement électronique exige certaines procédures de sécurité spécifiques, par exemple à propos des signatures numériques ou des signatures électroniques. On entend par cela une procédure raisonnable ou une procédure établie par la loi pour vérification de: (i) l'identité de l'expéditeur, ou la source, d'un dossier électronique ou de (ii) la détection des erreurs dans la transmission ou dans le contenu d'un courrier électronique. La procédure de sécurité peut nécessiter l'utilisation d'algorithmes ou autres codes, ou d'autres procédures de reconnaissance selon les circonstances.

3. Le mécanisme juridique

Le gouvernement devrait définir à l'avance les lois et règlements afin d'appuyer le passage au gouvernement électronique. Dans de nombreux États, par exemple, les signatures numériques ne sont pas acceptées. Ainsi, les lois en vigueur qui peuvent surcharger le commerce électronique devraient être revues et révisées ou éliminées pour refléter les besoins de la nouvelle ère électronique. La réglementation juridique relative à la sécurité devra s'appliquer à: (1) la manière et le format dans lequel les dossiers électroniques doivent être déposés, créés ou conservés; (2) Dans l'hypothèse où les dossiers électroniques doivent être signés par voie électronique, le type de signature électronique requis et la manière et le format dans lequel la signature électronique doit être apposée à l'enregistrement électronique;

les gouvernements doivent consacrer des fonds pour la mise en œuvre du système, sa maintenance et sa mise à jour. Afin de développer une stratégie d'un gouvernement électronique avec succès, les sept étapes suivantes sont nécessaires:

1. L'infrastructure: créer les conditions propices pour un gouvernement électronique

Des systèmes de gestion efficaces doivent être mis en place pour fournir la quantité et la qualité des données nécessaires pour appuyer le passage à un gouvernement électronique car tous les principaux services publics doivent être accessibles par voie électronique. Cela est d'une importance majeure, parce qu'elle encourage la transformation de la société et son passage vers le réseau électronique. Il est également nécessaire d'identifier les problèmes, les procédures et les problèmes qui font obstacle à une utilisation efficace et à la diffusion du gouvernement électronique. Parallèlement, les ministères et les organismes publics doivent prendre les mesures nécessaires pour adapter la législation nécessaire à l'utilisation du gouvernement électronique. L'application pratique de ces principes englobent l'intranet, les systèmes de financement, les salaires du personnel et la tarification du service.

2. Les procédures de sécurité

La sécurité est une condition essentielle pour l'établissement d'un gouvernement électronique car la protection de la vie privée des citoyens à l'aide du système électronique ainsi que du pays, et des lois et règlements est primordiale. En effet, le public doit avoir pleinement confiance dans le système pour accepter de l'utiliser. De même, l'administration publique a besoin d'un niveau élevé de sécurité pour exécuter une grande partie des contacts

d'informatisation de l'administration. Des mécanismes de contrôle contribueront à optimiser l'usage de l'information et renforcer la participation du citoyen.

La protection de la vie privée: Le gouvernement électronique ne devrait pas être livré au détriment de la protection de la vie privée et devrait être attentif à la protection de la vie privée de l'utilisateur, à la politique et à renforcer la responsabilité. Les procédures doivent indiquer clairement, qui est responsable des projets et initiatives.

L'évaluation continue: L'identification de la demande, les coûts, les avantages et l'impact du gouvernement électronique sont cruciaux pour la pérennité du système. Les administrateurs du gouvernement électronique ne peuvent s'attendre au soutien du public s'ils ne peuvent pas en souligner les avantages potentiels. D'où l'importance des processus consultatifs et des audiences publiques qui permettent de se rendre compte de l'avis des citoyens par le biais de l'Internet.

Élaboration d'une stratégie réussie d'un gouvernement électronique

Après la mise en place de l'infrastructure, un gouvernement doit établir un plan stratégique pour l'application du gouvernement électronique. Ainsi, l'état doit investir, former et coordonner entre les différents ministères et organismes publiques. Les prestations de services en ligne devraient être adoptées comme moyens complémentaires plutôt que le substitut à de nombreux canaux traditionnels pour la prestation de services. Un accès accru à la toile mondiale n'augmente pas automatiquement l'utilisation d'un gouvernement électronique aussi longtemps que les utilisateurs sont indifférents ou désintéressés. En outre,

et un modèle d'affaires (business model) pour soutenir les initiatives du gouvernement électronique.

Objectifs du gouvernement électronique

Les principaux objectifs d'une stratégie d'un gouvernement électronique sont: l'accès aux services, le choix, l'engagement du citoyen, la protection de la vie privée et l'élaboration d'une stratégie globale.

L'Accès: Les gouvernements devraient poursuivre des politiques visant à améliorer l'accès aux services sur la toile. Nombreux renseignements et services disponibles en ligne ne sont pas accessibles hors connexion à l'internet. Par conséquent, ceux qui n'y ont pas accès seront exclus de ces services à moins que des mesures ne soient prises pour pallier à ce manque. En réalité, la plupart des citoyens veulent simplement un meilleur accès aux services publics, plus rapide et plus efficace. De plus, il est inutile d'informatiser des services qui n'ont plus d'utilité pour les citoyens. Au contraire, les citoyens ont besoin d'outils de communication pour répondre aux courriers de manière efficace et en temps opportun. Concernant le courrier, l'internet est l'outil le plus personnel et le mieux préféré utilisé par la majorité des citoyens.

Le choix: Les clients devraient avoir le choix de la méthode d'interaction avec le gouvernement. L'adoption des services en ligne ne devrait pas réduire ce choix. Un client qui préfère le service à l'ancienne à savoir le support papier ne devrait pas être empêché d'y recourir. Le gouvernement ne devrait pas parier sur un seul choix.

L'engagement citoyen: Les services d'information du gouvernement électronique doivent engager les citoyens dans le processus

ou réels. D'autre part, les deux approches susceptibles d'égarer les stratégies du gouvernement électronique sont: (1) mettre trop tôt l'accent sur les aspects technologiques (2) se concentrer uniquement sur la prestation de services (la plupart des analyses comparatives récentes encouragent malheureusement une telle tendance).

Les défis à relever comprennent (1) le développement et la planification au-delà des objectifs à court terme (souvent déterminés par la durée des mandats politiques); (2) développer la capacité de mobiliser en collaboration avec les administrations publiques, l'industrie et la recherche universitaire; (3) comprendre l'ampleur de la diversité des cultures politiques et administratives; (4) assurer l'interopérabilité des systèmes et des normes tout en évitant la normalisation brutale; (5) établir un cadre efficace et durable pour l'échange de bonnes pratiques; (6) éviter de se concentrer sur les seules administrations publiques mais également sur la société civile et la sphère publique dans son ensemble. Ces défis impliquent la mise en œuvre d'un processus portant principalement sur la nécessité: de la planification stratégique, l'existence d'une vision globale, la disponibilité des ressources financières, le contrôle, l'utilisation nouvelles perspectives de gestion et de management, la coopération entre divers secteurs et éviter les ambiguïtés de la politique réglementaire. En d'autres termes, cette stratégie devrait inclure: les questions à examiner, l'identification des clients potentiels, une vision claire sans ambiguïté sur les buts et les objectifs qui peuvent être surveillés et mesurés, une identification des politiques nécessaires pour appuyer le gouvernement électronique, des compétences organisationnelles, un processus d'identification et de hiérarchisation des initiatives du gouvernement électronique

au-delà des réalisations du début de sa mise en application car il permet de réaliser des gains qualitatifs dans le processus de gestion publique. S'il est appliqué correctement, il aide à développer et à consolider les principes de bonne gouvernance comme la démocratisation, la cohérence, l'efficacité, la transparence et la responsabilisation. Les supports de l'administration électronique sont nombreux. On pense souvent d'abord à l'Internet (services web sur ordinateur ou téléphone mobile), mais un projet d'administration électronique peut aussi s'appuyer sur toute forme de télématique, la communication en champ proche, «l'Internet des objets» les cartes à puce, éventuellement combiné à la biométrie et à la technologie (carte d'identité électronique, passeport biométrique) ainsi que des procédures de vote électronique, la vidéosurveillance, la constitution de bases de données et des procédés biométriques de reconnaissance faciale.

Après avoir défini un gouvernement électronique, la deuxième étape est l'élaboration d'une stratégie d'application car son établissement ne viendra pas facilement. En effet, un gouvernement électronique nécessite l'élaboration d'un plan de développement stratégique à travers une série d'étapes successives. De tous les facteurs affectant la mise en œuvre du gouvernement électronique, cinq ont été identifiés comme critiques: (1) utilisation adéquate de systèmes d'information technologiques taillés sur mesure et résultant de processus coopératifs impliquant les fournisseurs et les utilisateurs; (2) un financement suffisant, éventuellement nécessitant des partenariats public-privé; (3) des cadres stratégiques fondés sur les analyses coûts/avantages et de la demande; (4) un cadre juridique et réglementaire bien adapté; (5) des systèmes de gestion de changement adéquats permettant d'anticiper la résistance psychologique et les obstacles existants

gouvernementaux. Par conséquent, le noyau du gouvernement électronique est la technologie de l'information. Le concept de gouvernement électronique est un concept nouveau. Au départ, il est apparu dans les pays les plus développés qui fournissent un accès aux services et une information sans relâche à leurs citoyens. Ces services sont actuellement offerts en ligne pour tout le monde à l'ère numérique où la technologie progresse rapidement et où les gouvernements s'attèlent à suivre sans relâche cette évolution afin de rester à jour. En fait, un gouvernement efficace est un gouvernement accessible, rapide dans la prise de décision, moins cher et plus efficace.

Il existe de nombreuses définitions du gouvernement électroniques certaines plus ou moins similaires et d'autres contenant une variété de divers éléments. En fait, les définitions sont affectées par les valeurs de la société, des objectifs et des cultures. Nous définirons le gouvernement électronique comme l'utilisation des technologies de l'information comme outil pour atteindre la meilleure gouvernance possible. En fait, l'objectif du gouvernement électronique est la création de solutions plus efficaces aux tâches administratives et d'adapter les prestations de services pour répondre aux attentes des clients et des citoyens. Le principe de gestion de la relation avec le client est la base du gouvernement électronique. Son objectif est le déplacement des transactions sur papier, des besoins et des questions des personnes vers les sites informatiques. Cet accès en ligne exige une connaissance de l'utilisateur de la technologie de l'information. Les citoyens devraient pouvoir contacter, ouvrir, enregistrer, imprimer et envoyer du courrier. Aujourd'hui, le gouvernement électronique est devenu un agent significatif de transformation intégré dans la culture du secteur public. Son potentiel va bien

d'une utilisation de l'informatique - où son outil de base est l'intranet-, à l'utilisation de l'information et des technologies de la communication, avec l'Internet comme outil de base. L'utilisation des technologies de la communication au sein du gouvernement consiste à se connecter à des entités externes, tels que les citoyens, les entreprises, les organismes et les autres pays, par le transfert et la communication des données. Le gouvernement est transformé en un gouvernement électronique où l'information et la communication constituent le facteur clé de son succès. Après avoir défini le concept de gouvernement électronique, l'accent sera mis sur les exigences, et les conditions du développement des technologies de la communication comme un outil nécessaire pour la mise en œuvre d'une gouvernance électronique efficace. En effet, le gouvernement électronique est bien plus qu'un site Web sur la toile, ou un simple courrier électronique (e-mail) ou un traitement des transactions par Internet. Un gouvernement électronique efficace doit pallier aux défis suivants: les complexités du projet, les difficultés technologiques et culturelles que les gouvernements devront affronter, les services offerts aux citoyens, la démocratie numérique et le développement économique. En outre, une discussion sur la stratégie, qui doit être appliquée ainsi que le cadre de la mise en œuvre et agencement de la gestion du système seront abordés. Au Liban, la gouvernance électronique offre un choix décisif pour résoudre les grands problèmes de l'administration publique. Il existe des prémisses de cette politique qui attend d'être introduite à une plus grande échelle.

Définition de l'e-gouvernement

Le Gouvernement électronique est l'utilisation de l'information et des technologies de communication pour la planification, la mise en œuvre et le suivi des projets, des activités et des programmes

Le Gouvernement Electronique: Visions et stratégies pour le cas libanais

Docteur Georges LABAKI*



Introduction

De nos jours, les pays du monde entier sont désireux d'adopter la technologie sous toutes ses formes particulièrement les technologies de l'information (IT). En effet, le succès d'un gouvernement est jugé par la qualité de ses services publics qui dépend à son tour du mécanisme de prise de décision et de sa politique de communication avec ses concitoyens. Depuis plus de quatre décennies, les états ont utilisé les technologies de l'information dans leurs processus de développement. Cela a été réalisé principalement par l'automatisation des opérations internes au sein des administrations publiques. Récemment, les États se sont rendus compte des avantages d'une augmentation de leur utilisation de la technologie de l'information avec le monde extérieur. Ainsi, ils sont passés

* *Docteur en Droit -
NDU*

- Gills, Barry K. ed. «**Globalization and the Politics of Resistance**», Palgrave Publishers, 2000.
- Gort, Jerald D, Jansen, Henry, and Hendrick M. Vroom. Ed. «**Religion, Conflict and Reconciliation**», Vol. 17, Amsterdam, Rodopi B.V. editions, 2002.
- Hay, Colin and David Marsh, «**Demystifying Globalization**», Palgrave Publishers, 2001.
- Huntington, Samuel P., «**The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**», London, Free Press, 2002.
- Klare, Michael T., «**Resource Wars. The New Landscape of Global Conflict**», New York, Holt & Co., 2001.
- Mandaville, Peter, «**Transnational Muslim Politics**», Routledge, 2001.
- Newman, David, «**Boundaries, Territory and Postmodernity**», Frank Cass Publishers, 1999.
- Robertson, Robbie, «**The Three Waves of Globalization, A History of Developing Global Consciousness**», Zed Books publishers, 2003.
- Robertson, Roland, «**Globalization: Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity**», in M. Featherstone, S. Lash and R. Robertson (eds.) *Global Modernities*, London: Sage, 1995.
- Rochester, J. Martin, «**Between Two Epochs, What's Ahead for America, the World, and Global Politics in the Twenty-First Century**», New Jersey: Prentice Hall, 2002.
- Viotti, Paul R. and Mark V. Kauppi, «**International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond**», New York: MacMillan Publishing Company, 3rd edition, 1999.

References

- Gary Chapman is director of The 21st Century Project at the LBJ School of Public Affairs at the University of Texas at Austin.
- Aviation Week and Space Technology, special issue on «**Information Warfare**», January 19, 1998.
- Cummins, Guylyn R., «**National Security Alone Can't Be Used To Censor Cryptographic Speech On The Internet**», Daily Transcript, March 12, 1997, available at http://www.sddt.com/reports/97reports/iWorld97_03_12/DN97_03_12_ti.html.
- Diffie, Whitfield and Susan Landau, «**Privacy on the Line: The Politics of Wiretapping and Encryption**», the MIT Press, 1998.
- EPIC, Electronic Privacy Information Center, «**The Computer Security Act of 1987**», at <http://www.epic.org/crypto/csa/>.
- Glave, James, «**Critics Bash Reno's Cyberwar Plan**», HotWired News, February 27, 1998, available at <http://www.wired.com/news/news/technology/story/10605.html>.
- Hafner, Katie and Matthew Lyon, «**Where Wizards Stay Up Late: The Origins of the Internet**», Simon and Schuster, 1996.
- Nightline (ABC News TV talk show), December 9, 1997. Transcript available at http://www.infowar.com/CLASS_3/class3_011298a.html-ssi.
- Pale, Predrag, «**Personal interview with the Croatian Deputy Minister of Science and Technology**», Predrag Pale, March 16, 1998, Zagreb, Croatia.
- Stoll, Clifford, «**The Cuckoo's Egg: Tracking a Spy Through the Maze of Computer Espionage**», Doubleday, 1989.
- Wayner, Peter, «**Computer Privacy: Your Shield? Or a Threat to National Security?**» The New York Times, September 24, 1997.
- Castles, Stephen and Alastair Davidson, «**Citizenship and Migration, Globalization and the Politics of Belongings**», MacMillan Press Ltd, 2000.
- Castells, Manuel. «**The Information Age: Economy, Society, and Culture. Vol. II. The Power Of Identity**», Blackwell Publishing, 1997.
- Friedman, Thomas L. «**The Lexus and the Olive Tree**», Anchor Books, 2000.

powerful nation. How the frictions between these forces will be resolved is not yet clear. Neither is likely to go away or even fade in strength.

There is a need to find a new definition for the concept of national security that can accommodate the internet. This does not have to be a radically libertarian utopia, one in which the nation-state itself withers and dies, as seems to be the hope of some young cyber-activists. Nor does it need to be an accommodation in which national security and police surveillance and enforcement are the rulers of the internet. Any new accommodation would probably need to take uncontrolled, public key, so-called «strong» encryption for granted, as this seems to be inevitable. National security authorities were once faced with another technological revolution of comparable significance and that is, intercontinental ballistic missiles with nuclear warheads, and security policy managed to adjust, for better or worse, to this new technology. The same kind of adjustment will now be required. The «national security state» that was a product of the Cold War may no longer be recognizable in ten or twenty years, but neither will any other institutions of modern society, because of the changes tied to the internet. Because of this, national security officials need to start thinking in fresh ways. Right now they're on the wrong side of history, as noble as their aims might be.

embedded in a myriad of particular locations and circumstances. He argues that «these three themes converge on recognition that in the modern world, communities and solidarities have to be grasped as a dialectical moment, as a sense of participation both in large scale global processes and in particular circumstances⁽¹⁸⁾.

Consequently, while nation-states seem to be loosing their power, they have not really lost their influence. People still live in closed worlds, the territorial state continues to be the dominant form of political organization in the minds of people everywhere; even in the case of dissatisfied 'ethnic' groups, and their goal generally is to get control of national governments or to separate and create their own. States and their boundaries remain a powerful source of identity in the modern world, especially at the level of the individual, and his/her participation in daily routine actions, which will continue to link them with the idea of sovereignty⁽¹⁹⁾.

Conclusion

The global extension of the internet that is a natural and predictable development of computer networking was destined to clash with traditional principles of national security. Admitting this with the benefit of observation, of course, does not relieve the pressures of this clash that exist today, many of which are so vexing as to seem nearly insoluble. Two immense forces of great momentum are at odds: technological progress, which takes a million different forms, emerging from countless points around the world; and national security, the gravest and most fundamental public responsibility of the world's richest and most

18- Mandaville, Peter. «**Transnational Muslim Politics**. Routledge», 2001, p. 27.

19- Newman, David, «**Boundaries, Territory and Postmodernity**», Frank Cass Publishers, 1999, p. 71.

Some scholars believe that the stretching of social and economic relations across space and time has destabilized and weakened the nation-state. Huntington maintains that while states remain the primary actors in world affairs, they are also suffering losses in sovereignty, functions, and power. International institutions and powerful international bureaucracies now operate directly on individual citizens. In short, state borders have become increasingly permeable, and state's power and authority has been considerably weakened. Conversely, A. Amin and N. Thrift argue that «globalization does not represent the end of territorial distinctions and distinctiveness; rather it means an added set of influences on local economic identities and developing capacities» (in Newman 71).

Instead of being the end of geography, globalization then requires for us to reinterpret it away from the economic mapping of the world in terms of state territories, towards a more complex notion of states and localities integrated into the global economy. Political and social boundaries have not really disappeared; rather they have been reconstituted around and across long-established ones. People continue to experience a steady interconnectedness across geographical, cultural, and other divides even as they seek to maintain their distinctiveness and separateness from other individual communities.

In his attempt to locate political space under these changing conditions, R.B.J. Walker identified three transformations in the existence of our political identity/community: the first is related to the existence of a complex multitude of global connections; the second contends that the existence of these global connections does not necessarily entail some form of universalism; and third, that despite the global nature of these connections, people's lives are

puts it, even if a fraction of these ethnic groups «were to seek to become nations, the potential for conflict would be enormous» He states that there is «an inherent contradiction between two basic principles of the United Nations (UN): the principle of national sovereignty and national security and that of the self-determination of peoples» (in Castles and Davidson 12).

The distinction made here between the nation and the ethnic group can be very ambiguous in that there have been several views and definitions of the 'ethnic' depending whether we look at the Anglo-American or the Continental European literature; consequently, maybe there need to be a separation between the concept of a nation and that of the state, thus a disconnection between nationality and citizenship. Still, in a world of migrants and ethnic groups, this entails reconciliation between the individual and the collective and a new notion of state borders (Castles and Davidson 24).

Anssi Paasi noted that boundaries do not limit themselves to landscapes and line demarcations; they manifest themselves in social and cultural practices and are instruments of social control and the communication and construction of meanings of identities. They link the past, present, and future together as they construct continuity for social interaction⁽¹⁷⁾. But when the existing landscape is reshaped and transformed by the actors within it and their interconnection with other actors outside of it; allowing for further spatial mobility of people, goods, money, ideas, technology, and other assets, the effectiveness of the state's authority and legitimacy in controlling and preserving its boundaries is brought into focus.

17- Newman, David. «**Boundaries, Territory and Postmodernity**», Frank Cass Publishers, 1999, p. 72

making a distinction between three elements that evolved in twentieth century 'national industrial society', these are: society, state, and nation. 'Society' referred to an economic and social system based on rational (as opposed to traditional or religious) principles within a bounded national territory; 'state' referred to a political system based on secular (and usually democratic) principles capable of regulating economic and political relations and change; and 'nation' referred to a 'people' defined on the basis both of belonging to the territory of the state and having a common cultural and ethnic background. Politics, the economy, social relations and culture were all congruent as they all took the nation-state as their main point of reference⁽¹⁶⁾.

Another vital distinction is the one between citizenship and nationality or as Castles and Davidson indicated, between «the notion of the 'citizen' as an individual abstracted from cultural characteristics and that of the 'national' as a member of a community with common cultural values» They maintain that the nation-state is the combination of a political unit that controls a bounded territory (the state) with a national community (the nation or people) that has the power to impose its political will within those boundaries, and that «citizenship is meant to be universalistic and above cultural difference, yet it exists only in the context of a nation-state which is based on cultural specificity – on the belief in being different from other nations»

However, when we examine the world as it is today, there are 200 nation-states in the world yet over 6000 languages – language being one of the indicators of a cultural community – hence conflict is bound to arise when different ethnic groups are to be molded within the confines of one nation or as D.P. Moynihan

16- Ibid, p.p. 6-7.

the very essence of the Westphalian system: state sovereignty. The websites and electronic media of the transnational non-governmental organizations such as Amnesty International, Greenpeace, and Médecins Sans Frontières challenge state activities and its legitimate role to uphold the 'rule of law' within its territory as part and parcel of its sovereignty; they criticize and often attempt to interfere in situations of torture, detainment without trial, nuclear testing, and refusal to grant access to those offering humanitarian aid.

On the other hand, existing territorial states have become an amalgamation for economic interests and social identities within an intensely competitive, integrated yet unstable world economy. International corporations have gone beyond state boundaries to recruit labor and move them across borders, and the notion of the 'supra-state' such as the European Union, are both forcing a new form of political community based on a wider framework that of a global civil society.

However, as Mandaville argued, if we are to think that such «apparent inclusivity is highly democratic...there is also the sense in which such 'universalism' can be read as a form of exclusion which, by its assumption of homogeneity, negates difference»⁽¹⁵⁾. The integrity of the state is then challenged by those excluded groups classified under gender, sexuality, religion, ethnicity, and who are seeking their inclusivity under the notion of citizenship.

Stephen Castles and Alastair Davidson observed that globalization through electronic media broke the territorial principle, the nexus between power and place. Referring to the work of Lapeyronnie et al., they draw attention to the need of

15- Ibid, p. 13.

around a bipolar opposition between the Net and the Self⁽¹³⁾; however this system has not been able to give meaning to people's lives that's why they increasingly seek meaning through particularistic identities based on ethnicity, religion, regionalism or nationalism and this explains why many contemporary conflicts are not concerned primarily with 'rational' economic and social interests.

Because electronic media allowed for a higher mobility of people, Friedman noted, it has forced countries around the world to adapt to this new concept of multiculturalism and having to deal with problems of race and ethnicity. Consequently, one may ask if the social and political construction of national identities as the protector of national security, can take place without linking it to the concepts of territory and boundaries, and how can we understand the new relationship between the state and its political community, i.e. its citizens, in these transformative times.

Peter Mandaville noted that «the citizen is intrinsically linked to the state insofar as it is only the state which can bestow this status upon an individual⁽¹⁴⁾; this implies the notion of inclusion and exclusion in the sense that there are those considered to be citizens with rights and obligations as opposed to those who are non-citizens. The state has also traditionally served an important function that of the ethical in that it provides protection and social justice for its citizens. Both these structures have been challenged by the process of globalization manifested through electronic media.

As for the ethical function of the state, electronic media threatens

13- Castles, Stephen and Alastair Davidson, «**Citizenship and Migration, Globalization**» and the Politics of Belongings. MacMillan Press Ltd, 2000. p. 6.

14- Mandaville, Peter. «**Transnational Muslim Politics**». Routledge, 2001. p. 12.

there doesn't appear to be much that the government can do about these programs⁽¹⁰⁾.

Today, the internet as a component of electronic media is regarded as one of the most important determinant of the human condition⁽¹¹⁾. Nicos Poulantzas noted that «what is specific to the capitalist state is that it absorbs social time and space, sets up the matrices of time and space, and monopolizes the organization of time and space that become, by action of the state, networks of domination and power. This is how the modern nation is the product of the state»⁽¹²⁾. Manuel Castells maintains that electronic media has changed this paradigm as it challenges the state's ability to capture historical time through the appropriation of tradition and the construction and reconstruction of national security. Securities are originated from dominant institutions and become instrumental only when and if social actors internalize them and construct their meaning around this internalization.

In these global times, people are being exposed to diverse possibilities. The expansion, speed, and availability of international trade and global electronic mass media are exposing foreign cultural products and services, different perspectives and experiences at the local level; migration and people moving their cultures across borders, are all causing changes in local cultures, values, and traditions; producing multiple, fragmented, and cosmopolitan identities which can undermine national security.

Castells argued that «our societies are increasingly structured

10- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Pale/Pale>.

11- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/EPIC/EPIC>.

12- Castells, Manuel, «**The Information Age: Economy, Society, and Culture**», Vol. II, The Power of Identity, Blackwell Publishing, 1997. p. 243.

ago. The tripartite combination of the end of the Cold War, the new intensity in global commerce and competition, and the information revolution has served to upend almost all previous cognitive models about how the world works. National security bureaucracies, of course, are notoriously resistant to change. But they also have many arguments on their side, as new threats have appeared simultaneously with new ways of communicating and doing business.

National security experts are facing several frustrating dilemmas. First is the need to secure U.S. computer systems while retaining some ability to intercept and interpret digital communications. As many people have pointed out, this dual mission may not only be irreconcilable, but the effort may produce some absurdities and unacceptable impositions on people using computers or developing information technologies, particularly software.

Thus the implications of several initiatives by the national security community are so time-consuming, and so out of touch with the imperatives of the digital economy, that their chances of becoming law in the United States appear to be slim. Lawmakers dislike alienating national security authorities, but in this case they may have no choice. The economic health of the United States could be seriously damaged by several of the proposals now on the table.

Moreover, it appears that uncontrolled public key encryption algorithms are proliferating, despite the resistance of the U.S. government. «Key escrow» systems such as those advocated by U.S. government officials are too vulnerable to compromise, and once keys are released into circulation, all encrypted data is compromised. Public key encryption schemes are already available in a wide variety of products and on the Internet, and

natural attitude of young people rebelling against authority. But when this attitude is combined with the fact that these same people are the most technically adept in the world, and a number of them are affluent or even wealthy because of this skill - once again, national security officials are confronting a new and alien environment, one dramatically different from eras of the past, when business leaders and skilled technologists were typically undisturbed by the alleged imperatives of national security. When confronting young leaders of the digital revolution, nowadays, national security people feel that they are facing hostile territory. The end of the Cold War has given new impetus to calls for a dismantling of national security institutions, and the Internet, with its idealistic potential for global communications between planetary citizens, has come along at just the right time to fuel such ideas. Widespread uses of phrases like «the digital revolution» and «Third Wave civilization» reinforce the popular notion that the «information age» entails an overturning of old regimes, including, perhaps, the centuries-old competition between nation states⁽⁹⁾.

It may seem grandiose to suggest that complex technical debates such as those surrounding digital encryption or the prospect of «cyberwar» are the most important political debates of our time. But this is in fact the case. This is not actually all that surprising, when one considers the catalyst of such debates: the Internet itself, one of the most remarkable, promising, and at the same time troublesome creations of human enterprise in the history of the world.

National security authorities, like everyone else, are confronted with a world far different than the familiar one of just a few years

9- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Stoll/Stoll>.

protect national technological assets and also retain the ability to intercept and interpret digital communications. In the era of the internet, these two responsibilities are in conflict with each other, thus posing significant dilemmas to national security officials. On the one hand, these agencies are urging businesses, other government agencies, and individuals to protect their computer data from attack. On the other hand, these agencies seek to control the way these people protect such data in order to protect law enforcement and national security agency access to this data. Not surprisingly, both businesses and individuals are hesitant to implement encryption schemes that require turning over keys to people they don't know or whose motives they don't fully comprehend. Because of this hesitancy, the first mission of the security agencies, that of increasing protection for U.S. computer systems, is obstructed⁽⁸⁾.

Another new phenomenon is the emergence of a new breed of «cyberlibertarians typically young, talented technologists who reject most of the assumptions of the national security establishment. Some of the more radical of these ideologues have argued that the Internet is the beginning of the end of the nation-state, let alone the end of the national security state. This perspective is not just an isolated intellectual discourse, either: the «cyberpunk» movement, for example, has complex and extensive ties to outlaw hackers, most of them young men, some of whom have adopted the intellectual framework of «cyberlibertarianism» as an ideological justification for criminal penetrations of government computers, casting themselves as liberators in the digital revolution. Such «counterculture» attitudes are widely shared by educated young people all over the world, perhaps a

8- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Glave/Glave>.

of Russian hackers, for example, some of whom have penetrated deep into the computers of U.S.-based banks, such as CitiCorp in New York?⁽⁷⁾

Another, even if one were able to narrow one's focus to «critical» systems connected to the internet, there are no public or even readily available data on how vulnerable such systems might be. Defense computers are buried under layers of secrecy and classification, and private companies are not likely to volunteer such information. We typically only hear about computer vulnerabilities after a break-in, and even then we learn little about the incident, and sometimes the descriptions of break-ins are not accurate, either. As an example and this is at the time spread news, a New Jersey State Trooper once told the press that a teenage hacker he had arrested was altering the orbital paths of U.S. defense satellites, which was not only untrue but absurd.

But the overall problem facing national security authorities is that this threat of Internet-based terrorism or attack, however grave it might be, is to date not at all tangible to the average citizen. It is likely to become more so in the near future especially after the Wikileaks capturing of alertness among observers.

As everyone knows, «national security» is largely a game of perceptions, a combination of both real and imagined threats and assets. Even during the Cold War, it was controversial how big a threat the Soviet Union was to the U.S.; this controversy continues even today, nearly twenty years after the end of that conflict.

This controversy has put into belief the dual nature of the national security mission: the responsibility of such agencies to

7- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Glave/glave>, 2009.

those responsible for foreign threats. If the internet is factored into their responsibilities, these jurisdictional boundaries are rendered exceedingly vague and arbitrary, leading to confusion and conflicting interests.

Fourth, the biggest issue of all: for the most part, in the past, the U.S. military and its national security allies, such as intelligence agencies, have been charged with protecting military assets first, and using these as offensive weapons or deterrents against enemies. In a «cyberwar» scenario, however, conventional military assets will be useless, and there may be no appropriate offensive weapons available. The military and law enforcement and national security agencies are increasingly faced with protecting private assets, such as corporate computer systems, or other information systems far outside the jurisdiction of the federal government.

The Internet threat to National Security

While the question is obvious, the answer, unfortunately, is not. While advancing technology has made assessing all threats to national security increasingly difficult, assessments of the threat of «cyberwar» or «cyberterrorism» via the internet may be the most difficult of all, for a variety of reasons.

One of which is that the Internet is constantly changing. Indeed, it may be the most rapidly evolving entity in human history. It is difficult, if not impossible, to fix a «moment» on the internet to make an assessment that would last more than a few weeks, at most. This is very different than assessing other kinds of vulnerabilities or threats, which change or accumulate much more slowly. During the Cold War, U.S. intelligence sources had a reasonably good idea of the capabilities of the Soviet Union, at least in terms of the raw numbers of its military assets. It's difficult to imagine how the same sources could «count» the threat

Saddam Hussein (who didn't buy it because he didn't believe it was genuine)⁽⁶⁾.

It's not even clear what the term «cyberwar» describes. If it means an organized and coordinated attack on computer systems by another state government, that may be too high a threshold; it's unlikely we'll see an unequivocal example of this soon, except perhaps by the U.S. attacking an enemy's computers. «Cyberterrorism» may be more likely, but, as in the distinction between war and terrorism by other means, this prospect might call for solutions different than protection from «cyberwar»

Second, the United States has historically avoided major military attacks because of its relative isolation from belligerents, a kind of «continental defense» Most of the country's history in military strategy has been to keep conflict as far from the U.S. mainland as possible. But the internet poses a new dilemma: its global character, and the way it works, allows easy access to almost any networked computer inside the United States, including those running critical systems, from nearly anywhere else in the world. For a determined adversary, there are now millions of entry points to the U.S. heartland, and requiring no logistical effort, in contrast to the obstacles facing adversaries in the past.

Third, because of the fact that computer attacks can come from both inside and outside the U.S., and the fact that the origins of such attacks are difficult to identify promptly, jurisdictional controversies and overlap among law enforcement and national security agencies are already rampant. The U.S. has had a long tradition, for fifty years at least, of separating the jurisdictions of agencies responsible for domestic threats from

6- 1997, <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Nightline/Nightline>.

computer attack in the U.S. is the country's unrivaled military superiority. General Marsh said on the same «Nightline» program, «Nobody around the world today would attempt to defeat us on the battlefield. Instead, they will be seeking means to find vulnerabilities in our systems that they can exploit and do serious harm without having to confront us in the conventional armed way of the past»

If the Internet does prove to be a viable means for nations, groups or individuals to attack one another, nations capable of such threats will be able to afford a credible threatening status far more cheaply than if they needed vast arsenals of missiles and tanks. A relatively modest investment in the skills of a handful of network trespassers and hackers would become a substitute for immense investments in weaponry. As such, the sources of credible threats could proliferate.

It is important here to highlight that this «new terrain» of computer warfare or cyberterrorism poses some serious and unfamiliar challenges to national security authorities and for the following reasons:

First, all forms of warfare in the past have involved a threat to geographically specific assets by equally geographically specific threats - such as massed armies or ballistic missiles. One of the chief characteristics about computer attacks is their ambiguity in nearly every dimension: it's difficult to ascertain where the attack is coming from, who is behind it, what the motive is, whether it is the work of a determined enemy or merely a curious trespasser, etc. Penetrations that come from trespassers inside the U.S. may not be benign or «domestic» Before the war in the Persian Gulf, for example, there was a report of a U.S. hacker breaking into Pentagon computers and then offering to sell the information to

are conducted over the internet, and also increasing levels of government service. International funds transfers, now surpassing over a trillion dollars a day, are carried by computer networks. Power grids, banks, government databases, large corporate enterprises, news networks, transportation facilities, and many other essential components of civilized life are increasingly «on the net», delivering services or conducting critical communications over the Internet.

Disruption of such services or communications could, someday it is feared, resemble or approach in severity an actual physical attack such as a military strike or a major terrorist incident. What is important now, however, is that officials of the U.S. government and experts in the private sector are arguing, persistently, that the growth of the internet, and its expanding capabilities, combined with the fact that it is increasingly embedded in «critical national infrastructures», makes protection of computers on the internet a matter of national security. In other words, regardless of the current threat, the future indicates growing vulnerability and thus a growing urgency for protection and attention.

Jamie Gorelick, U.S. Deputy Attorney General, told the host of TV's «Nightline» news talk show, Forrest Sawyer, in December of 1997, «My own assessment, Forrest, is that we have a couple of years before there is a really serious threat. We have seen indications in criminal activity, in the plans of foreign nations, in the plans of terrorist groups that lead us to believe that we should be about the process of hardening our computers against attack»⁽⁵⁾.

In yet another irony, what may contribute to the threat of

5- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Nightline/Nightline>.

attacks» against U.S. computer systems. This new «command center» is called the National Infrastructure Protection Center, a Justice Department response to the report from the President's Commission on Critical Infrastructure Protection⁽⁴⁾.

These are just some of the more recent and visible results of concern over «cyber war», «infowar», «cyberterrorism», and other, related threats now perceived by law enforcement personnel and national security officials as new and important terrain. And these authorities commonly view the internet as the «highway» upon which these threats will be borne, again the case of Wikileaks.

The character of the internet has been dramatically transformed over the past few years, as everyone knows. What began as a communications network is now a vast, global, communications medium that rivals the public telephone network, television broadcasting, and even radio. The internet-using population, worldwide, is now over 650 million people, and Matrix Internet Data Services, an internet demographic consulting company in Austin, Texas, has predicted that, by the year 2012, there could be more than a Billion people using the network. Senior executives in large telecommunications companies, an industry which is now the largest in the world, routinely report that data traffic will soon surpass voice traffic, and that, packet-switched networks, like the internet, may eventually supersede the circuit-switched telephone network worldwide. The internet «model», of packet-switching, distributed communication, and unmanned digital nodes, appears to be the bedrock for nearly all future communications.

Of particular importance to those charged with national security is the fact that increasing levels of international commerce

4- Ibid.

While Baran's work was motivated by the goal of building a communications network that could survive a nuclear war, this motivation was only a small part of the flow of ideas that built the technical foundations of the internet. Even more important is the fact that the internet was never linked to any critical military application or system. The internet never played a role in controlling nuclear weapons, for example. The communications network that connected U.S. nuclear facilities, such as between the North American Air Defense Command in Cheyenne Mountain, Colorado -the hub of the country's «early warning» system- and the launch control headquarters of the Strategic Air Command in Omaha, Nebraska, was deliberately isolated from the internet.

For a variety of reasons, the development of the internet, even when it was funded by the Pentagon, scarcely attracted the attention of military planners or national security officials. And, ironically enough, it was this very openness of the internet's development that reduced its importance in the eyes of career military officers and high national security officials, who were conditioned to believe that anything significant in their fields must be classified and secret.

In short, while the Internet and the concept of «national security» share common roots in history, they developed along separate and divergent paths. This makes it all the more interesting that these paths are now converging again, but in a way that makes the internet problematic and even threatening to national security. A good example on that is the Wikileaks.

Intersection of National Security and the Internet

In February, 1998, U.S. Attorney General Janet Reno unveiled a \$64 million plan to build a new «command center» to fight «cyber

new playing field for international conflict, a new medium in which national security will take on new forms, and one in which the U.S. government agencies responsible for national security have a growing stake. High officials of the CIA, the National Security Agency, the FBI, the White House, and other, less well-known agencies, and especially after the scandal generated by the Wikileaks, now believe that the internet is a «critical national asset» that requires their attention and protection. This may signal a new era in the development of the internet and digital media, equal in importance to its commercial potential. In fact, the commercial use of the internet may be influenced by national security controversies as much as by consumer response to new Internet applications.

There is a persistent myth surrounding the history of the Internet that it was designed to «sustain a nuclear attack», and that this was the chief research interest of the Internet's Pentagon sponsors. As described in the definitive history of the Internet, *when wizards stay up late*, by Katie Hafner and Matt Lyon, the story that lies behind this myth is somewhat complicated⁽²⁾.

Paul Baran, a RAND Corporation researcher who joined that Air Force-sponsored think-tank in Santa Monica, California, in 1959, «developed an interest in the survivability of communications systems under nuclear attack», writes Hafner and Lyon. «He was motivated primarily by the hovering tensions of the cold war, not the engineering challenges involved. However, Baran knew, as did all who understood nuclear weapons and communications technology, that the early command and control systems for missile launch were dangerously fragile»⁽³⁾.

2- Hafner and Lyon, 1996. <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Hafner/Hafner>.

3- <http://www.utexas.edu/lbj/21cp/isoc.htm/Hafner/Hafner>.

national security in the United States, as more and more national security planning became dependent on computer-based models using techniques of systems analysis and operations research. One might even argue that this structural relationship between computers and national security is the primary bearer and symbol of U.S. power in the latter half of the twentieth century, even more so than nuclear weapons.

Computer technology has become the most important to national security. As a fact, without computers, modern arsenals and «battle management» and communications would be impossible. The present and the future appears to belong to what is so-called «smart» weapons, complex systems of command and control, telecommunications, satellites, electronic surveillance, and split-second information processing. The end of the Cold War has appeared to speed up the process of integrating advanced computers into weapons and command systems, rather than slow it down. The United States' overwhelming superiority in information technologies has been the key to its superpower status thus far.

However, a new phenomenon is the threat to national security posed by networked computers, particularly through the internet and cyberlinks. This is accompanied by more than a small amount of irony, as the internet was, for decades, a project of the U.S. Department of Defense. For a long time, during the period when the Internet was used almost exclusively by scientists, engineers, academics, and a handful of military personnel, the internet was viewed by experts mainly as a benign and interesting research project, one with modest and limited application to national security objectives. But in the past two to three years, the Internet has increasingly been regarded by national security officials as a

should not have been published. Such a self-interested and shortsighted dictum would render news as mockery. For example, journalists who cover Afghanistan's corrupt and problematic Karzai government, the billions of unaccounted for US dollars that have poured in to that country and been spirited out just as quickly, and the seriously damaging impact the war is having on neighboring Pakistan, now know for certain their conclusions are spot on, despite official cautions or outright denials. The cables reveal it all. Again where are the values behind national security that the United States has to defend?

Wikileaks has been given, and in turn passed on, a minefield of information. What is possibly new is confirmation that China is sick to death of the «spoilt child» antics of North Korea and could approve of the two Koreas being reunited under the leadership of the South. That is surprising information, and it must be conceded in the current climate that is potentially threatening.

National security and Electronic Media

The notions of «national security» and the electronic digital computer are approximately of the same age, both products of World War II. ENIAC, the world's first digital electronic computer, went into service at the University of Pennsylvania in 1946. The U.S. government's Central Intelligence Agency and National Security Agency were launched a year later, authorized by the National Security Act. Until recently, national security and computers enjoyed a structural relationship. In the mid-1960s, perhaps even later, the chief U.S. government agencies responsible for national security were also the chief catalysts and funders for computer research, and also the largest customers of the computer industry. It has been asserted by experts that the appearance of the digital computer even shaped the strategy of

felt they have been attacked in this new cyber war in ways they did not anticipate. Over the past decade, the U.S. government has spent billions to stop foreign adversaries from remotely penetrating its computer networks for sabotage. Instead of trying to break through these defenses, Assange pioneered a new form of cyber sabotage. He found someone who allegedly penetrated its classified systems from within, downloaded America's secrets onto a Lady Gaga CD and gave them to Assange, who then disseminated this stolen information across the world. Assange has made it clear that he intends to continue posting stolen classified information and has effectively dared the United States and the world to try and stop him. He recently announced through his lawyer that if he is arrested and now he is, he will unleash a «thermonuclear device» of completely unexpurgated government files. How can we assess national security in this context when an individual like Assange has threatened America with the cyber equivalent of thermonuclear war?

It is important to remember, state department high officials argue, that these cables and conversations are not policy. Perhaps not, but definitely were used to design a consistent spotlight on what eventually establishes itself as policy, and irritatingly for politicians, give credence to the relentless work being done by many journalists to tell it like it is. This includes the Clinton directive that diplomats collect all sorts of information on foreign leaders and UN personnel including Ban KiMoon - bank account numbers, frequent flier data, and anything else the State Department may find a use for.

In their call for Assange's head on a platter, the politicians who so openly court journalists and media organizations when it suits them for personal electoral purposes, believe the documents

information relevant to contending powers friendly or at odd with the interests and objectives of the concerned state. For that reason alone the State is capable of exercising a responsible and national security policy as it is also designing and implementing foreign policy, which is not detached from the general reputation of integrity.

Assange may have provided the medium, but whistle-blowing has increasingly become a means by which those who have been disempowered regain a little of their suppressed or disenfranchised entitlement. Particularly so when they start to consider or get to know that their own governments are acting illegally or immorally. It is no surprise that diplomats speak in candid language and certainly no surprise that this extends to descriptions of the bare-chested, motorbike riding Putin as an «Alpha Dog» with Medvedev playing Robin to his Batman? Who thought Merkel was anything other than cautious, Sarkozy less than authoritarian, or Berlusconi would do anything other than laugh-off descriptions of him as a lightweight. The previous sentences are not my own but that of comments taken from the website of «Pundit»

Secretary of State Hillary Clinton described Wikileaks disclosure of hundreds of thousands of classified documents as «an attack» Indeed, it was the third such attack in five months that Wikileaks has launched against the United States and its international partners. Wikileaks itself has described its struggle in military terms. Founder Julian Assange recently posted a Tweet from one of his supporters declaring: «The first serious infowar is now engaged. The field of battle is Wikileaks. You are the troops»

Like the war on terror, American officials in the state department

era of face-book and twitter, but it is also a time when power to act is no longer the privilege of the elite few⁽¹⁾.

National reality is the source of conception of foreign policy and whose needs must be satisfied that through their action in different areas in which the state interacts with the outside. From the reality when the planning process begins to take on foreign policy objective and is, in turn, a mechanism that provides guidance about what the national needs, from which the foreign policy objectives are paths is obvious that not only govern define the statistics and determine the national interest. Other factors affecting the survival of the state beside territorial integrity and full autonomy of decisions of domestic and foreign policy are the respect of classified information and the integrity of promises and confidentiality of diplomats which is the ultimate premise of any process of foreign policy. The national interest is more than the standard by which situational factors are considered relevant and suggest a certain behavior. It is also the ultimate yardstick used to measure the success or failure of the state's foreign policy. The concept of national security is both at the starting point and purpose of the foreign policy process, so the entire sequence of events acquires a peculiarly circular confidence.

Under the American view, national security is irreducible. Henry Kissinger argues that every State must try to reconcile what he considers fair with what he considers possible. What is considered fair depends on the internal structure of the state. It may depend on its resources, geographic position and determination and resources, determination and internal structure of other states. In these terms, the nature of national power is generated from

1- Jane Young, Fall-out from the leak fairy. Published: 12:05PM Friday December 03, 2010 Source: Pundit.

be considered a virtue. The art of «diplomacy» is not, and has never been, playing nice, open and honest, rather it is a world of wining and dining, wheeling and dealing, faux courtesies, reluctant handshakes, clandestine meetings, unofficial pull-asides, deliberately vague representations of actions and policies, hush-hush cash, and blatant lies to the media, all to further personal and national self-interest or nations national securities.

Politicians, diplomats and bureaucrats like to operate within their secret world without the annoying prying eyes of journalists or taxpayers. They use the cause of national security as their immunity. They like their journalists to be little more than stenographers to power. They like their information flow to be what they determine to be best for those who vote them in, and then pay for the existence of their office. They can authorize the roaming of your bank accounts, phone conversations and even rubbish bins, but look out if their bubble is burst.

When their privacy is breached -as it has unequivocally been by Julian Assange- then that is somehow «war» and reckless endangerment. One senior American politician is calling for Wikileaks to be labeled a terrorist organization. How deeply embarrassment seems to cut when it is reddening the faces of the powerful. As the Wikileaks trove is revealed, the question of whether its public release is morally justified is relevant. The fact is of course that once we know something we can't «not to know» it, and if we know what is really going on in the pursuit of world peace, capital dominance, territorial or political hegemony, then the lofty and not quite so flash goals are potentially in jeopardy. In the digital age it is frightening to think that the diplomats and spies and their masters really considered information that about three million people had access to would stay secret. This is the

- a. The classic political,
- b. Economic,
- c. Psychosocial
- d. Military.

This division should not lead us to consider treatment as an inert object, forgetting that a dynamic relationship exists among them in human society. The 'fields of power' are frameworks that encompass activities consistent with each other by nature and are useful for the analysis in relation to the exercise of power and the genesis of it. In terms of uses of national development, the National Power as a view for improving material and spiritual culture of society in terms of national security must be employed as a strategic tool, e.g. in order to overcome, neutralize or reduce the antagonisms that pose threat to obtaining and maintaining permanent national objectives.

The usual method is to diagnose the political reality in the broad sense that allows you to include the set of social relations within the state, political and strategic goals, according to the national interest, strategic inventory and strategic diagnosis, interpreting international stage according to the objectives and capabilities of the various instruments available to the state for external and internal action, and, finally, the action plan. The coding of information into knowledge flows «useful and vital to the survival and security of the nation», representing the efficient implementation of the instruments of power of a State, in time and more favorable circumstances achieving their goals.

In line with the above assessment of National Security, to be surprised by the contents of the WIKILEAKS is to be either negligent of international goings on, or naively trustful of governments, or both. In terms of National security, neither can

horizons established according to the timing of governance while the state sustains the basic values of conduct.


Thus, national security and objectives defining the beginning of the policy of the state - the Great Political - and allows us to separate the permanent objectives - the state - from the strategic - inherent in a government project - in order to confront and make sense of the process of political action in its broadest sense. Policy decisions are defined behaviors and set goals and courses of action and measures taken to comply. It is clear that the determination of «national interest» cannot respond solely to a single perspective. The vision of the legal, sociological, economic or military analyst is not broad enough to incorporate all the elements of a comprehensive understanding of present reality and future scenarios.

In its implementation or in the evolution of society, there are generated flows and exchanges of information between internal and external actors involved in social dynamics. These data are quantifiable and qualitative allow access, under a methodical process, an overview of national and international reality and the real determination of objective criteria, that become permanent or strategic objectives. In this perspective is the balance of national power, the most appropriate approach when analyzing foreign policy and the state ability to take action to achieve their objectives and access to what it calls its interest and security. Security seeks to meet the vital objectives of permanence and survival of the state. This is important to emphasize, as well as to dwell on the national goals and interests and acquire a theoretical significance with a defined methodology for pragmatic validation.

There is an orthodoxy that divides the power in four fields and they could be listed as:

National security, Electronic Media and Foreign Policy

Professor Michel Nehme*

 In defining the state policy, national interest and foreign policy, the starting point is the national security. However, given the diversity of partial interests that exist within a society, many of them conflicting with each other, the tasks of reconciliation and its final expression as the nation security is the responsibility of those representing the powers within the state and those who have the government function.

This allows identifying the gap between the objectives of state and government. In those, survival, safety and welfare are the immutable aspects of state targets. They are, to give its name, objectives and broader national security. As a point of reference usually governments exercise generally what correspond to a specific national project

* *Researcher*

صُمِّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2011

Contents

N° 75 - January 2011

National security, Electronic Media and Foreign Policy Professor Michel NEHME	5
Le Gouvernement Electronique: Visions et stratégies pour le cas libanais Docteur Georges LABAKI	35
Abstracts	61 - 64
Résumés	65 - 68



Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL-KHOURY Dr. Elham MANSOUR
General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME

Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose
- Authors are responsible for accuracy of all material reported
- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author.

Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb



DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- National security,
Electronic Media and Foreign Policy
- Le Gouvernement Electronique:
Visions et stratégies pour le cas
libanais